الجزائر :
الدولة والنّخب

دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية

ناصر جابي

الجزائر :

الدولة والنّخب

دراسات في النخب، الأحزاب السياسية والحركات الاجتماعية

تقديم الدكتور برهان غليون

منشورات الشهاب

© منشورات الشهاب، 2008
ردمك : 6 - 745 - 63 - 9961 - 978
الإيداع القانوني : 2008 - 3219

تـــقـــديـــم

الدكتور برهان غليون

تشهد المجتمعات العربية والمغربية منها بشكل خاص منذ نهاية حقبة الحروب الأهلية التي اندلعت في أكثر من بلد عربي أواخر القرن الماضي نوعان من التحول أو الانتقال : الأول هو التحول من نمط التاريخ الملحمي كما تجسد في الواقع وفي التمثل الذهني أيضا نحو نمط التاريخ النثري والمحايث والثاني هو التحول من نمط المركزية والمحورية الذاتية المجسدة في التركيز على الدولة القومية أو الوطنية إلى نمط الانتشار والانسياب عبر المنظومة الدولية. ويرافق هذين التحولين تبدل عميق في نمط السيرة الذاتية، أو في السردية الخاصة، بتمثل المجتمعات لتاريخها من جهة وتمثلها لواقعها اليومي المعاش من جهة ثانية.

ومع هذا التحول المزدوج تتغير أيضا المفاهيم وطرق التفكير وموضوعات البحث في العلوم الاجتماعية. وتترك المؤلفات الاجتماعية التاريخية مكانها للمعاينات المباشرة للوقائع ودراسة القوى والتحولات الاجتماعية اليومية، ويحل مبضع النقد، نقد الذات ونقد الواقع، محل مشاريع التقريظ وتفخيم الذات وأناشيد النصر الأسطورية.

وفي الجزائر التي شهدت تجربة من أهم تجارب التحرير ثم التحديث العربية في المنتصف الثاني من القرن العشرين، كما عرفت إحدى أعمق أزمات هذه الحداثة السريعة والمسلوقة وأكثرها عنفا وانتشارا، تظهر عملية الانتقال من أنماط الوعي والتمثل الذهني القديمة أكثر عنفا من أي منطقة أخرى. وتولد أشكال الوعي والتفكير الجديدة ملفعة بالشكوك وتتماهى مع الرؤى والمناهج التفكيكية التي تنكر على التاريخ والواقع أي معاني كلية.

هنا تنعكس الآية تماما فيحل محل التركيز المستمر الذي كانت تتسم به السردية التاريخية الكلاسيكية على الطابع الملحمي للثورة التحريرية الكبرى التي قادها جيش تحرير شعبي في سبيل الاستقلال والحرية والحفاظ على الهوية العربية والاسلامية تفكيك أسطورة التحرير نفسها وتحويلها إلى حدث ربما ليس الأكثر مغزى بين أحداث كثيرة سابقة ولاحقة تكون صورة مختلفة عنها. فلا تبدو الثورة الشعبية التحررية شعبية وتحررية بالقدر الذي كانت تبدو عليه من قبل. ولا يبدو المجتمع الذي قام بها أو ولدها مجتمعا موحدا ومتجانسا كما تدل عليه مفاهيم الهوية. أما صورة الجيش الشعبي الذي جسد في المنظور السابق إرادة الشعب وتصميمه معا فهي تترك مكانها لصورة جيش احترافي ومنفصل تماما عن المجتمع والشعب يعمل بدوافع مصالح فئوية أو احترافية، وتظهره بمظهر القوة الاستلابية التي نجحت في اختطاف ثورة التحرير لشعب كامل أوبوضع اليد عليها وفي فرض حكم قائم على الاستبداد والقهر وتسلط الحزب الواحد وتفريغ المجتمع من جميع مؤسساته القانونية والمدنية لصالح أوليغارشية عسكرية دفعت بالبلاد والمجتمع نحو الحرب الأهلية.

وفي موازاة سقوط هذا الوهم الأسطوري عن التاريخ تتقدم أيضا عملية سقوط الوهم عن أسطورة الدولة المركزية القومية أو الوطنية التي تعكس وجود أمة متجانسة ومجتمعا أحاديا وموحد الإرادة والهوية. ولا شك أن ما يجري هنا

يعكس تراجع مفهوم وفاعلية الدولة الأمة التي شكلت محور نشاط النخب العربية الاستقلالية وهدفها الأسمى معا. يجري ذلك مع تقدم عملية العولمة التاريخية وتصاعد وزن الديناميكيات العابرة للحدود وما قامت بتكوينه وإعادة تكوينه من مؤسسات وقوى عولمية الطابع قبل نهاية الحرب الباردة وبعدها بشكل خاص. وهي ديناميكيات قوية ومتنامية وضعت الدولة القومية أمام مأزق تاريخي وأجهضت عملية تكوينها في معظم قارات العالم التي تأخرت فيها حركة التكوين القومي عن تلك التي شهدتها الأمم الكلاسيكية في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. وسواء تعلق الأمر بديناميكيات رأس المال أو بديناميكيات تدفق موارد القوة العسكرية والسياسية والثقافية والسكانية والمعلوماتية فإن النتيجة هي ضمور متزايد لدور الدولة المركزية وقدرتها على رسم المصير العام وتداخل العوامل الداخلية والخارجية أو تشابك علاقات القوة الذي يزيد من اختراق المجتمعات ويفتح فرصا متزايدة لنشوء مجتمعات صغرى ذات درجة كبيرة من الاستقلالية داخل المجتمعات الكبرى أو الكلية ذاتها.

وفي الوقت نفسه، وعلى هامش تراجع قوة الدولة المركزية ومحورية دورها، يتراجع موضوع المجتمع الكلي كمحور للبحث والتأمل والتفكير العلمي أمام بروز المجتمعات الجزئية المهنية والإتنية والحركات الاجتماعية. بل أن هذا المجتمع لا يعني شيئا خارج شذراته المتعددة والمتباينة والمتناثرة في المكان والزمان في صراعها الدائب للحصول على جزء من الموارد المادية أو المعنوية التي تتوفر لها في بيئتها المحلية أو المجتمعية الكلية.

هذا ما يعطي لأبحاث هذا الكتاب معناها أيضا ابتداءا من إعادة النظر في التاريخ الاجتماعي والسياسي للجزائر بدءا من الحقبة الاستعمارية لتفسير الكثير من المعطيات التي أعيد إنتاجها بعد الاستقلال خاصة على مستوى تطور الفئات الوسطى وتعبيراتها السياسية والثقافية الرمزية والمؤسساتية أو لفهم

الأدوار والوظائف التي قامت بها هذه الفئات غير المتجانسة أصلا أو تلك التي فشلت في القيام بها خلال مراحل حساسة من تاريخ المجتمع والدولة في الجزائر. وهذا ما تريد أن تؤكد عليه كذلك الأبحاث التي تتناول موضوع مرحلة والتشوهات التي أنتجها التاريخ الاستعماري على أكثر من صعيد كالانقسامية التي ميزت عمليات إنتاج الفئات الوسطى المتعلمة على وجه الخصوص والقطاعية التي عكستها هذه الانقسامية اللغوية والقيمية على الدولة والمجتمع كالأحزاب. وهو ما تشير إليه أيضا عبر التركيز على القطاعية التي أعيد إنتاجها في ظل التعددية في جزء كبير منها.

في هذه التاريخية الجديدة للانتقال من تاريخ المجتمع الأسطوري إلى المجتمع الواقعي ومن الدولة المركزية إلى المجتمع المتذرر والمنوع والمنقسم تقع مجموعة الأبحاث التي يضمها هذا الكتاب والتي تعكس هموم جيل جديد من الباحثين الاجتماعيين في الجزائر كما هو الحال في الكثير من البلدان العربية الأخرى. ومن هنا تنبع أيضا أهميتها بوصفها مساهمة في شق طريق لم يفتح بعد أولم تتوضح معالمه بما فيه الكفاية لدى الباحثين الاجتماعيين العرب نحو نمط من البحث الاجتماعي الجديد الذي ينأى عن التأويلات الكلية التجريدية التي طبعت التجارب السابقة ليدخل في عمق الوقائع ويبحث في العمليات الجزئية واليومية التي يتم من خلالها بناء المواقع والقوى وشبكات القوة والرمزيات المجتمعية. وهنا تكمن أيضا، أعني في النموذج الذي يسعى إلى بلورته، وليس في النتائج التي يتوصل إليها بالضرورة، أصالته وجدته معا.

د. برهان غليون

مقدمـــــــــة

تلح علي منذ عدة سنوات مجموعة كبيرة من الأسئلة، تتمحور حول هذه الإشكالية العامة، لماذا حصل عندنا في الجزائر ما حصل...أكثر من عشرية كاملة من العنف والإرهاب، عدم استقرار سياسي مستديم، اضطرابات كبيرة في أداء الدولة والمؤسسات كادت أن تعصف بها، توقف للآلة الاقتصادية بكل تداعياته الاجتماعية، حياة ثقافية وفكرية مشلولة أوضحلة ....الخ.

أسئلة بقيت في الغالب من دون إجابات، رغم أهميتها القصوى بالنسبة للبلد والفرد، باعتبارها قضية حياة أو موت، فالجزائري معروف عنه أنه لا يكتب بالقدر الكاف، حتى وإن تعلق الأمر بفئات مهنية مكلفة اجتماعيا بهذه الوظيفة التي لا يخلو منها أي مجتمع. فلو كان ما حصل عندنا قد حصل في مجتمعات اخرى لأكثر من عشرية وتسبب في ما تسبب فيه من مآسي وضحايا وتدمير، لكان العالم قد شاهد وقرأ عديد الأفلام والكتب والروايات والدراسات تشرح وتفسر وتؤرخ لما حصل.

محتويات الكتاب الموجود بين يدي القارئ هي محاولة للإجابة عن بعض هذه الأسئلة التي طرحت علينا كأفراد ومجتمع ومؤسسات...لماذا حصل ما حصل وبهذه الأشكال الحادة والجماعية، فالجزائر لم تكن أفقر المجتمعات في المنطقة ولم تكن الأكثر عرضة للتفاوت الاجتماعي ولم تكن كنظام سياسي ودولة الأكثر قمعا أو سلبا للحريات ولم تكن حتى للسنوات الأخيرة، الأفسد من حيث انتشار أشكال الرشوة والفساد ،كما أنها ليست من الدول الأقل حظا من حيث توفر الثروات الطبيعية...إلخ، ومع ذلك حصل ما حصل.

بالطبع ليس في نية الكتاب الإجابة عن كل هذه الأسئلة المطروحة، بقدر ما هي محاولة لتحديد مستويات وحصر إشكالات، يمكن أن تساهم في تفسير ولو جزئي لما حصل عندنا

من عنف وإرهاب وانتكاسة للتنمية وتدهور في أداء مؤسسات الدولة والمجتمع وبروز لسلوكيات مضطربة فردية وجماعية وفقدان للأمل، مس الكثير من شرائح المجتمع وعلى رأسهم الشباب...الخ.

ما سميناه في هذا الكتاب بانقسامية النخبة وقطاعية والدولة يمكن أن يكون محاولة أولية لتفسير وفهم ما حصل، فقد فضلنا ضمن هذا المؤلف الانطلاق من فرضيات مرتبطة بتشكيل بعض الفئات الاجتماعية ذات الدور المحوري، كالنخبة والفئات الوسطى في الجزائر لفهم الارتباطات الأخرى بالمستويات الثقافية والسياسية التي يحيل إليها ما ميز الجزائر حتى الآن، بالمقارنة مع الدول والمجتمعات العربية : ظاهرة الاستعمار الاستيطاني الطويل الذي تعرضت له والتي من دون أخذه بعين الاعتبار لا يمكن فهم الكثير من الأمور التي ميزت الجزائر شعبا ونظاما سياسيا وثقافة وحتى سلوكيات فردية.

من هذه المستويات التي نعتقد أنها يمكن أن تسعفنا في فهم ما حصل ما هو مرتبط بدور ومكانة بعض الفئات الاجتماعية كالنخب بمختلف أنواعها والفئات الوسطى المتعلمة عموما، ليس من حيث أدوارها ومواقعها الاجتماعية فقط، بل من حيث مؤسسات إنتاجها وشروط تنشئتها الاجتماعية والثقافية كذلك.

هذه النخب ضعيفة السمك الاجتماعي والمنقسمة لغويا وقيميا والتي لا تقوم بنفس الأدوار التي تقوم بها الفئات الوسطى المتعلمة أو النخب عادة في مجتمعات «عادية» أخرى تعرف تعددية في نوع النخب كأي مجتمع يعيش مستوى معين من تقسيم العمل الاجتماعي(نخب علمية واقتصادية ، سياسية... الخ)، لكن لا تعرف هذه الإنقامسية على أساس لغوي وقيمي وهي الأبعاد التي فضلنا التركيز عليها في هذه الدراسة الجزائرية، بدل المعاني الممنوحة للمفهوم في الدراسات الانثروبولوجية الانجلو ساكسونية المعروفة – إرنست جيلنر للقبيلة والمجتمع المغاربي .

هذه الانقسامية التي جعلت هذه الفئات المتعلمة لا تحتل موقع النخبة إلا بالنسبة لجزء من المجتمع وليس كله، تقوم بأدوار محددة لا تحيد عنها، لأن هناك جزء آخر من النخب يقوم بهذه المهام ويهتم بهذه المواضيع، ضمن تقسيم صارم للمهام والأدوار. الخلاصة كانت، إننا لا نملك نخبة وطنية واحدة ولا مثقف وطني واحد، بل اثنين لكل واحدة منها وظائفها وأدوارها واهتماماتها وطرق حصولها على شرعيتها ومؤسسات الحصول عليها، بل وجمهورها الذي تكتسب منه شرعيتها التي تكون عن طريق لغة مختلفة عن لغة ومعاني ورموز واهتمامات الجزء الآخر من النخبة .

تأثرت المؤسسات التي عبرت من خلالها هذه النخب وقامت من خلالها بعملها في التأطير الاجتماعي الثقافي والسياسي كالأحزاب وحتى الجمعيات جزئيا بهذه الانقسامية وهو ما حاولنا مناقشته كموضوع عند التطرق إلى التشكل التاريخي للفئات الوسطى في الحالة الجزائرية والحزب السياسي ضمن هذه الدراسة. الحزب السياسي الذي يحيلنا مباشرة إلى هذه الفئات المتعلمة التي تسمى نخبا، تؤطره وتنتج له أفكاره وتروج لها وتشارك في الانتخابات باسمه.

هذه الانقسامية التي نجدها حاضرة كذلك بدرجات متفاوتة عند حديثنا عن نخبة رؤساء الحكومات التي قمنا بدراسة عينة واسعة منها. انقسامية حاضرة مرة اخرى لتفسير بعض مظاهر الحركات الاجتماعية والدور القاصر حتى الآن الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني.

هذه الانقسامية التي تميز تشكل النخب المتعلمة باعتبارها جزء أساسي من الفئات الوسطى، نعتقد أنها تملك قوة تفسيرية كبيرة، لفهم ما حصل وتفسيره ونحن نشاهد كيف تمكنت قيادات دينية جذرية على الساحة السياسية في الجزائر بتلك الخصائص التي عرفناها عنها، كفقرها الثقافي الواضح وبساطة تأهيلها الفقهي والديني من السيطرة على عقول وقلوب الكثير من الجزائريين في الوقت الذي انزوى فيه المثقف بنمطيه، المعرب الموظف الإيديولوجي لدى جزء من –الدولة والمفرنس المسير والإداري، ضعيف التواصل مع الفئات الشعبية الواسعة، تاركين فراغا رهيبا ملئه شبه المتعلم المتدين حديثا، ابن الأحياء الشعبية قائد هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية. انقسامية يمكن أن تفسر بالتالي نوعية وخصائص الحركات الاجتماعية ودور المثقف داخلها والشباب والكثير من القضايا الأخرى المعروضة في هذا المؤلف...الخ.

حاولنا ضمن هذا الكتاب، بالإضافة إلى مفهوم الانقسامية، توظيف مفهوم آخر، نعتقد أنه يملك قوة تفسيرية كبيرة، لفهم ما حصل وما ميز النظام السياسي والدولة عندنا، ويتعلق الأمر بالقطاعية التي نعتقد أنها جاءت كنتيجة منطقية لانقسامية النخبة، على مستوى مؤسسات الدولة وهياكلها المختلفة هذه المرة. فقد قسمت مؤسسات الدولة الوطنية بين شظايا النخب المختلفة لتمترس فيها وتعيد إنتاج خصائصها داخلها، منذ مرحلة ما قبل الاستقلال داخل هياكل الحكومة المؤقتة وجيش التحرير، ليتم إعادة الإنتاج الموسع لهذه القطاعية بعد الاستقلال، داخل هياكل الدولة الوطنية.

قطاعية أثرت سلبا في مستويات أداء الدولة، بل حتى شرعيتها في أعين قوى متعددة من المجتمع، استغلتها تيارات دينية جذرية عندما توفرت شروط معينة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات(أزمة مالية، «عملية انتقال» طويلة وغير شفافة ..الخ)، لضرب الدولة نفسها ومحاولة الانقضاض عليها والتشكيك في شرعيتها. القطاعية التي شاهدنا كيف قام الرئيس الراحل هواري بومدين على سبيل المثال بتسييرها لصالح نظامه السياسي وشخصه، ليفشل خليفته بعده في القيام بنفس التسيير «الايجابي» لها، فكان الاضطراب والأزمة التي عشناها بدءا من الثمانينيات، داخل النظام السياسي والمجتمع. أزمة كادت أن تعصف بالجميع.

ناصر جابي، أوت 2008

المسألة اللغوية في الجزائر،
بين انقسامية النخبة وقطاعية الدولة

الموضوع المقترح للمناقشة ضمن هذا القسم من المؤلف، هو المسألة اللغوية في الجزائر، وعلاقاتها بانقسامية النخبة وقطاعية الدولة. فما المقصود بالضبط بهذه المصطلحات ؟ وما هي العلاقة التي يمكن أن تبرر الربط بين المسألة اللغوية وانقسامية النخبة وقطاعية الدولة ؟ وما المحتوى الذي نمنحه في هذه الدراسة لمصطلحات ومفاهيم مثل الانقسامية والقطاعية. علما بأننا من خلال هذه المفاهيم الإجرائية في علاقات مركبة ووطيدة بين الثقافي كفئة اجتماعية، – المثقفين والمتعلمين – عموما، وعملية إنتاجهم وإعادة إنتاجهم داخل مؤسسات علمية ومهنية مختلفة، واللغة كمجال تعبير وتواصل ورموز، والسياسي كدولة، مؤسسات وأداء وطرق تسيير وشرعية.

إن موضوع الدراسة الذي نربط من خلاله بين الاجتماعي – الثقافي والسياسي، هو الذي يفرض علينا العودة إلى بعض الأبعاد التاريخية المرتبطة بنوعية الاستعمار الاستيطاني الذي تعرضت له الجزائر، خلافًا لكل الدول العربية الأخرى، لفهم الحالة الثقافية الجزائرية الآنية في علاقاتها بالسياسي، للإجابة على بعض التساؤلات المرتبطة بالصراعات الثقافية والسياسية التي تعيشها النخبة الجزائرية وتأثير ذلك في نوعية أداء الدولة الوطنية ومؤسساتها وحتى شرعيتها في أعين الكثير من فئات المجتمع.

موضوع انقسامية النخبة وقطاعية الدولة نعود إليه هذه المرّة لربطه بموضوع اللّغة، والإشكاليات التي تطرحها في متابعة تاريخية لظهور المفهومين والممارسات المرتبطة بهما.

إذا اكتفينا بالعودة إلى المرحلة الاستعمارية، سنجد أنفسنا في الجزائر أمام مجتمع يتميز بعدة خصائص، منها الفقر الثقافي كميا -وجود عدد قليل من المتعلمين والجامعيين على وجه الخصوص (1) وانعدام أو وضاعة مؤسسات الإنتاج الثقافي والعلمي العصري منها والتقليدي.

نوعية الاستعمار الاستيطاني الطويل الذي كان من نتائجه المباشرة تحطيم البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي وبناء مجتمع كلونيالي" عصري" بخصائص محددة في المرحلة الثانية، يمكن أن يمدنا بالإطار العام الذي تمت فيه عملية الإنتاج وعمليات إعادة الإنتاج. والتي نعود للكلام عنها ثانية في هذا القسم من الكتاب بشكل سريع كأرضية لا بد منها. من بين هذه الخصائص التي فرضها هذا الوضع الاستعماري تلك الازدواجية التي شملت كل الميادين ومست بالطبع الميدان الثقافي والتعليمي، فمقابل المجتمع الأوروبي ومؤسساته الاقتصادية، الاجتماعية والعمرانية كان هناك المجتمع الأهلي بهياكله ومؤسساته . داخل هذه الخصوصيات التاريخية المتميزة بالفقر الثقافي والازدواجية تكونت الأرضية التي أطرت عملية إنتاج النخبة بمفهومها الواسع ومنحتها الكثير من صفاتها، منها تلك الانقسامية التي ميزت ولازالت تميز المثقف والمتعلم الجزائري عن غيره من مثقفي ومتعلمي المجتمعات العربية المشابهة، حتى تلك التي عرفت أوضاعا استعمارية مشابهة أو قريبة من الحالة الجزائرية كبلدان المغرب العربي-تونس والمغرب -.

فقد تكفلت المدرسة الفرنسية بإنتاج مثقف أو متعلم لا يحسن في الغالب الأعم إلا اللغة الفرنسية لأداء وظائف محددة -وظائف الوساطة على العموم (2) داخل الحالة الاستعمارية الاستيطانية، لهذا الغرض وللقيام بهذه الوظيفة، نجد أن الحالة الاستعمارية قد أنتجت نظام تعليم خاص، بشهاداته ومراحله التعليمية وإيديولوجيته الخاصة (3)، نظام تعليم يتميز بانتقائيته الكبيرة وطابعه الكلونيالي الصارم الذي لم يتخلص منه جزئيا إلا في المراحل الأخيرة من الفترة الاستعمارية بعد الحرب الكونية الثانية.

في المقابل نجد عملية تكوين موازية حاولت القيام بها مؤسسات أهلية اعتمادا على الإمكانيات المتواضعة للمجتمع الجزائري لإنتاج متعلم باللغة العربية للقيام بوظائف تلبي اهتمامات المجتمع الأهلي التقليدي، أخذت مع الوقت طابعا إيديولوجيا ودينيا، في تركيز واضح على توفير شروط إعادة الإنتاج -معلمين لنظام التعليم الأهلي-

انطلقت إذن عملية إنتاج وإعادة إنتاج المتعلم /المثقف الانقسامي بلغتين مختلفتين في مؤسستين مختلفتين، لأداء مهام ووظائف مختلفة في فضاءات مختلفة هي الأخرى،

انعكست على نوعية وكثافة العلاقة مع المجتمع ومختلف فئاته الاجتماعية. وهو نفس الشيء الذي يمكن قوله حول نوعية العلاقات مع الدولة ومؤسساتها قبل وبعد الاستقلال.

علما بان محاولات إنتاج المثقف المزدوج لغويا وثقافيا داخل نفس المنظُومة التعليمية والذي كان يمكن أن يقوم بعملية الوصل كانت محدودة واستثنائية -المدرسيين (4) على سبيل المثال -. فالذي ساد هو منطق الانقسام بدل منطق التكامل، ليس على مستوى مؤسسات الإنتاج فقط بل كذلك على مستوى المنتوج والوظائف والعلاقات مع المجتمع. فأصبح من الشائع والمقبول اجتماعيا أن يهتم المثقف/المتعلم المعرب الديني أو شبه الديني بمواضيع التاريخ والدين والمرأة وكل ماله علاقة بالجوانب الثقافية والإيديولوجية التي ليس من حق المثقف المفرنس في المقابل التعامل معها وإبداء الرأي فيها إلا استثناءٍ.

هذه الانقسامية في المهام والاهتمامات التي كان لها تأثير مباشر في شرعية كل طرف في تعامله اليومي مع مختلف شرائح المجتمع خاصة الشعبية منها. فالمثقف الذي يكتب ويتعامل بالعربية له حق ومشروعية في التعامل مع هذه القضايا الثقافية والدينية، عكس الذي يكتب ويتعامل بالفرنسية، الذي اختار في المقابل مواضيع تدخل واهتمامات مختلفة، انعكست هي الأخرى على نوع الشرعية التي يتمتع بها في أعين مختلف فئات المجتمع، هذا الوضع الذي انعكس داخل المؤسسات وخارجها، مؤسسات صناعية، أحزاب، إدارة، مدرسة... الخ .

الحركة الوطنية والبوادر الأولى للقطاعية

الانقسامية كمنتوج للحالة الاستعمارية بدأت بوادرها السياسية في الظهور داخل الحركة الوطنية نفسها، فتكونت أحزاب وجمعيات كرست في جانب كبير منها هذه الانقسامية التي تميز النخبة المتعلمة، فكان مثقف جمعية العلماء المعرب الديني أو شبه الديني، مقابل المثقف الليبرالي أو الشيوعي أو حتى الوطني مع بعض الخصوصيات المعروفة التي ميزت تنظيمات الحركة الوطنية الاستقلالية، نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، حركة الانتصار وجبهة التحرير فيما بعد، جراء الضعف الثقافي للوطنية السياسية نفسها وتنظيماتها السياسية المختلفة التي كرست علاقة تبعية المتعلم للسياسي - المناضل الثوري. المتعلم والمثقف الذي كان حضوره على العموم داخل التنظيمات الوطنية في الأصل ضعيفا وثانويا (5).

علما بأن الحركة الوطنية وتنظيماتها السياسية، وفي مختلف مراحلها، كانت مرتعا لهذه الانقسامية التي تعاملت معها بنجاح متفاوت داخل التنظيمات نفسها، رغم الهزات والصراعات الداخلية التي عاشتها. وهي الصراعات التي أخذت عدة مستويات وعبرت عن نفسها بمختلف الأشكال - صراعات إيديولوجيو - سياسية أو حتى نفسية شخصية في

التعامل بين الأفراد وعدم تواصل بين الفريقين حتى وإن تواجدا في نفس التنظيمات وقاما بمهام متشابهة وذات أهداف واحدة كما هو الحال داخل أحزاب الحركة الوطنية (6). مع العلم بأن التنظيمات السياسية التي تحدثت باسم الوطنية منذ بروز الظاهرة الحزبية في الجزائر في بدايتها في القرن الماضي، كونت مرتعًا لهذه الظواهر المدروسة، فبوادر القطاعية وانقسامية المتعلم التي ستشهد تطورا واتساعا أثناء ثورة التحرير وداخل مؤسسات الدولة الوطنية، ظهرت تجلياتها الأولى والكثير من تداعياتها، التي ستستفحل مستقبلا داخل تنظيمات الحركة الوطنية نفسها وبمختلف ألوان طيفها السياسي.

في المقابل وكحلول مؤقتة وشخصية، سادت في الكثير من الأحيان ظاهرة الانتماء الحزبي المزدوج لدى بعض الفئات المتعلمة، كمحاولة منها لتجاوز هذه الانقسامية وبوادرها القطاعية. فكان من الشائع أن ينتمي وفي نفس الوقت مناضلو أحزاب النخبة المفرنسة -الاتحاد الديموقراطي - لجمعية العلماء المسلمين (7) المعربة، على سبيل المثال كما عرفت عملية انتقال واسعة بين أعضاء النخبة مرتبطة بتطور السن وببعض المحطات السياسية الهامة (8)، قليلة العدد أصلا بين هذه التنظيمات التي تبدو بعيدة سياسيا وإيديولوجيا لأول وهلة. كما شاعت الكثير من علاقات المصاهرة بين أبناء وبنات أحزاب النخبة التي تشكو أكثر من غيرها من هذه الظاهرة الانقسامية، مما قد يعني أن هناك إحساسًا بالمشكلة ومحاولات للخروج منها وتجاوزها تمت داخل الفضاء السياسي - الاجتماعي بالاعتماد على المصاهرة والعائلة والأبعاد الاجتماعية الأخرى. فلم يكن من الغريب أن «تخصص» بعض العائلات الجزائرية أحد أبنائها للقيام بدراسات تقليدية ضمن المنظومة التعليمية الأهلية، في الوقت الذي تصر فيه على توفير الشروط لاستفادة أبنائها الآخرين من المنظومة التعليمية الفرنسية. كما كان من الشائع أن يتوجه التلميذ الجزائري الصغير على مستوى الكثير من الأوساط الاجتماعية إلى الكتاب -مدارس تقليدية لتعليم العربية والقرآن –باكرا لتعلم اللغة العربية وحفظ القرآن قبل أن يتوجه إلى المدرسة الفرنسية بعد ذلك، كاستراتيجية من قبل العائلات الجزائرية للحد من آثار الانقسامية التي ينتجها النظام الاستعماري. نجاح ضعيف ومتواضع كان من نصيب هذه الاستراتيجيات العائلية، جراء اختلال موازين القوى لصالح الطرف الأقوى، الاستعمار ومؤسساته بما فيها الرمزية كاللغة الفرنسية التي كانت لها الكلمة الأخيرة في نهاية المطاف (9).

بوادر القطاعية التي بدأت في التجسد داخل الحركة الوطنية بدرجات متفاوتة وداخل فصائلها المختلفة كنتيجة منطقية لهذا التداخل بين السياسي والسوسيولوجي لمختلف أبعاد

الانقسامية. هذه البوادر توسعت مع الوقت ضمن مؤسسات الثورة، الجديدة -جبهة التحرير وجيش التحرير، هياكل الحكومة المؤقتة - فقد أصبح من المقبول أن يتم تخصيص مثقفين ومتعلمين معربين لأداء وظائف واحتلال مناصب ديبلوماسية، عسكرية ومدنية، لا تتشابه مع مناصب ومواقع المثقف المفرنس. فظهرت صورة المحافظ السياسي المعرب والديبلوماسي المعرب المتخصص في احتلال مناصبه في بعض العواصم العربية والإسلامية، والإعلامي المعرب ضمن وسائل إعلام الثورة. إلخ... ناهيك عن الصراعات السياسية الخطيرة التي بدأت في الظهور داخل النخبة العسكرية بين ما سمي بالضباط الفارين من الجيش الفرنسي وضباط جيش التحرير المكونين في الكليات العسكرية العربية. فقد اصبح من المقبول أن يخصص خريجو المدارس والكليات العسكرية العربية في مجالات التدريب والتأطير الإيديولوجي والسياسي -محافظين سياسيين -، فالعربية تبقى حتى داخل الجيش وأثناء الثورة لغة علاقة مع الشعب -الجنود- وتعليم وحتى إيديولوجيا.

صراع لا يلغي رغم حدته وشراسته، المواقع الذيلية التي كان يحتلها المثقف والمتعلم عموما داخل مؤسسات وهياكل الثورة عموما. فقد احتل المثقف دور المنفذ والكاتب والمستشار في أحسن الحالات ، فلم يصل إلا في بعض الحالات النادرة والاستثنائية إلى مواقع السلطة واتخاذ القرار الذي بقي من احتكار العسكري والمناضل السياسي والثوري المحترف.

الاستقلال و إعادة الإنتاج

بوادر القطاعية التي كانت متواجدة داخل مؤسسات الثورة والحركة الوطنية قبلها، تكرست وأعيد إنتاجها بطريقة واسعة بعد الاستقلال، مما منح نوعًا من الشرعية لهذا الواقع الثقافي الذي تم تغليب الطابع البراغماتي في عملية التعامل معه، تحت ضغط الحاجة والفقر الثقافي، فقد رفضت الجزائر المستقلة ونخبها الحاكمة فتح نقاش حول المسألة الثقافية واللغوية في الجزائر وتداعياتها السياسية، فتم التعامل مع الدولة الوطنية بنت الاستقلال كقطاعات مختلفة وليس كجسم واحد متكامل، منحت قطاعاته المختلفة لمثقف/متعلم محدد على أساس لغوي وقيمي، فكان من نصيب المثقف المعرب كل القطاعات ذات العلاقة بالدين والإيديولوجيا والتاريخ، باعتبار النظرة السائدة للعربية كلغة آخرة، دين وتراث، وتعامل واسع مع الفئات الشعبية بهدف تأطيرها السياسي والإيديولوجي.

في الوقت التي منحت فيه قطاعات الصناعة والإدارة والتسيير إلى المثقف /المتعلم باللغة الفرنسية، اعتمادا على نفس النظرة القيمية للغة الفرنسية التي تم النظر إليها كلغة علم وتقنية وتسيير- لغة الخبز -.

كان من نتائج هذه القطاعية، كما يمكن أن نتوقع، ضعف أداء الدولة التي فقدت الكثير من شروط التجانس بين مختلف مؤسساتها في علاقاتها فيما بينها وفي علاقاتها بالمجتمع بمختلف فئاته الاجتماعية، كما اندلعت حرب مواقع شرسة بين مختلف النخب المتواجدة ضمن هذه القطاعات وفيما بينها، جراء النزعة في التوسع وتدعيم المواقع لدى النخب /القطاعات، مما خلق جو شبه حرب دائمة تعيشها مؤسسات الدولة نفسها. فكما كان منتظرًا لم يقبل الكثير من الفئات هذه المواقع الممنوحة وطالبت بتوسيع مجال تدخلها، مما خلق جوا من الصراع المتعدد الأشكال، الخفي والمستتر، داخل وخارج مؤسسات الدولة، استعملت فيه مشاكل المجتمع والصعوبات المختلفة المرتبطة بالقطاع وتلك المتعلقة بالأداء العام للدولة في مختلف المجالات. فقد حاولت كل فئة، أن تستغل كل ظرف مساعد للتوسع على حساب الفئات الأخرى وتعمل كل ما في مستطاعها لكي تظهر أكثر النتائج الإيجابية لتسييرها وسلبيات تسيير وأداء القطاعات الممنوحة للقوى المنافسة (10). صراع وتنافس كان يغلب السياسية المعادية للأحادية السياسية توسيع مجال التغيير السياسي عليه الطابع الخفي والمستتر عندما كان فيه نموذج التسيير الاقتصادي -السياسي في حالة صعود، كما هو حال الستينيات، السبعينيات وحتى بعض سنوات الثمانينيات، لتتغير الأمور بعد ذلك، لتزداد حدة الصراعات داخل وخارج مؤسسات الدولة بل وتتغير فيه كليا قواعد اللعبة وشروطها بعد ذلك .

من زاوية التحليل هذه يمكن أن نفهم كيف فشلت كل المحاولات لإدخال اللغة العربية إلى المؤسسة الصناعية، كما يمكن أن نفهم أكثر الشكل الذي دخلت به اللغة العربية والفاعلين الذين كانوا وراء هذا «الدخول» المشوه. فقد كان ميدان الصناعة والتسيير من صلاحيات المتعلم باللغة الفرنسية الذي رفض رفضا مطلقا كل محاولات الاختراق داخل القطاعات الممنوحة له وإفشالها بشتى الطرق. لدرجة أنه وحتى في حالة دخول العربية إلى المصنع لم يتجاوز ذلك حدود حملات محو أمية العمال وبعض المهام السياسية ذات الارتباط المباشر بالقواعد العمالية كتلك التي كانت يقوم بها الحزب -جبهة التحرير- وما كان يسمى بمنظماته الجماهيرية كالنقابة - الاتحاد العام للعمال الجزائريين -. فاللغة العربية تبقى ضمن هذا التقسيم لغة تعامل مع العامة وخطابًا سياسيًا إيديولوجيًا حتى وإن تمكنت من الدخول للمصنع أو الإدارة.

على العكس من ذلك نجد أن محاولات تغيير موازين القوى بعد الاستقلال في قطاعات أخرى مثل الإعلام والعدالة وبالطبع المنظومة المدرسية، كانت أسهل وأنجح بالنسبة للنخبة المعربة التي ركزت على هذه القطاعات ضمن استراتيجيتها للهيمنة نظرا لوجود« ازدواجية »

قطاعية قبل الاستقلال، مما جعل حدة الصراع أكثر ضراوة في بعض الأحيان وتأخذ الكثير من الوقت لتكون النتيجة لصالح الطرف المعرب الذي اعتمد بكل تأكيد على تلك النظرة القيمية التي منحت للغة العربية، لغة دين وتراث وتعامل مع الفئات الشعبية، مما برر تواجده القوي في هذه القطاعات، عكس المؤسسة الصناعية التي فشل في الدخول إليها وبقيت من احتكار الفرنسية والفئات المتحدثة بها ، نظرا لنفس النظرة القيمية السائدة والتقييم الذي تم للغات والأدوار المنوطة بها اجتماعيا في الجزائر.

علما بأن فترة حكم الرئيس هواري بومدين كانت أحسن فترة، تم فيها تسيير هذه القطاعية وبأخف الأضرار الممكنة لصالح الشخص-المؤسسة نظرا لعدة اعتبارات، منها خصائص بومدين الشخصية - المؤسسة - نفسها «أزهري، عسكري، يحسن الفرنسية». فقد استطاع الرجل أن يتعامل مع الطرفين ويستغل صراعاتهما في اتجاه تاريخي يعمل على المدى البعيد، بهدف القضاء على شروط عملية إعادة إنتاج الانقسامية بالتركيز على المدرسة كمؤسسة لإعادة الإنتاج الأساسي، في نفس الوقت الذي عمل فيه على تسيير سياسي يومي لتداعيات القطاعية الموجودة والمرتبطة ببعض الأجيال الكبيرة في السن بأخف الأضرار الممكنة.

بومدين الذي اعتمد في تسييره هذا على توليفة من عدة مستويات ووسائل، فمن جهة عرف الرجل أن ما هو موجود أمامه من الناحية السوسيولوجية، "نخب" يغلب على أصولها الاجتماعية الطابع الشعبي المتواضع على العموم، ليس أمامها من قنوات الترقية والحراك الاجتماعي، إلا الدولة الوطنية ومؤسساتها المختلفة، فالاستقلالية الاقتصادية هي نقطة ضعف هذه الفئات. من جهة أخرى، ارتكز هذا النوع من التسيير على قواعد الاقتصاد الريعي السائد وطنيا، الذي كان واحدًا من نقاط القوة التي ساعدت على هذا التسيير"الناجح" للقطاعية خلال هذه الفترة. مرحلة كان من ميزاتها أن كل فئة /قطاع تتمتع بقدر كبير من حرية التحرك داخل القطاع الممنوح لها، غير مطالبة بالمساءلة وتقديم حصيلة تسييرها في الغالب الأعم إلا"للمعلم الكبير"le big boss" على رأس النظام، الرئيس هواري بومدين الذي كان يحتفظ أخيرا بإمكانية اللجوء إلى العنف بمختلف أشكاله ومستوياته إذا تأكد فشل الوسائل الأخرى المرتكزة على الطابع الريعي للنظام الاقتصادي -السياسي في التخفيف من الآثار السلبية لهذا النمط من التسيير السياسي القطاعي بنخبه الانقسامية.

أزمة إعادة الإنتاج

غياب الرجل المبكر (11) و بروز الكثير من التناقضات والعيوب في تسيير النظام، جعل التوازنات بين مختلف النخب/القطاعات تعرف الكثير من الاختلالات ومحاولات إعادة

النظر في تقسيم القطاعات الممنوحة داخل هياكل ومؤسسات الدولة المختلفة، وهو ما ولد حالة اضطراب ليس داخل الدولة فقط، بل حتى في علاقاتها بالمجتمع ومختلف فئاته، زادها تعقيدا محاولات استعمال الأبعاد الدولية المرتبطة بالعولمة والخيارات الاقتصادية والسياسية الجديدة. فاقتصاد السوق والتعددية الإعلامية (12) و السياسية، يراد لها أن تكون فرصة لإعادة النظر في التقسيم القطاعي للدولة مع كل ما يترتب عنه من تغيير في موازين القوى بين مختلف القوى والنخب الاجتماعية -السياسية (13).

فقد ارتبطت نهاية مرحلة الأحادية السياسية والتسيير المركزي للاقتصاد الوطني وبالشكل السلبي العام الذي قيمت به، بمحاولة إنجاز قطيعة على مستوى التوازنات بين مختلف النخب والمؤسسات/ القطاعات التي تتموقع فيها، اعتمادا على النتائج العامة للتجربة التي اعتبرت على العموم كتجربة سلبية على أكثر من صعيد، خاصة تلك الجوانب المرتبطة بالأبعاد الاقتصادية. فالإبعاد السياسي الذي تعرض له حزب جبهة التحرير خلال فترة نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، بعد العودة القوية التي سجلها في بداية عقد الثمانينيات، كان من نتائجها المباشرة إضعاف الكثير من النخب السياسية والثقافية التي ارتبطت باللغة العربية والدفاع عن توسيع مجال استعمالها. في الوقت الذي حاولت فيه الكثير من القوى -القانوني والمؤسساتي ليشمل المجالات الثقافية -الفكرية واللغوية، بعد سقوط الحواجز الإيديولوجية وميزان القوى السياسي الذي كان يدعمها. فأصبح من العادي والمقبول في جزائر التعددية أن يتم التشكيك فيه بالأحادية اللغوية والمطالبة الصريحة بتعددية لغوية وثقافية. مما يفترض موازين قوى جديدة بين مختلف النخب داخل وخارج مؤسسات الدولة.

لم يكن غريبا انطلاقا من هذه القراءة، أن تتحول مجالات المحيط، الإعلام، والمدرسة إلى ميادين الصراع الأساسية في هذا الجو السياسي المتحرك والمضطرب المتولد عن الأزمة الاقتصادية -الاجتماعية. في الوقت بالذات الذي بدأت فيه علامات تغيير في الخارطة السياسية الوطنية، في علاقة واضحة بالثقافي واللغوي، فظهرت إلى العلن أحزاب وحركات الإسلام السياسي القوية بقواعدها الشعبية ونزعتها إلى التغيير الجذري، في الجهة المقابلة نجد أحزاب التيار الأمازيغي المنادية في جزء منها بالديموقراطية والعلمانية في ارتكاز واضح على الأبعاد الجهوية جغرافيا والفئات الحضرية والوسطى اجتماعيا. في الوقت الذي ابتعد فيه حزب جبهة التحرير بكل ما يمثله من عمق شعبي وحضور عن هياكل الدولة، ودخل جزئيا ضمن مواقع المعارضة والاستقلالية في أكثر من مناسبة (14).

ناهيك عن ظهور الكثير من الأحزاب السياسية والجمعيات التي رفعت الكثير من الشعارات والتسميات العاكسة لهذا الصراع السياسي الثقافي. مما فرض على المشرع التدخل لمنع هذه الاستعمالات لما سمي بالثوابت الوطنية والدينة (15).

أزمة إعادة الإنتاج وفي هذا الجو المضطرب والمأزوم اجتماعيا واقتصاديا جعلت نفس الأطراف والأجيال توجه أنظارها نحو المدرسة باعتبارها مجال إعادة الإنتاج الأساسي الذي فلت من سيطرة جزء من النخبة المفرنسة لبعض الوقت في إطار التقسيم القطاعي للدولة وهياكلها. فهل ستكون هذه الفترة محطة أخرى لإعادة إنتاج القطاعية اعتمادا على موازين قوى جديدة، مدعومة دوليا ومحليا ؟ أم ستكون فرصة لإعادة النظر أصلا في قطاعية الدولة الوطنية وانقسامية نخبها الحاكمة، ليس من خلال طرح ملف المدرسة فقط بل وبالتركيز أيضا على وظيفتين أساسيتين يريد منطق الانقسامية السائد لدى الأجيال الانقسامية المتحكمة في مقاليد السلطة أن يكونا في تناقض-وظيفتا التنشئة الاجتماعية التي يركز عليها الطرف المعرب، مقابل وظيفة التأهيل التي كانت من نصيب اهتمام النخب المفرنسة، - داخل كل مدرسة، بل من خلال محاولة القطيعة مع منطق الانقسامية الثقافية واللغوية السائد على مستوى الأجيال الكبيرة في السن من النخب والمسيطرة سياسيا.

على العكس نجد أن الأجيال الجديدة من الجزائريين قد ابتعدت جزئيا من هذه الانقسامية بفعل المدرسة الجزائرية أصلا خلال هذه المرحلة التاريخية، لتكتشف بعد التحاقها بعالم الشغل المنطق القطاعي الذي ستكتشف من خلاله، أن لغة تعليمها الأساسية، العربية ليست هي لغة العمل والتسيير و"أكل الخبز" مما يتطلب من هذه الأجيال الصغيرة سنا، إعادة تأهيلها اللغوي من جديد كاستراتيجية تعامل إيجابي مع هذا الواقع المهني أو اتخاذ مواقف نقدية متفاوتة الحدة والجماعية كما ظهر ذلك في أكثر من مرة على مستوى الحركة الطلابية التي تشبعت بأجواء هذه الصراعات الثقافية، السياسية. هذه" المسألة اللغوية" التي تطرح على أجيال شابة من الجزائريين وهم على أبواب الشغل في جو الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وما أفرزته من بطالة واسعة بما فيها بطالة الجامعيين وأصحاب التأهيل العالي، تعيد النقاش حول قضية اللغة إلى نقطة الصفر على مستوى هذه الأجيال التي اعتقدت أنها حلت إيجابيا هذه القضية.

المسألة اللغوية التي بدأت في الارتباط أكثر فأكثر بالكثير من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية كالتحكم في اللغات الأجنبية، تحول إلى وسيلة فرز اجتماعي واضح بالنسبة لهذه الأجيال الصغيرة من الجزائريين أبناء الاستقلال، الفرز الذي سيكون موضوعيا لصالح أبناء الفئات الحضرية الوسطى التي تتعامل حتى داخل المنزل باللغة الفرنسية على حساب

الكثير من أبناء الأوساط الشعبية والريفية التي ستعيش حالة إقصاء بفعل اللغة، ليس داخل المنظومة التعليمية، بل داخل عالم الشغل والحياة المهنية على وجه الخصوص، عمليات فرز وما تفترضه من إقصاء سيكون أكبر بعد توجه هذه الفئات الوسطى الحضرية والعليا منها على وجه الخصوص إلى تكوين مدارس وحتى جامعات خاصة ودولية قد تتحول في الوقت الذي تعيش فيه المنظومة التعليمية العامة حالة اختناق إلى مؤسسات لإعادة إنتاج التمايز الاجتماعي في المجتمع الجزائري الذي سينطلق في السير بأكثر من سرعة واحدة.

إن تحسين العلاقة بين المجتمع والدولة من أجل شرعية أكبر لها في عين المواطن يفترض من وجهة النظر هذه، القطيعة مع شروط إعادة إنتاج انقسامية النخب وقطاعية الدولة في مختلف المؤسسات. بدل الصراع من أجل الاستمرار في نفس المنطق وما يفترضه من حرب مواقع داخل وخارج هياكل الدولة مما سينعكس سلبا وبكل تأكيد على شرعية الدولة الوطنية ومستوى أدائها في ظرف دولي مضطرب.

الجزائر : الفئات الوسطى
من تشوهات الماضي إلى تحديات المستقبل

يصف شارل-روبير أجرون في مؤلفه المعروف(1) -تاريخ الجزائر المعاصرة - Histoire de l'Algérie contemporaine – وضعية المجتمع الجزائري، خلال الفترة الواقعة بين 1870 و1930 بهذه الصيغة ....المجتمع المسلم لم يتمكن من مقاومة زحف الاستعمار، فقد تحطمت أطره وانهار عمليا. انحطاط العائلات الكبرى الذي بدأ خلال حكم الملكية الثانية في فرنسا، ازداد تسارعا بعد 1870. هذه العائلات المشكوك في ولائها والفاقدة للقيادة عمليا، ازدادت فقرا، فالأرستقراطية التقليدية التي حوربت بقوة، لم يعد في مقدورها التكيف مع الأوضاع من جديد، لتختفي تماما بعد 1900.

ليضيف أن.. القيادات الكبيرة les grands chefs لم يتم تعويضها، فلم تنج منهما إلا بعض العائلات "المرابطة" أو بعض الأسماء البطريركية patriarchal في الجنوب. علما بان هذه الأوساط الاجتماعية الميسورة، قد لجأت كاستراتيجية، إلى الهجرة خارج الجزائر في الكثير من الأحيان – الشام، تونس والمغرب – وهو ما يذكره أكثر من مرجع تاريخي، كما تعرضت للنفي كما حصل مع قيادات ثورة 1871 وغيرها من الانتفاضات الشعبية التي استمرت في الجزائر طول فترة الاستعمار في مناطق مختلفة ... فقد قدرت مصادر فرنسية عدد سكان مدينة الجزائر الذين غادروها بعد الغزو ب عشرة آلاف ساكن -1834 – وهو ما يمثل حوالي ثلث السكان الجماعي (2) للمدينة، يغلب عليهم العنصر الغني والمتعلم، مما كانت له نتائج سلبية على العملية التجارية والحياة الاقتصادية ككل في المدينة كما تذكر ذلك نفس المصادر.

يضيف المؤرخ الفرنسي فيما يتعلق بالمدن الجزائرية خلال هذه الفترة !ن البرجوازية التقليدية

الحضرية، والمكونة من المتعلمين والقضاة والتجار ضعيفة الحضور أصلا، اختفت هي الأخرى تحت وقع الصدمة الاستعمارية. فلم تتمكن من النهوض من جديد إلا بداية من سنة 1900 وتحت شكل جديد. الحرف التقليدية للأهالي تناثرت هي الأخرى ولم تصمد إلا في بعض المدن التقليدية - تلمسان، قسنطينة -، في حين لم يبق في الجهات الأخرى، إلا بعض الصناعات العائلية الصغيرة...

يقول نفس المؤرخ الفرنسي عن الريف وقواه الاجتماعية التي تمثل الأغلبية الساحقة من الجزائريين ...إن الفلاحين العرب، كانوا ضحية مصادرة ملكيتهم العقارية المتزايدة والتي استفحلت جراء بيع الأراضي من قبل الفلاحين المفلسين... نتيجة النظام الضريبي المفروض على الفلاحين الجزائريين والذي كان يهدف إلى تحقيق هذا الغرض بالذات.... فالفلاحون العرب، كما يصفهم الباحث كانوا لغاية 1919 تحت وطأة نظام ضريبي خاص، وقاس محرومين من كل قرض زراعي، لم يكونوا مع ذلك يعيشون بعيدين عن نظام التسويق الاقتصادي للأوروبيين ... وهو مما زاد في إفقارهم وتدهور وضعهم الاقتصادي، نتيجة لعدم المساواة التي تميز العلاقة بين الاقتصاد التقليدي والعصري.

المجتمع الكلونيالي وفئاته الوسطى

أردنا عن قصد الاستشهاد المطول بهذا المؤرخ الفرنسي المعروف والمتخصص في تاريخ الجزائر، للتأكيد على نقطة، نعتقد أنها مهمة، عند الحديث عن الفئات الوسطى في المجتمع الجزائري والمغرب العربي بصفة عامة. وهي أنه لايمكن فهم الهيكلة العامة للمجتمع – ومكانة الفئات الوسطى بالتالي ضمنها – في هذه المنطقة من الوطن العربي والجزائر على وجه التحديد، دون العودة إلى المرحلة الاستعمارية بخصائصها المعروفة، نظرا للآثار طويلة المدى والعميقة التي تركتها هذه الفترة على التشكيلة العامة للمجتمع وداخله بين مختلف طبقاته وفئاته وفي وظائفها وعلاقاتها البينية، لما لهذه الفترة الطويلة من نتائج وتداعيات على المستويات الثقافية – اللغوية والقيمية ذات تأثير طويل بعيد المدى، أعيد إنتاجه الموسع بعد الاستقلال. تداعيات ونتائج تبقى مهمة عند الكلام عن الطبقة الوسطى التي يفترض فيها احتلال مواقع وسيطة والقيام بأدوار متميزة داخل المجتمع في علاقاتها بـ «الأسفل» و«الأعلى» الاجتماعي.

فقد تميز الاستعمار الفرنسي للجزائر 1962/1830 بطوله وطابعه الاستيطاني. الذي كان من نتائجه المباشرة أن احتل السكان من أصول أوروبية، الذين يكونون أقلية من الناحية الديموغرافية المواقع " النخبوية في المجتمع «و الفئات الوسطى (3). فكونوا، كعنصر بشري، قمة المجتمع في كل المجالات الاقتصادية المالية والصناعية والفكرية الثقافية ليس في المدينة

الذين استقروا فيها بقوة فقط، بل في الريف كذلك من خلال سيطرتهم على الملكيات الزراعية الكبيرة في المناطق الفلاحية الغنية، أين طوروا قطاعا زراعيا رأسماليا موجها نحو التصدير للمجتمع الأم أساسا- فرنسا وأوروبا عموما، استفاد من كل التسهيلات والقنوات الحديثة مثل النظام البنكي. تاركين المناطق الجبلية والصحراوية الفقيرة للجزائريين الذين كونوا مجتمع طبقة فقيرة، تعيش في الريف أساسا وتقتات من زراعة تقليدية ذات مردودية ضعيفة موجهة للاستهلاك المحلي وتعتمد على أنماط تسيير عائلية وجماعية.

هذه السيطرة الاستعمارية التي تجسدت في بروز مجتمعين موازيين: مجتمع أوروبي ذي طابع عصري بمؤسساته وقيمه ولغته الفرنسية ومجالاته العمرانية الخاصة، مقابل مجتمع الأهالي التقليدي الذي انكفأ حول نفسه، خاصة بعد فشل مرحلة الانتفاضات الفلاحية التي أعقبت الاستعمار لغاية نهاية القرن التاسع عشر. فإذا كان المجتمع الأوروبي العصري، قد اعتمد على المؤسسة الاقتصادية، الاجتماعية والخدماتية العصرية مثل البنك والمزرعة والمدرسة والمستشفى والجامعة، فقد استمر مجتمع الأهالي التقليدي في الاعتماد على مؤسساته القديمة بقيمها الدينية أو شبه الدينية، رجالاتها، ولغتها. محاولا في بعض الحالات من خلال بعض فئاته الاجتماعية التقرب والاستفادة من المجتمع الاستعماري أو بعض مؤسساته كالمدرسة ومكان العمل.. الخ. المحاولات التي انطلقت بعد فشل مرحلة المقاومة الشعبية على وجه التحديد ولم تنجح في عملية الربط بين المجتمعين إلا في السنوات الأخيرة من عمر الظاهرة الاستعمارية وداخل بعض الأوساط الحضرية المحدودة.

بدورنا وللحديث عن الفئات الوسطى في المجتمع الجزائري، ارتأينا أن نركز على ثلاث محطات تاريخية هامة نعتقد أنها كفيلة بمساعدتنا على القيام بهذه المقاربة للموضوع بكل ملابساته وخصوصياته الجزائرية.

بداية القرن العشرين والمراحل الأولى لتشكل المجتمع الكلونيالي الجديد بخصائصه وموازين القوى التي يعرفها. فترة ما بعد الاستقلال وما ميزها من بروز فئات وسطى جديدة وتدهور في مكانة فئات وشرائح أخرى، نتيجة التحولات العميقة التي عاشها المجتمع الجزائري ككل والتي كانت الاستفادة منها واسعة ومست الأغلبية بدرجات متفاوتة. وأخيرًا محطة الانتقال السياسي التي عاشتها الجزائر بدءا من سنة 1989 بعد المصادقة على الدستور الجديد في فيفري 1989 والأدوار المطلوب القيام بها من الفئات الوسطى بمختلف مكوناتها.

إنطلاقًا من فرضية عامة يمكن تلخيصها فيما يلي : إن الاستعمار الفرنسي الذي تعرضت له الجزائر بخصائصه المعروفة، كانت له نتائج عميقة على تشكيلة المجتمع ككل، بما فيه

تحديد أدوار ومكانة الفئات الوسطى وعلاقاتها بالطبقات والفئات الأخرى لفترة طويلة تتجاوز مرحلة الاستعمار، خاصة عندما يتعلق الأمر بتلك الأبعاد المرتبطة بالمستويات الثقافية والسياسية التي سنركز عليها ضمن هذه الورقة. من خلال مفهومي الانقسامية اللغوية والقيمية والقطاعية التي تميز الهياكل والمؤسسات. محاولين الربط بين هذين المستويين القيمي والمؤسساتي بجذرية الثقافة الاجتماعية السائدة.

كان لابد من تجربة تاريخية طويلة، فاقت السبعين سنة، /1830 - 1900 لجيلين ولذا بعد احتلال الجزائر في 1830حتى يتأكد الجزائريون أن منطق المواجهة العسكرية ضد الاستعمار الفرنسي الذي لجأوا إليه مباشرة بعد احتلال بلادهم لم يعد مجديا ضمن موازين القوى السائد بين قوة دولية رأسمالية – فرنسا – صاعدة ومجتمع تقليدي مهزوم.

هذه القناعة التي ترسخت بعد فشل الكثير من أشكال المقاومة المسلحة التي قادتها قوى ريفية دينية تقليدية مست أغلبية مناطق الجزائر، اعتمادا في الأصل على قوى ريفية قبلية بتأطير من الزوايا الدينية. كل الدراسات والمعطيات المتوفرة، أكدت أن فترة نهاية هذه المقاومة الشعبية وما عرفته من ممارسات استعمارية عنيفة اقتربت في الكثير من أشكالها من الحرب الديموغرافية (4)، كانت مرحلة انكفاء للمجتمع الجزائري حول ذاته، رجاله ومؤسساته التقليدية وقيمها وحول ماضيه. كما عرفت أشكال هجرة نحو البلدان العربية زيادة على عمليات النفي التي تعرضت لها قيادات المقاومة الشعبية

المبادرة الاجتماعية التي كانت في يد القوى الريفية التقليدية الريفية بتنظيمها القبلي وزواياها الدينية انتقلت نحو المدينة وقواها الاجتماعية الجديدة التي تشكلت ضمن الحالة الاستعمارية المسيطرة ابتدءً من بداية القرن (5)، فقد عرف المجتمع الجزائري الأهلي خلال هذه الفترة تحولات جديدة تحت وطأة العنف الرأسمالي بشكله الكلونيالي، كان على رأسها بداية بروز فئات وسطى حديثة في الريف والمدينة. فئات وسطى بنت الحالة الاستعمارية بكل تشوهاتها وخصائص وظائفها وأدوارها..

في الريف الجزائري الذي عرف عمليات نزع واسعة للملكية الجماعية القبلية والعائلية عند انطلاق الاستعمار، حافظت فيه فئات اجتماعية واسعة نسبيا على ملكيات فلاحية صغيرة ومتوسطة، خاصة بتلك المناطق التي لم يدخلها بقوة المعمرون الفرنسيون. كما وسعت بعض الفئات القريبة من الحالة الاستعمارية من ملكيتها الفلاحية لدرجة بروز قوة ريفية متوسطة دخلت جزئيا في منطق الاستغلال الرأسمالي، دون أن تستفيد دائما من كل شروط العمل الرأسمالي كالاستفادة من القروض البنكية والمساعدة على التصدير إلى الخارج.

مقابل أغلبية الجزائريين الذين نزعت منهم أراضيهم الفلاحية الجماعية والذين التحقوا بصفوف عمال الأرض والخماسين (6) وجيوش البطالين الذين لم يبق أمامهم كحل إلا الهجرة نحو المدن أو الخارج، بفرنسا على وجه التخصيص. مقابل هذه الفئات الريفية التي عاشت عمليات تكديح وإفقار واسعتين زادها عمقا الزيادة الديموغرافية الكبيرة التي عرفتها هذه الأوساط بل ولجأت لها كإستراتيجية وكموقف دفاعي ضد الحرب الديموغرافية التي كانت ضحيتها من قبل الاستعمار الاستيطاني الفرنسي. مقابل هذه الفئات إذن برزت قوة الفئات المالكة الصغيرة والمتوسطة وهي الفئات التي كان لها دور كبير جدا ليس على المستوى السياسي فقط بل حتى في المجالات الثقافية والفكرية.

استغلت هذه الفئات الاجتماعية الريفية الميسورة، مغادرة الكثير من الأوروبيين الريف الجزائري في بداية القرن بسبب سوء الحالة الأمنية والاقتصادية وقربها المهني من الحالة الاستعمارية من خلال المناصب التي سيطر عليها أبنائها، لشراء وكراء الكثير من الأراضي الزراعية المملوكة للأوربيين والجزائريين من أصحاب الملكيات الصغيرة بعد إفلاسهم. علما بان هذه الفئات متوسطة الملكية قد كانت قريبة من المدن الصغيرة والمتوسطة ولم تكن ريفية إلا من خلال جزء واحد من نشاطها، فقد التحقت بالمدن لتسكنها وتوسع من نشاطاتها الاقتصادية والاهتمام بالنشاطات التجارية على وجه الخصوص. هذه الإقامة الجزئية بالمدن التي جعلها تستفيد كوسط اجتماعي من المدرسة الفرنسية وتساهم في خلق التعليم الحر باللغة العربية، الذي بادرت به حركات سياسية وثقافية كجمعية العلماء وحتى حزب الشعب ابتدءًا من ثلاثينيات القرن الاستقلال (7). هذه المواقع جعلتها على رأس الفئات الريفية -الحضرية الجديدة في خلق وتأطير الكثير من الحركات السياسية والثقافية ومدها بقياداتها البشرية، مما جعلها صاحبة مساهمة قوية في توجيه الحركة الوطنية حرب التحرير والدولة الوطنية لما بعد الاستقلال.

رغم تواضع مكانتها الاقتصادية بالمقارنة مع الفئة الأولى وصغر مساحة أراضيها، فان الفئات الاجتماعية صاحبة الملكيات الصغيرة الأكثر عددا في الريف الجزائري يمكن عدها ضمن الفئات الوسطى وشرائحها الدنيا، فئة الفلاحين الصغار الذين قاموا بعدة ادوار سياسية وثقافية ليس على مستوى الريف فقط بل حتى على المستوى الوطني العام، فقد منحت هذه الفئات ذات الحس الشعبي القوي والمهددة بالتكديح الكثير من خصائصها للثقافة السياسية السائدة داخل الحركة الوطنية، كما مدت الثورة بقياداتها والكثير من قواعدها مما جعلها في حالة تنافس على قيادة الكثير من الحركات السياسية مع الفئات الميسورة بما فيها الفئات الوسطى المالكة في الريف والمدينة. تنافس زاد حدة بعد المأزق

السياسي الذي وصلته الحركة الوطنية في النصف الثاني من الأربعينيات من القرن الماضي، مما برر اللجوء إلى العنف الثوري اعتمادا على قوى شعبية ريفية في الغالب جعل هذه الفئات الريفية تتحمل أعباء جزء كبير جدا من التكلفة البشرية والمادية لثورة التحرير (8).

وجود الفئات الوسطى في المجتمع الجزائري وأثناء المرحلة الاستعمارية لا يقتصر على هاتين الفئتين، رغم أهميتهما في تشكيلة اجتماعية يغلب عليها الطابع الريفي ورغم أهمية الأدوار التي قامت بها وعلى مختلف الأصعدة السياسية الثقافية والفكرية. في المدينة الجزائرية خاصة تلك التي حافظت على تواجد جزء من سكانها من الأهالي كقسنطينة، تلمسان.. يمكن أن نضم فئة الحرفيين، التجار والمقاولين الذين تمكنوا من الاستمرار في نشاطاتهم المعروفة، كفئات وسطى غير أجيرة حافظت على استقلاليتها المادية ضمن الحالة الاستعمارية وكونت إلى حد كبير القاعدة البشرية للنشاط السياسي، التنظيمي والثقافي الذي ميز الحركة الوطنية ابتداءً من بداية القرن الماضي بالمدينة قبل «ترييف» ثورة التحرير وسيطرة الفلاحين الصغار عليها. هذه الفئات الحضرية الميسورة نسبيا بمقاييس المجتمع الجزائري المستعمر، التي قاومت بقوة المنتوج الصناعي الفرنسي الذي قلص من حدود تطورها وجعلها تقترب في الكثير من سلوكياتها ومواقفها من الفئات الشعبية التي سكنت معها في نفس الأحياء وعاشت معها في نفس الأجواء الثقافية والسياسية.

زيادة على هذه الفئات الثلاث الأساسية المكونة للطبقة الوسطى، الفلاحين الصغار والمتوسطين والحرفيين والتجار والمقاولين الصغار بالمدينة، يمكن أن نضيف أعداد الموظفين، المعلمين وأصحاب المهن الحديثة في القطاع الصناعي والخدماتي على قلتهم إلى الطبقة الوسطى كفئات غير مالكة. هذه الفئات الأجيرة التي أنتجتها أساسا المؤسسات الاستعمارية الحديثة كالمصنع، الإدارة، المدرسة والجيش، العدالة.. إلخ لتقوم بأدوار وسيطة بين مجتمع الأهالي والحالة الاستعمارية في مختلف تجلياتها. وهي الفئات المتعلمة عموما التي اتسم إنتاجها بانقسامية لغوية وقيمية أكيدة، فمقابل المتعلم بالفرنسية الذي أنتجته المدرسة الفرنسية بقيمها الجمهورية والعلمانية المشوهة جراء الحالة الكلونيالية، كان المتعلم باللغة العربية ابن المدارس الأهلية القريب من الفكر الديني والذي استفاد لاحقا من المنظومة التعليمية العربية بالمغرب والمشرق / الزيتونة، الأزهر وحتى القرويين بفاس / للقيام بدراساته الجامعية، في الوقت الذي توجه فيه المتعلم باللغة الفرنسية إلى الجامعات الفرنسية أو اكتفى بجامعة الجزائر (9) ، هذه الانقسامية التي أعيد إنتاجها بعد الاستقلال كان لها نتائج سلبية على فعالية الأدوار التي قامت بها ككل الانتلجانسيا الجزائرية قبل وبعد الاستقلال. كما كانت هذه الانقسامية اللغوية والقيمية

عائقا أمام المؤسسات السياسية، الفكرية والثقافية التي أنتجتها هذه الفئات الوسطى المتعلمة أو سيطرت عليها في علاقاتها بالمجتمع الجزائري ككل وفئاته الشعبية على وجه التحديد.

الفئات المثقفة الجزائرية التي لم تستطع دائما القيام بأدوارها المختلفة المطلوبة منها ليس جراء عددها القليل وتأهيلها الضعيف، بل نتيجة هذه الانقسامية التي اتسمت بها أدوارها ووظائفها /مثقف معرب لا يهتم إلا بالديني والإيديولوجي ولا يحتل من المواقع إلا مالها علاقة بالجماهير للقيام في الغالب بأدوار تبريرية ذيلية في قطاعات مثل، الإعلام والشؤون الدينية والتعليم جزئيا، مقابل متعلم بالفرنسية تم منحه كل قطاعات التسيير الاقتصادي والإداري للعمل.. كـ «متعاون تقني» ليس من حقه التدخل وإبداء الرأي في الجوانب الثقافية، الدينية والأيدلوجية الممنوحة لزميله المعرب.

تقسيم المهام والأداور والمواقع الذي يستمد شرعيته من النظرة السائدة للغات ومحتواها القيمي /لغة فرنسية عصرية كلغة عمل وحياة مقابل العربية، لغة الدين، التاريخ والآخرة (10). بالطبع هذه الانقسامية التي ميزت الفئات الوسطى المتعلمة والقطاعية التي ميزت المؤسسات التي تشتغل داخلها ،كان لها تأثير سلبي جدا في شرعية الدولة الوطنية والكثير من مؤسساتها التي تكلم باسمها وداخلها هذا المتعلم الانقسامي،وعلى مكانة المثقف والمتعلم عموما قبل وبعد الاستقلال، فترك دوره للسياسي والعسكري وأبعد من مراكز القرار الفعلية لصالح فئات اقل تعليما، وهي الظاهرة التي يمكن ملاحظتها في أكثر من محطة تاريخية قبل الاستقلال في قيادة الحركة الوطنية والثورة وبعد الاستقلال (11)، كما برزت على سبيل المثال في العداوة للمثقف لدى الكثير من الأوساط السياسية. عداوة وصلت إلى حدودها القصوى مع التيار السياسي الإسلامي الجذري في بداية التسعينيات من القرن الماضي الذي قتلت جماعات منه وباسمه المثقف والصحفي وأستاذ الجامعة، مما أدى إلى إفراغ الجزائر من نخبتها المثقفة في حالة تشبه ما حصل في جويلية 1830 عند دخول الفرنسيين إلى الجزائر.

الدولة الوطنية وفئاتها الوسطى

التوجهات السياسية والاقتصادية المتبناة من قبل الدولة الوطنية بنت الاستقلال، كالاشتراكية ومنح دور اقتصادي مركزي للدولة من خلال القطاع العام وانطلاق الثورة الزراعية وتأميم التجارة الخارجية.. الخ كان لها تأثير هام في تركيبة المجتمع ومكانة مختلف الفئات الاجتماعية المكونة للطبقة الوسطى في الجزائر. وهي الفئات التي كان لها الدور الحاسم في قيادة وتأطير حرب التحرير كما رأينا ذلك من خلال الدور الخاص الذي اضطلعت به فئة الفلاحين الصغار وحتى الفئات المتوسطة الريفية في قيادة حرب تحرير غلب

عليها الطابع الثوري. ادوار نافستها عليها فئات أكثر شعبية مثل فقراء الريف والمدن كقواعد بشرية في المقام الأول بعد مرحلة الحركة الوطنية التي كانت أكثر سياسية وأكثر حضرية نظرا للدور الواضح الذي لعبه أبناء المدن فيها، عكس مرحلة الثورة المسلحة الريفية بطابعها العسكري.

ففي الوقت الذي تقلص توسع الفئات الوسطى الريفية المالكة التي خسرت الكثير من المواقع الاقتصادية والاجتماعية جراء الثورة الزراعية /1972/ وتكيفت فيه فئة التجار والحرفيين مع الوضع القانوني الجديد بالبحث عن مجالات نشاط جديدة، برزت فيه إلى السطح فئات جديدة من «المقاولين» وأصحاب الأعمال الذين عرفوا كيف «يتكيفون» فيه مع الأوضاع القانونية والاقتصادية الجديدة بالاعتماد على العلاقات الخاصة مع أصحاب القرار الجدد داخل أجهزة الدولة المختلفة. هذه الفئة الجديدة التي عرفت كيف تربط الكثير من العلاقات والأواصر بما فيها العائلية عن طريق المصاهرة مع بيروقراطية الدولة لاستغلالها في توسيع مشاريعها والحصول على حماية أكبر (12).

لكن ما ميز فعلا هذه الفترة التي دامت ثلاثة عقود 1992/1962 هو ذلك البروز القوي للكثير من الفئات الوسطى الأجيرة صاحبة التأهيل والمتعلمة، والتي كان من خصائصها الأساسية، أنها تملك الدولة كرب عمل. فئات غير متجانسة من حيث مستويات تأهيلها ومواقعها المؤسساتية وحجم سلطة قرارها وحتى أنماط استهلاكها جزئيا، إلا أنها تتميز بالعمل كأجيرة داخل مؤسسات الدولة المختلفة، الاقتصادية، الاجتماعية والخدماتية، من جهة، ودور التعليم المحدد في توسعها وانتشارها، فئات ارتبطت في دخلها الاقتصادي ونمط معيشتها واستهلاكها بالدولة الوطنية بنت الاستقلال وبرنامجها التحديثي، فكان هذا حال المعلم والمهندس والطبيب والمسير الإداري والموظف وحتى رجل الدين والإعلامي... الخ.

المأزق الذي وصله مشروع التحديث الوطني ابتداء من نهاية الثمانينيات، كانت له بالطبع أثار كبيرة في هذه الفئات التي ارتبطت مصلحيا ورمزيا بالدولة الوطنية، خطابها ومؤسساتها. باعتبارها بنت هذه التحولات التي دعت إليها وطبقتها هذه الدولة بالذات. اختلاف المواقع وعدم تجانس مستويات التأهيل والقرب المتفاوت من مراكز القرار التي كانت تميز وضع هذه الفئات الأجيرة كانت هي المنافذ التي عمقت الاختلافات في المواقع التي ستظهر داخل هذا الجسم غير المتجانس : الفئات الوسطى الأجيرة المتعلمة.

ففي الوقت الذي تدهورت فيه، مكانة وشروط حياة الفئات الدنيا من هذه الفئة الوسطى الأجيرة جراء المأزق الذي وصله مشروع التحديث الوطني والحلول المقترحة له، كما كان

حال كل فئات المعلمين والأساتذة، الأطباء، المهندسين، موظفي الإدارة... الخ، لدرجة أن هذه الفئات قد بدأت في ممارسة أشكال مطالبة،جديدة عليها مثل العمل النقابي المطلبي المستقل والانخراط في الأحزاب المعارضة والجذري منها كما حصل مع التيار الإسلامي وحتى الأمازيغي جزئيا (13).

مقابل تدهور حالة العدد الكبير من هذه الفئات الأجيرة التي فضلت البقاء لدى الدولة كرب عمل، رغم ما تعرفه هذه الدولة من صعوبات من كل نوع، يمكن أن نلاحظ تحسنا على العكس في الوضع الاقتصادي والمكانة الاجتماعية الرمزية للفئات الأكثر تأهيلا والأقرب لمراكز القرار التي فضلت الطلاق مهنيا مع رب العمل القديم، الدولة الوطنية. هذه الفئات المؤهلة التي استغلت رأسمالها العلاقاتي الذي تحصلت عليه من تجربتها المهنية داخل القطاع العام للانخراط في مشاريع رب العمل الجديدة.. اقتصاد السوق والمبادرة الحرة. فقد أسس الكثير من المهندسين والأطباء والمسيرين وحتى ضباط الجيش والصحفيين شركات ومؤسسات وعيادات طبية وشركات للأمن والحراسة وجرائد مستقلة، بعد إعلان رب العمل القديم عن توجهاته الجديدة التي تحث على المبادرة الحرة. رب العمل صاحب المنطق الريعي في الأصل وصاحب السلوكيات الريعية التي لم تنقطع معه كل العلاقات، رغم كل مظاهر الجفاء الشكلية بينه وبين موظفيه وأجرائه القدماء.

إعادة النظر في مشاريع النظام الاقتصادية القديمة والثورة الزراعية تحديدا، بما حملته من تحديد للملكية الزراعية وسيطرة على نظام التسويق وتحديد أسعار المنتوج الزراعي، إعادة النظر هذه التي تمت سنوات بعد الإعلان عن التعددية واقتصاد السوق كانت ذات تأثير إيجابي في الفئات الوسطى وشرائحها العليا، الريفية القديمة منها الذي استرجعت أملاكها ووسعها وحتى الجديدة الذي استغل مواقعه، داخل الهياكل البيروقراطية ذات العلاقة بالقطاع الفلاحي، استغلال سهلته عملية اتخاذ القرار والتراجع عن قانون الثورة الزراعية الذي اتسمت بالكثير من عدم الشفافية والتذبذب.

الفئات الوسطى ومرحلة الانتقال

رغم كل هذا فإن الانخراط في مشاريع الدولة الاقتصادية لا يكون في الحقيقة إلا جزء ما هو مطلوب إنجازه من قبل هذه الفئات الوسطى خلال مرحلة الانتقال هذه، فما هو مطلوب منها في الحالة الجزائرية يشتمل بندا سياسيا واضحا.. الانخراط في خطاب السلطة الجديد الداعي لاحترام حقوق الإنسان والتعددية والدور الهام الذي يجب أن يلعبه المجتمع المدني.. الخ. خطاب وَجد الكثير من المعارضة من داخل النظام السياسي القديم نفسه وقواه المنظمة

كحزب جبهة التحرير والنقابة الرسمية، الاتحاد العام للعمال الجزائريين.... إلخ والكثير من القوى السياسية المنظمة ومجموعات الضغط المختلفة. فئات بادرت بعد ذلك بقوة إلى الانخراط في تكوين الكثير من الأحزاب والجمعيات وحتى النقابات (14)، خاصة وان القوانين الصادرة لضبط عملية الولادة الأولى هذه كانت متسامحة جدا، فزاد عدد الأحزاب عن الستين حزب وتكونت الآلاف من الجمعيات الوطنية والمحلية والعشرات من النقابات الفئوية في فترة تاريخية قصيرة.

باختصار، فقد كانت مطلوبا من هذه الفئات العليا المتعلمة داخل الطبقة الوسطى وشرائحها الحضرية على وجه الخصوص،أن تكون القاعدة الاجتماعية الجديدة لعملية التحول السياسي والاقتصادي التي انطلق فيها النظام السياسي الجزائري في جو الأزمة المتعددة الأوجه. هذا السيناريو الذي لم يراعي عدة قضايا واختلالات، البعض منها هيكلية قديمة مرتبطة بهوية هذه الفئات ذاتها وعلاقاتها بالمجتمع الجزائري وقواه الشعبية على وجه التحديد والبعض الآخر طارئ ومؤقت كالأزمة الاقتصادية والمالية الخانقة التي انطلقت فيها عملية التحول أو الانتقال، والبعض الآخر مرتبط بالحسابات السياسية ودقتها، كعدم حساب قوة التيارات السياسية المعارضة للمشروع ككل من داخل النظام نفسه وخارجه من التيارات الإسلامية الصاعدة، دون إهمال التعويل المفرط على آليات الانتقال كالانتخابات، لا من حيث توقيتها فقط – جو الأزمة المتعددة الأوجه – بل من حيث الحسابات المرتبطة بها، كالمبالغة في تقييم القوة البشرية للتيارات المساندة والمرتبطة أساسا بهذه الشرائح من الفئات الوسطى وقوة تجنيدها السياسي. دون نسيان عدم مراعاة نوعية الثقافة السياسية السائدة شعبيا وطابعها الجذري.

كنا قد تعرفنا من خلال التتبع التاريخي لأهم محطات نشأة هذه الفئات الوسطى وشرائحها المتعلمة على وجه الخصوص، أن ما ميز هذه النشأة هو انقساميتها الثقافية، اللغوية والقيمية. فإذا اكتفينا بالعودة إلى المرحلة الاستعمارية للتوضيح أكثر والتذكير، سنجد أنفسنا في الجزائر أمام مجتمع يتميز بعدة خصائص،منها الفقر الثقافي كميا -عدد قليل من المتعلمين والجامعيين على وجه الخصوص (15) وانعدام أو تواضع مؤسسات الإنتاج الثقافي والعلمي العصري منها والتقليدي – لا زيتونة ولا قرويين في الجزائر ولا أزهر على سبيل المقارنة مع مجتمعات عربية قريبة – .

نوعية الاستعمار الاستيطاني الطويل الذي كان من نتائجه المباشرة، كما عرفنا ذلك تحطيم البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع التقليدي وبناء مجتمع كلونيالي " عصري " بخصائص محددة في المرحلة الثانية، يمكن أن يمدنا بالإطار العام الذي تمت

فيه عملية الإنتاج الأولى وعمليات إعادة الإنتاج. من بين هذه الخصائص التي فرضها هذا الوضع الاستعماري تلك الازدواجية التي شملت كل الميادين ومست بالطبع الميدان الثقافي والتعليمي، فمقابل المجتمع الأوروبي ومؤسساته كان هناك المجتمع الأهلي بهياكله ومؤسساته. داخل هذه الخصوصيات التاريخية المتميزة بالفقر الثقافي والازدواجية تكونت الأرضية التي أطرت لعملية إنتاج النخبة بمفهومها الواسع ومنحتها الكثير من صفاتها، منها تلك الانقسامية التي ميزت ولازالت تميز المثقف الجزائري عن غيره من مثقفي ومتعلمي المجتمعات العربية الأخرى، حتى تلك التي عرفت أوضاعا استعمارية مشابهة أو قريبة من الحالة الجزائرية كبلدان المغرب العربي - تونس والمغرب - .

فقد تكفلت المدرسة الفرنسية بإنتاج مثقف أو متعلم لا يتعامل في الغالب الأعم إلا اللغة الفرنسية لأداء وظائف محددة - وظائف الوساطة على العموم (16) - داخل الحالة الاستعمارية الاستيطانية، لهذا الغرض وللقيام بهذه الوظيفة نجد أن الحالة الاستعمارية قد أنتجت نظام تعليم خاص بشهاداته ومراحله التعليمية وإيديولوجيته الخاصة (17). نظام تعليم يتميز بانتقائيته الكبيرة وطابعه الكلونيالي الصارم الذي لم يتخلص منه جزئيا إلا في المراحل الأخيرة من الفترة الاستعمارية بعد الحرب الكونية الثانية وهي نفس الفترة التي عرفت هجرة من الكثير من الجزائريين نحو المدن الصغرى والمتوسطة مما جعلها تستفيد من هذا الانفتاح الجزئي الذي ميز المنظومة التعليمية الفرنسية.

في المقابل نجد عملية تكوين موازية حاولت القيام بها مؤسسات أهلية اعتمادا على الإمكانيات المتواضعة للمجتمع الجزائري لإنتاج متعلم باللغة العربية للقيام بوظائف تلبي اهتمامات المجتمع الأهلي التقليدي، أخذت مع الوقت طابعا إيديولوجيا ودينيا، في تركيز واضح على توفير شروط إعادة الإنتاج -معلمين لنظام التعليم الاهلي - وبعض المهنى القَريبة.

فانطلقت عملية إنتاج وإعادة إنتاج المتعلم /المثقف الانقسامي بلغتين مختلفتين في مؤسستين مختلفتين لأداء مهام ووظائف مختلفة في فضاءات مختلفة هي الأخرى، انعكست على نوعية وكثافة العلاقة مع المجتمع ومختلف فئاته الاجتماعية. وهو نفس الشيء الذي يمكن قوله حول نوعية العلاقات مع الدولة ومؤسساتها قبل وبعد الاستقلال بعد أن تجسدت هذه الانقسامية التي تميز النخب في سيطرة على قطاعات بعينها مما ولد ما أسميناه بالقطاعية في أقسام أخرى من هذا الكتاب التي ميزت هياكل الدولة والمجتمع علما بأن محاولات إنتاج المثقف المزدوج لغويا وثقافيا داخل نفس المؤسسات التعليمية والذي كان يمكن أن يقوم

بعملية التوصيل كانت محدودة واستثنائية -المدرسيين على سبيل المثال - . فالذي ساد هو منطق الانقسام بدل منطق التكامل، ليس على مستوى مؤسسات الإنتاج فقط بل كذلك على مستوى المنتوج والوظائف والعلاقات مع المجتمع. فأصبح من الشائع والمقبول اجتماعيا أن يهتم المثقف/المتعلم المعرب الديني أو شبه الديني بمواضيع التاريخ والدين والمرأة وكل ما له علاقة بالجوانب الثقافية والإيديولوجية التي ليس من حق المثقف المفرنس في المقابل التعامل معها وإبداء الرأي فيها إلا استثناءا.

هذه الانقسامية في المهام والاهتمامات التي كان لها تأثير مباشر في شرعية كل طرف في تعامله اليومي مع مختلف شرائح المجتمع خاصة الشعبية منها. فالمثقف الذي يكتب ويتعامل بالعربية له حق ومشروعية في التعامل مع هذه القضايا الثقافية والدينية والسياسية، الإيديولوجية، عكس الذي يكتب ويتعامل بالفرنسية، الذي اختار في المقابل مواضيع تدخل واهتمامات أخرى، انعكست هي الأخرى على نوع الشرعية التي يتمتع بها في أعين مختلف فئات المجتمع، هذا الوضع الذي تجسد داخل المؤسسات المختلفة وخارجها -مؤسسات صناعية، أحزاب، إدارة... الخ - "فاختار " المعرب التواجد والعمل داخل مؤسسات مختلفة عن تلك التي عمل وتواجد فيها المتعلم باللغة الفرنسية. فكان على سبيل المثال من نصيب المتعلم بالعربية احتكار النشاط السياسي الرسمي في ظل تجربة الحزب الواحد، الحزب الذي كان مكلفا بتأطير الفئات الشعبية والاتصال بها باللغة العربية التي يحسنها هذا النوع من المتعلمين.

هذه التجربة السياسية التي استعملتها بقوة بعض الفئات الموظفة كالمعلمين والموظفين الصغار كوسيلة ترقية اجتماعية. اهتمام تطور نحو نوع من الاحتكار للآليات المرتبطة بالعمل الحزبي كالانتخابات وهياكل التسيير المحلي كالمجلس الشعبية البلدية، كما وصل هذا الاهتمام إلى النقابة وما سمي بالمنظمات الجماهيرية في ضل تجربة الحزب الواحد /اتحاد الفلاحين / النساء /الشباب... الخ (18). السيطرة التي فرضها تقسيم المهام والأدوار، ستجعل هذه الفئات في مواجهة فعلية لكل القوى الاجتماعية والسياسة الداعية إلى الإصلاح والتغيير السياسي التي استفادت منها فئات منافسة أخرى بعد تبنيها له، على حساب هذه الفئات التي دافعت عن مواقف محافظة وضد التغيير في أغلب المجالات.

سيناريو المرحلة الانتقالية والتحول كما طبق في الجزائر ابتدء من نهاية الثمانينيات ببساطة لم يراع هذه الخصائص التي تميز الفئات الوسطى عموما وشرائحها المثقفة والمتعلمة عموما كعدم تجانسها الثقافي والقيمي والذي لخصناه في مفهومي الانقسامية اللغوية والقيمية والقطاعية التي تولدت عنها عند الحديث عن المؤسسات والهياكل.

هذه الفئات المعول عليها رغم كل شيء لإنجاح العملية الانتقالية ككل، ليس في جوانبها الاقتصادية، بل السياسية كذلك. إن الفشل في هذه المهام المناطة بها،هو الذي كان بالمرصد لهذه الفئات التي يغلب عليها الطابع المفر نس والحضري وضعف التواصل مع الفئات الشعبية رغم العدد الكثير من الأحزاب والجمعيات التي كونتها وقادتها.

سياسيا وإذا أخذنا مقياس نتائج الانتخابات المختلفة التي عرفتها الجزائر بعد الإعلان عن التعددية /انتخابات 1990 المحلية والتشريعية في دورها الأول 1991وحتى تلك التي تمت بعد العودة للمسار الانتخابي في 1997 / فإننا سنكتشف بسهولة، أن الأحزاب التي كونت ضمن الفضا ء الإعلامي السياسي الجزائري ما سمي بالتيار الديموقراطي لم تتمكن حتى الآن من أن تصبح قوة سياسية وانتخابية فعلية لها وزنها في المجتمع الجزائري. باستثنا ء حالة منطقة القبائل التي سيطرت فيها أحزاب أمازيغية معروفة / التجمع من اجل الديموقراطية وجبهة القوى الاشتراكية / بتبنيها لمطالب أبنا ء المنطقة القديمة والمرتبطة بالقضايا اللغة والثقافة. هذا الطابع الجهوي المحدود الذي يجعل هذه التنظيمات تبدوا وكأنها ممثلة لمجتمع كلي بكل فئاته رغم جهويته والدور الخاص الذي تلعبه الفئات المثقفة ضمن عملية التأطير الحزبي والجمعوي (19).

عكس الانغراس الشعبي الذي فشل فيه هذا التيار السياسي والفكري الذي تبنى شعارات الديموقراطية، حقوق الإنسان وحرية المرأة وحتى العلمانية جزئيا ، كون هذا التيار قطبا إعلاميا فعالا من خلال الجرائد ودور النشر التي أسسها منذ الإعلان عن العددية الإعلامية والسياسية في بداية 1990، زيادة على التواجد الذي يملكه داخل تلك المملوكة للدولة.

صعوبات التواصل التي تجدها هذه الفئات الوسطى المتعلمة وتعبيراتها السياسية لا تعكس حقيقة قوة حضور هذه الفئات والدور النشط الذي تلعبه على مستوى مراكز القرار المختلفة المركزية، فهذه الفئات ذات حضور قوي على المستوى الاقتصادي – المؤسسة الصناعية العامة والخاصة زيادة على الإدارة والسياسي من خلال بعض مراكز القرار العليا، حتى وإن كانت ضعيفة التواصل مع الفئات الاجتماعية الأخرى والشعبية تحديدا لأسباب لغوية وقيمية، وبالتالي لا تقوم كليا بدورها كفئات وسطى، بل تظهر كمجتمع صغير مكتف بحاله، مجتمع فئات وسطى يغلب عليه الطابع النخبوي والمنغلق حول ذاته، اتجاه يمكن أن نفترض أنه سيتدعم أكثر على الأقل بالنسبة لفئاتها العليا في شروط الأزمة الاقتصادية -الاجتماعية التي تعمل على تمايز أكبر داخل هذا الجسم الاجتماعي غير المتجانس أصلا، حتى ولو كانت هذه الفئات قريبة من الفئات الشعبية من حيث أصولها الاجتماعية وبعض شروط تنشئتها الاجتماعية والثقافية. أصول كانت ذات تأثير كبير في مرحلة الإنتاج الأولى

التي ميزت سنوات التغيير لما بعد الاستقلال، في حين انه يمكن أن نتوقع أن يكون تأثير أقل لهذا الإرث التاريخي والأصول الاجتماعية في مرحلة إعادة الإنتاج التي يعيشها المجتمع الجزائر حاليا والفئات الوسطى والمتميزة بضعف الحركية الاجتماعية كما كان الحال منذ ثلاثة عقود. بالطبع العوامل السياسية والإيديولوجية يمكن أن تكون عاملاً مساعدًا في هذا الاتجاه، فقد ولت مرحلة الأفكار المنادية بالمساواة والتضامن لصالح أفكار اقل حثا على التجانس الاجتماعي. هذا الفشل في تأدية الأدوار المتعددة المطلوبة من هذه الفئات المنتمية إلى الطبقة الوسطى بمختلف شرائحها، هو الذي يفسر حسب رأينا ذلك النجاح الكبير الذي لقيه التيار الديني والجذري منه تحديدا ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ وبعض المجموعات السلفية القريبة منها والتي استطاعت أن تملأ الفراغ السياسي والثقافي الذي تركته هذه الفئات التي تقوقعت حول نفسها، خاصة في مجتمع تميز دائما ولا يزال بثقافة سياسية جذرية ومساواتية، معادية للكثير من أشكال التمايز والهرمية، كنتيجة للمسار التاريخي للمجتمع الجزائري. ضعف الانغراس الشعبي، التواصل الصعب مع الفئات الشعبية، النتائج الانتخابية الهزيلة المتكررة في أكثر محطة انتخابية، جعلت هذا التيار الذي ارتبط بالأوساط الحضرية والمفرنسة في الغالب يبدو أكثر قربا وانخراطا من الفئات العليا الحاكمة والدولة خاصة بعد بروز تلك الشعارات الداعية لتوقيف المسار الانتخابي وتدخل الجيش الذي باركته هذه الفئات ودعت له.

علما بأن حضور الفئات الوسطى بمختلف شرائحها ومؤسسات إنتاجها وقيمها وممارساتها اللغوية لا يقتصر في الجزائر على هذه التيارات «الديموقراطية « ، فقد استطاع التيار ألإخواني بمختلف تنظيماته السياسية /حركة مجتمع السلم وحركة النهضة وأخيرا الإصلاح /من تجنيد الكثير من الفئات الوسطى المتعلمة بنت المدرسة الجزائرية، لما بعد الاستقلال وذات الأصول الريفية أو شبه الريفية /أبناء المدن الصغرى والمتوسطة /. هذه الفئات ورغم قوة تواصلها المجتمعي بالمقارنة مع الفئات المفرنسة والحضرية، فإنها لم تنجح دائما في ترجمة هذا التواصل على المستوى السياسي والانتخابي، جراء الطابع الاندماجي والإصلاحي الذي ميز خطابها سلوكياتها وتحالفاتها السياسية،عكس الثقافة السياسية الشعبية المتسمة بالجذرية وعدم مهادنة الأوضاع القائمة. فقد فضلت هذه الفئات المتعلمة والأقل انقسامية جراء تمكنها من اللغتين العربية والفرنسية عموما وصاحبة الخطاب السياسي الديني، المعارضة من داخل النظام والزحف على مراكز القرار المختلفة، مما جعلها تبدو في أعين الأغلبية الشعبية كفئات صاحبة استراتيجية فوقية ومصلحية – فئوية وهو ما انعكس هنا كذلك على النتائج الانتخابية المتواضعة لهذا التيار السياسي الذي يشارك في الحكومات المختلفة منذ العودة للمسار الانتخابي في1995.

إن هذا الحضور الذي ميز بعض الشرائح من الفئات الوسطى سياسيا داخل هذه التيارات التي فشلت في البروز كقوة سياسية هامة والتأثير بالتالي على العملية الانتقالية التي كان مطلوبا منها قيادتها وتكوين قاعدتها البشرية، ليس هو الحالة الوحيدة للأدوار السياسية لهذه الشرائح الوسطى المختلفة. فقد عرفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ انضمام الكثير من الفئات المتعلمة كالمعلمين والموظفين الذين عبروا من خلال هذا الالتحاق بتيار معارض وجذري، عن تذمرهم وخوفهم من نتائج عملية الانتقال التي بدت ضدهم كفئات وسطى والشرائح الدنيا منها على وجه الخصوص التي تضررت كثيرا ليس اقتصاديا واجتماعيا فقط بل رمزيا كذلك، علما بأن هذه الشرائح كانت قريبة جدا ولوقت قريب من السلطة،خطابها وهياكلها السياسية والإدارية (20).

المعلم والموظف الذي التحق بالجبهة الإسلامية للإنقاذ، لم يجد نفسه داخل حزب سياسي، كما كان ينتظر، يمكن أن يؤثر في قراراته أو يتسلق هياكله للحصول على ترقية اجتماعية، كما فعل ذلك سابقا مع جبهة التحرير، ترقية تقيه شر التقهقر الاجتماعي والإفقار الذي بدأ يعيشه، بل وجد نفسه كجزء من قاعدة اجتماعية لتيار سلفي برز على شكل حركة اجتماعية قوية ومندفعة، مما جعله تقريبا من دون دور متميز فعليا، فطابع الحركة الاجتماعية الذي غلب على الجبهة الإسلامية للإنقاذ وخصوصياتها الفكرية السلفية لم تسمح للكثير من المتعلمين القيام بأي دور كفئة متعلمة مهما كان تواضع زادها العلمي والمعرفي، ناهيك عن المزاحمة التي وجدتها هذه الفئات الوسطى من قبل الكثير من الفئات الاجتماعية الأخرى، كالتجار وأصحاب الحرف وأرباب العمل في القطاعات غير الرسمية والهامشية التي تميزت بحضور قوي داخل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتيار الإسلامي عموما.

سياسيا يمكن القول هنا كذلك أن تيار الإسلام السياسي الأكثر حضورا وقوة، الممثل بالجبهة الإسلامية للإنقاذ ورغم أنه كان على رأس المستفيدون سياسيًا من عملية الانتقال التي باشرها النظام السياسي الجزائري والتي سمحت له بالظهور كحزب سياسي قوي، تمكن من اكتساح الانتخابات البلدية والتشريعية الأولى التي تمت خلال هذه الفترة ليتحول إلى القوة السياسية الأولى في الشارع الجزائري. لكن رغم كل هذه النجاحات، فقد كان هذا التيار على رأس المعادين لعملية الانتقال ذاتها والقائمين بها، خاصة المستفيدون المحتملون بها. دون نسيان الرفض بل التكفير الذي قوبلت آليات عملية الانتقال كالانتخابات وفكرة التداول عل السلطة وكل القيم المرتبطة بها من قبل نفس التيار السلفي الذي لم يترك أي فرصة للمتعلمين الكثيرين الذين التحقوا به للتمايز أو القيام بأي دور فكري داخل التنظيم -الحركة الاجتماعية الذين احتلوا فيها مواقع ذيلية وتابعة للعناصر الشعبية. التي منحت

الكثير من خصائصها للحركة.

كخلاصة إذن، يمكن القول أن التاريخ الاجتماعي والسياسي للجزائر بدءا من الحقبة الاستعمارية يفسر الكثير من المعطيات التي أعيد إنتاجها بعد الاستقلال، عندما يتعلق الأمر بالفئات الوسطى وتعبيراتها السياسية والثقافية الرمزية والمؤسساتية. الأدوار والوظائف التي قامت بها هذه الفئات غير المتجانسة أصلا أو تلك التي فشلت في القيام بها خلال مراحل حساسة من تاريخ المجتمع والدولة في الجزائر كمرحلة الانتقال، لايمكن فهمها دون العودة إلى هذا التاريخ والتشوهات التي أنتجها على أكثر من صعيد كالانقسامية التي ميزت عمليات إنتاج الفئات الوسطى المتعلمة على وجه الخصوص والقطاعية التي عكستها هذه الانقسامية اللغوية والقيمية على الدولة والمجتمع كالأحزاب. القطاعية التي أعيد إنتاجها في ظل التعددية في جزء كبير منها رغم طابع القطيعة النسبية الذي ميز الانتقال من الأحادية إلى التعددية، وهو ما زاد في تعميق مسألة شرعية هذه الدولة نفسها كما برز ذلك خلال الظرف الصعب الذي مرت به الجزائر في العقدين الماضيين.

التحولات الاقتصادية – الاجتماعية التي تزامنت مع عملية الانتقال السياسي، كان لها هي الأخرى الأثر الأكبر على تشكيلة هذه الفئات الوسطى، فقد استفادت منها شرائح ومجموعات صغيرة داخل هذه الفئات غير المتجانسة أصلا على حساب الأغلبية التي لجأت إلى أشكال تعبير سياسية ونقابية جذرية مستمدة من الجذرية العامة التي تميز الثقافة السياسية السائدة شعبيا ،هذه الثقافة بجذريتها وقوة تجنيدها التي يمكن أن تتحول إلى عامل عدم استقرار جدي في حالة الركود الاقتصادي والتهميش الاجتماعي السائدين، خاصة في حالة فشل هذه الفئات الوسطى في تأطير هذه الثقافة السياسية الجذرية من خلال بناء مؤسسات تتميز بالحد الأدنى من الشرعية والتمثيل.

سوسيولوجيا رؤساء الحكومات

أو... رجال مرحلة الانتقال المعطلة

تحويرات نظرية كثيرة ذات طابع نوعي في بعض الأحيان جاء بها دستور 23 فيفري 1989 فيما يتعلق بمكانة رئيس الحكومة داخل النظام السياسي الجزائري (1) فقد عرفت الجزائر من خلال هذا الدستور الجديد – الذي اعترف بالتعددية السياسية لأول مرة في التاريخ السياسي للجزائر – نقلة فيما يتعلق بهذا المنصب الذي ارتقى من مجرد منسق للحكومة -وزير أول – إلى رئيس حكومة بصلاحيات أوسع، على الأقل من الناحية النظرية، من بينها، حرية تعيين طاقمه الحكومي وتقديم برنامج حكومته أمام البرلمان للمناقشة والمصادقة عليه.

عرف موقع رئاسة الحكومة هذه المكانة الجديدة في الوقت الذي استفحلت فيه أزمة الجزائر بكل مستوياتها السياسية، الأمنية، الاقتصادية و الاجتماعية التي كان من بين نتائجها المباشرة الاختلال الكبير الذي عرفه موقع الرئاسة المهم في ظل النظام السياسي الجزائري باعتباره هرم السلطة الدستوري، رغم كل ما يمكن قوله حول الخصوصيات التي تميز الوضع كتلك العلاقة المتميزة بين المدني والعسكري والسيطرة التي يفرضها هذا الأخير بمخلف الطرق والوسائل. أزمة وصلت الى حد إبعاد – استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1991 وإحلال قيادة جماعية بدله برئاسة الوجه التاريخي محمد بوضياف الذي اغتيل ستة أشهر بعد تنصيبه في 29 جوان 1992.

بعد مرور أكثر من عشر سنوات على هذه الأحداث وانتخاب رئيسين لم ينه الأول فيهما عهدته – ليامين زروال، مما تطلب إجراء انتخابات مسبقة. في الوقت الذي انسحب فيه كل المرشحين قبل إجراء الانتخابات في الحالة الثانية – أفريل 1999 – إلا أن الاستقرار لم يعد إلى هذا المنصب وكل النظام السياسي الجزائري، مما أثر سلبا في أدوار واستقرار رئاسة الحكومة كمركز قرار جديد بصلاحيات كبيرة نسبيا على الأقل من الناحية القانونية والنظرية. عرفت الجزائر إحد عشر رئيس حكومة خلال هذه الفترة - 1989 - 2008 - . قاصدي مرباح، حمروش

مولود ، غزالي سيد أحمد، عبد السلام بلعيد، رضا مالك، مقداد سيفي، أحمد أويحي، حمداني إسماعيل، بن بيتور أحمد، وعلي بن فليس وعبد العزيز بلخادم وأخيرا عودة ثالثة لأحمد أويحي في جوان 2008. علما أن الحكومات المختلفة المعينة خلال هذه الفترة، قد أدخلت عليها عدة تعديلات جزئية متفاوتة العمق، انعكاسا لهذا الوضع الغير مستقر. كما ساهمت هذه التعديلات نفسها في اضطراب أكثر للأوضاع كما جرى مع استقالة حكومة أحمد بن بيتور أوعلي بن فليس التي ارتبطت بأزمة حزبية عميقة داخل أكبر حزب على الساحة الجزائرية.

ضمن هذا الجزء من المؤلف سنحاول من خلاله وفي المقام الأول التعريف برئيس الحكومة الجزائري الذي احتل هذا المنصب الهام والجديد داخل النظام السياسي الجزائري منذ الإعلان عن التعددية السياسية في 1989، من خلال الكثير من المؤشرات السوسيولوجية التي قمنا بتلخيصها في الجدول المرفق بهذه الدراسة لمعرفة ما هي الفئات الاجتماعية التي تمكنت من الوصول إلى هذا الموقع السياسي الهام وتعيين أبنائها على رأسه ؟ وما علاقاتها بالفئات الاجتماعية التي ميزت حضورها في مثل هذه المناصب العليا حتى قبل الاستقلال (2). وما هي الجهات والجهويات الأكثر حضورا في هذا المنصب الذي يعتبر من المناصب الهامة في أي نظام سياسي ومهما كان التقسيم الداخلي للسلطة داخله، نظام رئاسي كان أو برلماني.

الجيل أو الأجيال من النخبة السياسية المسيطرة على هذه المواقع، سنحاول التعرف عنها بكل ما تحمله مسألة الأجيال من أهمية في المجتمع الجزائري المتحرك الذي تميز بصراع أجيال حاد على المستوى السياسي. فقد كان المنفى والسجن واندلاع ثورة التحرير والهجرة إلى دول الجوار والاستقلال محطات سياسية هامة طبعت «حرب» الأجيال السياسية التي عاشتها الحركة الوطنية وثورة التحرير بما فيها مرحلة ما بعد الاستقلال التي عرفت سيطرة جيل – بومدين وقيادة الأركان كعينة ممثلة – على حساب أجيال ليس أكبر سنا فقط، بل أكثر تجربة وأوسع دورا في الحركة الوطنية وحرب التحرير بمختلف مراحلها، بما فيها مرحلة التحضير والانطلاق المؤسستين -جيل محمد بوضياف وحسين آيت أحمد وكريم بلقاسم كأمثلة –. مما اثر سلبا ولمدة طويلة على شرعية نظام ما بعد الاستقلال ورجاله في أعين الكثير من الجزائريين.

كثافة حضور أبناء المدن الكبرى والصغرى، القرى والريف بين رؤساء الحكومات، سيكون من المواضيع التي سنتعرف عنها من خلال هذه المحاولة، للتدقيق في الأدوار المختلفة بالضرورة التي قامت به هذه الفضاءات الجغرافية -الاجتماعية بمختلف خصوصياتها الثقافية في إنتاج النخبة السياسية الجزائرية اعتمادا على المعطيات التي توصلنا لها من خلال الدراسة الكلية للنخبة الوزارية والتي أكدت عدة اتجاهات تاريخية في هذا المضمار. بعض المعطيات الأخرى كالمستوى والتخصص العلميين ولغة عمل رئيس الحكومة الجزائري ستكون ضمن المعطيات التي سنحاول من خلالها مناقشة بعض الأفكار حول الموضوع، للتساؤل عن تلك الخصوصية التي تربط الثقافي بالسياسي في الجزائر من خلال حالة النخبة السياسية ومنصب

رئيس الحكومة تحديدا ، بعد أن تعرفنا ضمن هذا المؤلف الدراسة على إشكالية علاقة الثقافي بالسياسي عموما (3).

بعض التساؤلات

عدة أفكار سنحاول مناقشتها ضمن هذا القسم من الكتاب واعتمادا على هذه المعطيات التي تحصلنا عليها من خلال المقابلات الشخصية التي أنجزناها مع المعنيين مباشرة بغرض القيام بالدراسة الكلية للنخبة الوزارية، مما جعل الاتصال يتم على هذا الأساس في الأصل ليتطور الى مكانة رئيس الحكومة ومسؤولياته وطرق تعيينه وعلاقاته برئيس الجمهورية وطاقم حكومته الى غيرها من المسائل التي تظهر نتائجها من خلال الدراسة الكلية التي نقوم بإنجازها حاليا حول سوسيولوجيا النخبة الوزارية في الجزائر.

من بين هذه التساؤلات التي ستحاول الإجابة عنها في هذا القسم من الدراسة، هل تفسر ولو جزئيا هذه المعطيات المتعلقة بهذه الفئة من النخبة السياسية، كالأجيال المنتمية لها والمنحدرات الاجتماعية والجغرافية والمسارات المهنية وحتى المسارات العلمية والتعليمية واللغوية...الخ. الأزمة التي يتخبط فيها النظام السياسي الجزائري وفشل عملية الانتقال من الأحادية إلى التعددية ؟ بمعنى آخر هل المواصفات المختلفة التي عرضنا جزء منها في الجدول الملحق بهذه الدراسة، كانت معرقلة لعملية الانتقال السياسي التي انطلق فيها النظام السياسي الجزائري بعد أحداث أكتوبر 88 على وجه التحديد. بصيغة أخرى، هل كان هؤلاء الرؤساء، رجال استمرارية أكثر من رجال قطيعة وتغيير وبالتالي ساهموا بدورهم في عرقلة وإفشال عملية الانتقال السياسي والاقتصادي التي دامت طويلا وكانت مكلفة وعلى مختلف الأصعدة دون أن تنجز المهام المطلوبة منها؟

من الأسئلة التي سنقوم بمناقشتها كذلك ضمن هذه الدراسة السوسيو-سياسية التي خصصناها لرؤساء الحكومات تلك المتعلقة بعوامل الاستمرارية والقطيعة التي يمكن أن تظهر -من خلال المسارات والأصول والأجيال ومجمل المتغيرات الأخرى المطروحة للمناقشة – التي قد تكون عامل تفسير لهذا المأزق الذي يعيشه النظام السياسي والذي يعكسه عدم استقرار الحكومات ورؤسائها أنفسهم. أم أن هذه المعطيات السوسيولوجية على أهميتها، لا تفسر ما حصل ويحصل من اضطراب يعيشه النظام السياسي والدولة ولابد في هذه الحالة من إيجاد تفسيرات أخرى اكثر هيكلية تتعلق بالعلاقات بين مختلف مراكز السلطة في الجزائر.. بين المدني والعسكري، الرئاسة والحكومة، التنفيذي، التشريعي والحزبي... الخ بالبحث عن مصادر الفوضى التي يعيشها النظام، بعد الإعلان عن الانتقال إلى التعددية في هذا الظرف وبهذه الطريقة والتي قد تتجاوز خصائص الأفراد والجماعات وكل المعطيات والميكرو -سوسيولوجية – مهما كانت حساسية وأهمية المواقع المحتلة – لما هو أكثر هيكلية وديمومة داخل النظام السياسي والدولة الوطنية قبل وبعد التعددية.

رؤساء الحكومات جيل أم جيلين ؟

عند الكلام عن النخبة السياسية الجزائرية التي يمثلها أحسن تمثيل رؤساء الحكومات، لا يمكن بأي حال من الأحوال القفز حول التحقيب السياسي للتاريخ. لا يمكن مثلا عدم ملاحظة أننا أمام جيلين من رؤساء الحكومات -قد لا يتطابق تماما مع العمر (4) -. جيل الحركة الوطنية والثورة الذي يمثله عبد السلام بلعيد (5) ورضا مالك وإسماعيل حمداني وقاصدي مرباح وحتى مولود حمروش نسبيا الذي التحق بالثورة وعمره لا يتجاوز الست عشرة سنة. فقد عاش عبد السلام بلعيد على سبيل المثال صراعات الحركة الوطنية في بداية الخمسينيات، حتى وهو على الهامش، عندما كان عضوا باللجنة المركزية لحزب حركة انتصار الحريات الديموقراطية MTLD. هذه الفترة التي كانت محطة قطيعة حقيقية على أكثر من صعيد والتي عرفت نوعًا من الانقلاب الذي قام به جيل الفعل المباشر – المسلح بكل الخصائص السوسيولوجية التي تميزه والقوى الاجتماعية الريفية وعد التجانس التي جندها ضد القيادة التاريخية للحركة الوطنية التي كانت على رأس الحركة منذ بداياتها في النصف الثاني من العشرينيات بكل خصائص قواعدها الاجتماعية العمالية على الأقل في مرحلتها الأولى.

عبد السلام بلعيد الذي مثل الحركة الطلابية داخل التنظيم الحزبي الوطني وهو يعيش حالة أزمة وانفتاح على قوى اجتماعية جديدة، من بينها الطلبة وبعض الفئات الوسطى الحضرية. الحركة الطلابية نفسها بتوجهاتها السياسية وتحالفاتها ، التي كان رضا مالك من وجوهها المعروفة حتى قبل تكوين الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في 1955. اللقاء ضمن صفوف الحركة الطلابية الوطنية الذي سيمثل قاعدة الصداقة التي ستستمر بين الرجلين قبل وبعد الاستقلال. صداقة ستتوسع الى تحالفات أوسع رغم ما يميز الرجلين من أوجه اختلاف في الطباع والشخصية.

هذا الجيل المخضرم الذي عاش كل صراعات الحركة الوطنية والثورة في الكثير من المواقع في الجزائر وعلى الحدود (6) وتعرض للإبعاد أكثر من مرة ليعود للواجهة في مراكز قوة نسبية في بداية التسعينيات، كان قد دخل في صراعات فكرية وسياسية حادة مع تيارات سياسية عديدة داخل الوسط الطلابي في بداية الخمسينيات الذي كانت تنشط داخله عدة تيارات كالشيوعيين وحتى ممثلي جمعية العلماء الذين سيجدهم داخل الكثير من المؤسسات والمواقع بعد الاستقلال ليس في قطاع التصنيع والدبلوماسية فقط الذي كانا الرجلين من وجوهه الرئيسية، بل كذلك على مستويات سياسية أعلى كالحكومة في ضل حكم الرئيس هواري بومدين وبعد ذلك.

ممثلو هذا الجيل كعبد السلام بلعيد ورضا مالك على وجه الخصوص اللذين كانت عودتهما إلى منصب رئاسة الحكومة 1992 في أسوإ الظروف السياسية الاقتصادية والأمنية ولمدة قصيرة عكس الاستمرارية الكبيرة التي ميزت تجربتهم الأولى كعضوي حكومة ودبلوماسيين والتي عرفت استقرارا كبيرا بعد الاستقلال ولغاية وفاة الرئيس هواري بومدين الذي تبناهما في إطار لعبة التوازنات السياسية بين الأجيال والعائلات السياسية. جيل يمثله كذلك قاصدي مرباح الذي

التحق بالثورة بعد الإعلان عن الإضراب العام الذي دعت إليه الحركة الطلابية بإيعاز من جبهة التحرير في 1956 بالولاية الخامسة على الحدود المغربية، الولاية التي شهدت تشكل النواة الأولى لجهاز المخابرات العسكرية التي تمظهرت في أشكالها الأولى من خلال وزارة التسليح والاتصال تحت قيادة العقيد عبد الحفيظ بوصوف قائد الولاية الخامسة والوزير القوي بالحكومة المؤقتة.

الجيل الثاني الذي يمثله عدة رؤساء حكومات ولو جزئيا، جيل الشباب، هو ذلك الذي يمثله أحمد أويحي أصغر رئيس حكومة، «من مواليد 1952» كما يمثله علي بن فليس وأحمد بن بيتور وحتى مقداد سيفي الذي يعتبر أكبر رئيس حكومة «من مواليد 1940» ضمن هذه الفئة الثانية. من الميزات السياسية لهذا الجيل أنه كان صغيرا أثناء ثورة التحرير، فلم يشارك فيها باستثناء حالة مولود حمروش «الشاذة» التي أشرنا إليها والتي يمكن تفسيرها بالمشاركة الواسعة التي ميزت جهة الأصل والعائلة في الثورة، فالأب حمروش استشهد أثناء الثورة 1956 التي عرفت كذلك، مشاركة الأخ وحتى الأخت الفدائية التي سجنت في 1960 (7).

في المقابل نجد أحمد غزالي الأكبر سنا «من مواليد 1937» والمنتمي لهذا الجيل الثاني الذي فضل الاستمرار في دراسته بعد توقف قصير نتيجة نداء الإضراب الذي دعت إليه جبهة التحرير، مما جعل مشاركته في الثورة ضعيفة باستثناء ذلك المرور السريع والمحتشم داخل قواعد الحركة الطلابية وجبهة التحرير بفرنسا، أين أنهى دراساته الجامعية في الهندسة بمدرسة عليا مرموقة. هذا الجيل الذي لم يعايش صراعات الحركة الوطنية وثورة التحرير التي شهدت في بعض الولايات بالداخل، مواقف معادية للطلبة والجامعيين وصلت إلى حد التصفية الجسدية الجماعية كما حصل في الولاية الثالثة على وجه الخصوص (8).

جيل احتل مواقع تسييرية عليا بعد الاستقلال مباشرة، بعد التخرج من الجامعة الذي صادف نهاية حرب التحرير، داخل الإدارة المركزية والمؤسسات العمومية الكبرى التي بدأت بالظهور بعد الاستقلال وتوسعت قواعدها الاجتماعية بعد ذلك كنتيجة للخيارات الاقتصادية التي تبناها نموذج التنمية المركزي المعتمد أساسا على الدولة. هذا الجيل الذي اقتنع بالأدوار التسييرية الممنوحة له داخل الإدارة والحياة الاقتصادية، فلم يتخطاها إلا في حالات نادرة ومن خلال بعض وجوهه القيادية التي مثلت حالة الربط بينه وبين صاحب القرار السياسي. عبد السلام بلعيد وجزئيا رضا مالك يمكن عدهما في هذا الصدد من الوجوه القيادية التي مثلت هذا الجيل لدى صاحب القرار السياسي المركزي لغاية التغييرات التي عرفها النظام السياسي في بداية الثمانينيات مع مجيء الرئيس الشاذلي بن جديد وانطلاق حملة سياسية ضد التجربة البومدينية ونموذجها الاقتصادي تحديدا مما أثر سلبا على مواقع هذه الفئات المرتبطة بهذه التجربة.

الأكيد أن الوسط العائلي والمنحدرات الاجتماعية وحتى الجهة التي عاش فيها الفرد يمكن أن تفسر هذه الاختلافات في المسارات، بل الاستراتيجيات العائلية التي يمكن أن تكون أوضح إذا تعرفنا على المنحدرات الاجتماعية لرؤساء الحكومات. فالمسارات التعليمية والسياسية يمكن ان تفسرها هذه المنطلقات السوسيولوجية الأكثر استقرار واستمرارية.

المنحدرات الاجتماعية... الأغنياء والفقراء

إذا كان الخطاب السياسي الجزائري المهيمن بعد الاستقلال، يركز على الطابع الشعبي للسلطة السياسية في الجزائر كنتيجة مباشرة للطابع الشعبي لثورة التحرير، فان الدراسة التاريخية الموضوعية تؤكد أن الأمور لم تكن بهذا التجانس السوسيولوجي المطلوب إيديولوجيا. فقد وصل إلى منصب رئيس الحكومة في جزائر الاستقلال وفي ظل التعددية أبناء خمس عائلات غنية وميسورة الحال من مجموع عشر رؤساء حكومات عرفتهم التجربة السياسية التعددية بين 2004/1989، فقاصدي مرباح الذي كان أول رئيس حكومة لما بعد التعددية ينتمي إلى عائلة غنية مقيمة بالمغرب الأقصى، تملك مزرعة كبيرة وعقارات كثيرة. مما يفسر التحاقه بالمغرب صغيرا بعد مولده في قرية بني يني بولاية تيزي وزو في 1938. نفس الانتماء الاجتماعي يمكن الحديث حوله فيما يخص عبد السلام بلعيد الذي ينحدر هو الآخر من عائلة زراعية مالكة كبيرة (9) بعين الكبيرة بولاية سطيف هاجرت إليها من منطقة عين الحمام بالقبائل الكبرى. الأب الذي استطاع القيام بترقية واضحة من خلال الانتقال من تاجر متنقل بين الكثير من مدن الشرق الجزائري الى فلاح مالك، تمكن من توسيع ملكيته الفلاحية عن طريق كراء الأرض وشرائها لاحقا. علما بان الجد من الأب هو الآخر كان فلاحا ميسورا بمنطقته الأصلية قبل أن يتم مصادرة أراضي العرش والعائلة بعد ثورة 1871.

إسماعيل حمداني هو الآخر، ينتمي لعائلة فلاحية غنية من منطقة القبائل الصغرى«بني يعلا بالقرب من قنزات بولاية سطيف»، هاجرت إلى مدينة برج بوعريريج القريبة. عائلة كانت لها علاقات وطيدة من خلال بعض أفرادها مع الإدارة الفرنسية، قبل الاستقلال كما هو حال الكثير من العائلات الزراعية المالكة والغنية عموما التي كانت أكثر تنوعًا في علاقاتها مع محيطها السياسي، فلم تكتف بربط علاقة واحدة مع الأطراف السياسية المختلفة ضمن الحالة الاستعمارية التي عرفتها الجزائر.

حال المجموعة الأولى من رؤساء الحكومات واضح إذن من حيث منحدراتهم الاجتماعية التي يميزها الغنى والملكية العقارية والزراعية الكبيرة التي كونتها هذه العائلات في الهجرة بعيدا عن الموطن الأصلي وبعد جهد كبير، فقد كان أبو عبد السلام بلعيد على سبيل المثال تاجرا متجولا صغيرا كعادة الكثير من أبناء منطقة القبائل قبل أن يستقر في منطقة «عين الكبيرة بسطيف» التي اشترى فيها مع الوقت ملكية زراعية كبيرة وسع فيها من خلال لجوئه الى كراء أراض أخرى لاستغلالها وتحسين دخله المالي. نفس الترقية الاجتماعية تقريبا استفادت منها عائلة مرباح التي هاجرت خارج الوطن«المغرب» أين كانت تملك مزرعة كبيرة قام بتسييرها الأب مع إخوانه الذين التحقوا به للعمل فيها كمشروع عائلي كبير.

رغم اختلاف الوسط الطبيعي «الصحراء» فان وضعية عائلة أحمد بن بيتور يمكن ضمها لهذه الفئة الميسورة، فقد كان الأب تاجرا معروفا ليس بين أفراد قبيلته الكبيرة المنتشرة في

جنوب الجزائر،«الشعانبة» بل معروفا كذلك بملكيته الزراعية والعقارية في الكثير من المدن بالصحراء الكبرىكالمنيعة، تندوف وغرداية.

منصب رئاسة الحكومة في الجزائر وكما يمكن توقعه لم يحتكر فقط من قبل الفئات الزراعية المالكة والغنية رغم الحضور الكبير الذي ميز أبناءها على مستوى هذا المنصب الهام، فقد كان حظ أبناء الفئات الوسطى حتى الآن مساوٍ لحظ المالكين الزراعيين الكبار. فقد استطاعت الفئات الوسطى الأجيرة الممثلة في القضاة والمعلمين من تنصيب رئيسي حكومتين في شخص رضا مالك الذي كان أبوه قاضيا مثل الجد من الأب، كما استطاعت فئة المعلمين التي تحتل المواقع الدنيا ضمن الفئات الوسطى الموظفة من تنصيب أحمد غزالي رئيسا للحكومة وهو الذي كان أبوه معلما متخرجا من مدرسة المعلمين/مدرسي. الفئات الوسطى غير الأجيرة التي يمثلها التجار كانت هي الأخرى ممثلة من قبل علي بن فليس الذي كان أبوه يحترف التجارة الصغيرة في قريته «أولاد شليح بالقرب من مدينة باتنة»، قبل استشهاده أثناء ثورة التحرير.

الفئات الاجتماعية الشعبية الفقيرة، كما يمكن توقعه في تشكيلة اجتماعية مثل الجزائر بخصائصها التاريخية المعروفة، كانت متواجدة على رأس هذا المنصب السياسي الهام هي الأخرى ولو بدرجة أقل، فقد كان أبو مولود حمروش فلاحا صغيرا «بالحامة بوزيان بالقرب من قسنطينة» التي هاجرت إليها العائلة الريفية الأصل، والذي يمكن إضافته إلى مجموعة أبناء الفئات الوسطى الدنيا التي تبقى تميزها الملكية الصغيرة مهما كان صغرها. عكس منحدرات مقداد سيفي الذي تجعله أقرب إلى الفئات العمالية الأجيرة، فالأب سيفي كان عاملاً يدويّ في قطاع البناء بكل ما يعرف عن هذا القطاع المهني من ظروف عمل قاسية وحتى ضعف أجور وموسمية في النشاط. الأصول الاجتماعية ولأحمد أويحي إذا أخذنا مؤشر مهنة الأب كما فعلنا مع كل المجموعة المدروسة تؤكد أننا لم نغادر الأوساط الشعبية الأجيرة، التي استفادت بعد الاستقلال من إمكانيات التعليم التي وفرتها الدولة الوطنية لأبناء الكثير من هذه الفئات خاصة في المدن الكبرى والمتوسطة التي هاجرت إليها بكثافة كما هو حال الكثير من الجزائريين بعد وقبيل الاستقلال وهو ما ينطبق على أصغر رئيس حكومة أحمد أويحي.

رئاسة الحكومة بين أبناء المدينة وأبناء الريف

الهجرة ومغادرة موطن أصل العائلة التي عاشتها الكثير من العائلات الجزائرية لأسباب اقتصادية، اجتماعية كالبحث عن ظروف حياة افضل أو بسبب مهنة الأب التي تتطلب التنقل والترحال، أو لأسباب سياسية كفشل بعض الثورات الريفية كانتفاضة 1871، يمكن أن تكون عامل تفسير كبير، عندما يتعلق الأمر بمكان المولد وكيف يمكن أن يختلف عن مكان جهة اصل العائلة وبالتالي تحديد منحدرات الوسط العائلي من الناحية الجغرافية والجهوية. فرغم تصنيف قاصدي مرباح بكونه من أبناء القرى، مولود في قرية بني يني في أعالي جبال جرجرة،

فإنه قد هاجر صغيرا نحو المغرب للالتحاق بأفراد العائلة المقيمين هناك. نفس الشيء يمكن قوله حول غزالي الذي ولد في تغنيف في حين أن العائلة في الأصل من ندرومة بالقرب من تلمسان. ولادة غزالي في تغنيف «بولاية معسكر أو مرباح في بني يني» التي كانت لأسباب عائلية بحتة، فمن عادة الكثير من العائلات الجزائرية أن تلد ألام مولودها عند أهلها هي وليس عائلة الأب. عبد السلام بلعيد الذي كانت ولادته في عين الكبيرة بولاية سطيف رغم الأصول الريفية القبائلية للعائلة المهاجرة والذي يشبه في ذلك إسماعيل حمداني الذي هاجرت عائلته من منطقة بني يعلى بالقرب من قنزات ولاية سطيف، نحو برج بوعريريج التي ولد فيها كغيره من أبناء العائلة. .

وهو نفس حال علي بن فليس الذي ولد بالقرب من باتنة، أولاد شليح. قبل الهجرة والإقامة بمدينة باتنة القريبة. أو أحمد بن بيتور المولود في قرية متليلي بولاية غرداية الصحراوية. أو حتى أحمد أويحي رغم صغر سنه والمولود بقرية بوعدنان بولاية تيزي وزو الجبلية، قبل التحاق العائلة بحي المدنية الشعبي بالعاصمة.

باختصار إذن فنحن أمام أبناء عائلات ريفية الأصل، كما هو حال قاصدي مرباح، أوأويحي وفي أحسن الحالات أبناء مدن صغرى بالأصل أو التبني كما هو حال حمداني مع البرج وبن فليس مع باتنة أو حتى سيفي مع تبسة التي هاجر إليها صغيرا بعد ولادته في قرية تازبنت. لتبقى قسنطينة المدينة الوحيدة بالتبني التي أنجبت رئيس حكومة في شخص مولود حمروش. رغم أن العائلة ليست من قسنطينة في أصولها البعيدة، فقد هاجرت إليها من منطقة جيجل الجبلية، حسب الرواية الشائعة عن أصل العائلة (10). ناهيك عن أن الحالة الجزائرية لم تنتج رئيس حكومة من الجزائر العاصمة أو حتى مدن كبرى أخرى كتلمسان المدينة أو عنابة أو وهران ومن بين الفئات الحضرية لهذه المدن. وهو ما يؤكد إحدى خصائص التشكيلة الاجتماعية الجزائرية والدور الكبير الذي لعبه الريف وبعض قواه الاجتماعية عندما يتعلق الأمر بإنتاج النخبة السياسية.

إذا ابتعدنا عن التفاصيل والجزئيات، محاولين الوصول إلى استنتاجات عامة تساعدنا على الفهم، يمكن القول أن أبناء المدن والقوى الحضرية لا يمثلهم إلا رئيسان، هما رضا مالك الذي تعود أصول عائلته إلى بجاية رغم ولادته في باتنة التي سافر لها الأب للعمل فيها كقاض. وسيد أحمد غزالي الذي تعود أصوله إلى ندرومة (11)، التي تعد من المدن العريقة والقديمة رغم حجمها الصغير الذي يقربها من المدن الصغرى بل من القرى. باستثناء هاتين الحالتين اللتين يمكن التأكد من أصولهما الحضرية من خلال مهن الأب القاضي بالنسبة لرضا مالك والمدرس بالنسبة لغزالي، فإن كل رؤساء الحكومات الآخرين من أصول قروية أو مدن صغرى وحتى وإن ولدوا أو كبروا في مدن كبرى أو متوسطة كما هو حال قسنطينة أو تبسة أو باتنة أو برج بوعريريج... فهي مدن بالتبني وليس بالأصل.

الملاحظة الثانية المتممة للأولى والتي قد تخفف من وطئها نوعا ما، تتعلق بالعلاقة التي أقامها بسرعة رؤساء الحكومات مع المدن حتى وهم صغار في السن، فقد كانت هذه القرى والمدن الصغرى التي ولدوا فيها في الغالب لا تتوفر على كل مراحل التعليم، مما فرض على هؤلاء الطلبة مغادرتها بسرعة نحو المدن الكبرى ليس من أجل القيام بدراسات جامعية عليا، بل حتى دراسات متوسطة وثانوية. فالعادة كانت أن أغلبية الطلبة من أبناء هذه الأوساط الميسورة خاصة، يغادرون مدنهم الصغرى وقراهم للتوجه نحو المدن الكبرى الوحيدة التي كانت تتوفر في ذلك الوقت على ثانويات. بل كان منهم من أنهى دراساته الثانوية في ثانويات بفرنسا خلال هذه الفترة. فقد درس سيفي في عنابة ثم العاصمة وهو صغير نفس الشيء قام به غزالي في تلمسان وعبد السلام، حمداني وأويحي بالعاصمة التي هاجرت إليها العائلة من منطقة القبائل الكبرى.

أبناء القرى والمدن الصغرى الذين حكموا من المدينة العاصمة استمرت في الغالب علاقاتهم متوترة مع هذا الوسط الحضري بكل خصوصياته الجزائرية المعروفة كالهجرة الواسعة التي تعرض لها بعد الاستقلال والطابع الكلونيالي خلال الفترة الاستعمارية. فقد وظفوا وجودهم فيها دون أن يستأنسوا لها تماما. فقد سكنوا الأحياء الراقية في العاصمة عندما دخلوها كمسؤولين كبار في مختلف الميادين حتى قبل الوصول الى منصب الوزارة ورئاسة الحكومة. لكنهم استمروا بعيدين وجدانيا واجتماعيا عنها كما هو الحال في علاقاتهم السياسية بها، رغم أهمية مدينة العاصمة كمركز قرار سياسي. فلازال السياسي الجزائري - بما فيهم رؤساء الحكومات - يفضل الترشح في قريته أو مدينتة بالتبني في أحسن الحالات عندما يتعلق الأمر باستحقاقات انتخابية، فعبد السلام بلعيد على سبيل المثال ترشح للانتخابات التشريعية في عين الكبيرة بولاية سطيف، دون أن يتمكن من الفوز في سنة 1991. نفس الشيء قام به سيفي في 1997 بنجاح لكن بصعوبة كبيرة في تبسة حتى وهو على رأس قيادة الحزب الجديد - التجمع الوطني الديموقراطي R. N. D - .

نفس الترشيح الذي قام به علي بن فليس بباتنة في 1991 دون التمكن من الفوز بالمقعد النيابي الذي لم يحصل عليه إلا في 1997 (12). نفس الانتخابات التشريعية التي نجح فيها أويحي ابن العاصمة بالتبني على رأس قوائم التجمع الوطني الديموقراطيR. N. D الذي عين على رأس قيادته بعد الانتخابات. أحمد اويحي الذي يعد الوحيد من بين رؤساء الحكومات الذي يبدو عليه تأثير مدينة الجزائر العاصمة، في لهجته عند الحديث وحتى بعض خصائص شخصيته، تأثر يكون وراءه عدة أسباب منها ما هو متعلق بدخول العائلة المبكر للعاصمة، في مرحلة طفولة الطفل أحمد، ومنها ما هو مرتبط بالكثافة الكبيرة التي تميز أبناء منطقة القبائل في العاصمة وحي المدنية على وجه التحديد، مما يكون قد سهل عملية الاندماج بالنسبة للعائلة والطفل. مولود حمروش رغم أنه لم يترشح للانتخابات التشريعية

في العاصمة التي يعيش فيها كبقية رؤساء الحكومات منذ الاستقلال، إلا أن الجديد الذي جاء به في هذا المضمار هو الترشح بعيدا عن المنطق الجغرافي، مفضلا عنه منطقا أكثر سياسية بالترشح في دائرة الشلالة، ولاية تيارت بالهضاب العليا الغربية، قبل الإعلان عن تأجيل الانتخابات في صيف 1991 وإقالة الحكومة التي كان يترأسها.

الأصول الجهوية، قبائل. . . لكن من نوع خاص

الملاحظة الهامة التي يمكن القيام بها قبل التطرق لموضوع الأصول الجهوية لرؤساء الحكومات بالتفصيل هي الحصة الكبيرة لأبناء منطقة القبائل على رأس الحكومات -خمسة من مجموع عشرة – فقاصدي مرباح وعبد السلام بلعيد ورضا مالك وإسماعيل حمداني وأخيرا أحمد أويحي من منطقة القبائل بمختلف جهاتها – عبد السلام، اويحي، مرباح من ولاية تيزي وزو أي القبائل الكبرى، في حين أن حمداني ورضا ملاك من القبائل الصغرى -قنزات وبجاية - وهو ما قد يعني لأول وهلة إننا أمام تغير نوعي، بل قطيعة داخل آليات تسيير النظام السياسي الجزائري بعد الإعلان عن التعددية في 1989، وهو النظام الذي كان يعتمد على احترام توليفة جهوية صارمة في الكثير من الأحيان من سماتها التاريخية سيطرة أبناء الشرق كجهوية فاعلة ومسيطرة على حساب الجهويات الفاعلة والمعارضة الأخرى – الغرب والقبائل وحتى الوسط – . علما بأن هذه الخارطة السياسية – الجهوية قد بدأت تعرف، تغييرات مهمة منذ انتخاب الرئيس بوتفليقة – 1999 – ابن ندرومة لصالح أبناء المنطقة الغربية وولاية تلمسان على وجه التحديد.

التتبع الدقيق لمسارات هذه المجوعة من رؤساء الحكومات، يؤكد أننا أمام قبائل من نوع خاص (13)، فكلهم غادروا منطقة القبائل صغارا جدا نحو الخارج – المغرب في حالة مرباح

أوالعاصمة – أويحي – أو لم يولدوا فيها أصلا عبد السلام، حمداني، رضا مالك، لأسباب تتعلق بنشاطات الأب أو العائلة المهنية والاقتصادية، فمنطقة القبائل كانت دائما منطقة مغادرة وهجرة منها نحو مناطق كثيرة داخل وخارج الجزائر كانت أكثر جذبا. ليس بسبب فقرها كمنطقة جبلية فقط بل بسبب كثافتها السكانية الكبيرة كذلك. هؤلاء المهاجرون الذين كان الابتعاد عن المنطقة بالنسبة للكثير منهم مقرونا بترقية اجتماعية – اقتصادية أكيدة، كما هو واضح من العينة المدروسة.

من هذه الزاوية يمكن الاستنتاج أن النظام السياسي الجزائري بتعيينه لأبناء منطقة القبائل في هذا المنصب الهام في مرحلة ما بعد التعددية، لم يقم بالقطيعة المطلوبة في التوزيع الجهوي للسلطة، فقد جدد داخل النخبة بإدخاله أبناء هذه المنطقة بكل خصائصها السياسية والثقافية المعروفة لكن بمواصفات معينة. فلم يعرف مثلا عن هذه الشخصيات المعينة، تبنيها العلني والصريح لمطالب المنطقة الثقافية أو اللغوية أو حتى نوع من أنواع التمثيلية للجهة.

فلم يترشح فيها بمناسبة الانتخابات التعددية ولا حتى قبلها أي شخصية لأي استحقاقات انتخابية، مهما كانت حتى وهو في السلطة أو قريبا منها. أو بعد خروجه منها. فقد كانوا أبناء مؤسسات ومسارات مهنية وسياسية أكثر من أبناء جهة في علاقاتهم بالسلطة المركزية. علما بأن منطقة القبائل قد اختارت في الغالب التعبير عن نفسها من خلال المعارضة، مما لم يسمح لممثلي هذه المسارات الرسمية بالتعبير عنها، حتى بعد ابتعادهم عن السلطة وتكوين أحزاب كما حصل مع قاصدي مرباح أو رضا مالك.

الاستمرارية كذلك قد تؤكدها نسبة أبناء المنطقة الشرقية بمفهومها الواسع الممثلين بثلاث رؤساء حكومات -حمروش -بن فليس -سيفي -. الجهة الشرقية التي أبعدت جزئيا دون أن تختفي نهائيا خاصة إذا راعينا السيطرة التي لازال يفرضها أبنائها على مراكز القرار الأخرى التي قد تكون أكثر أهمية مثل الجيش وحتى الرئاسة لوقت طويل، قبل مجيء بوتفليقة، ناهيك عن مصادر وأشكال السلطة الأخرى – العلمية والإعلامية على سبيل المثال – التي توصل لها أبناء المنطقة الشرقية داخل العاصمة تحديدا وبقية المدن الكبرى التي هاجروا إليها بقوة بعد الاستقلال، عكس سكان المنطقة الغربية التي لم يهاجر منها أبنائها خارجها إلا نادرا وكأفراد وليس مجموعات كما هو أبناء لمنطقة الشرقية الفقيرة. مما يعني أننا لازلنا لم نغادر منطق التوليفة الجهوية للسلطة التي يحتل بموجبها أبناء المنطقة الشرقية مراكز القرار العليا، مما يفسر نسبيا ضعف تواجدهم على مستوى رئاسة الحكومة الذي يكونوا قد "تنازلوا "عليه لمناطق أخرى في إطار تقسيم جهوي جديد للسلطة داخل النظام السياسي الجزائري قابل للتطور مع الوقت.

سيطرة أبناء تلمسان على حساب أبناء الولايات الغربية الأخرى ورغم أنها لا تظهر جليا بحكم العدد القليل – رئيس حكومة واحد – إلا أنها فرضية قابلية للتحقيق بدرجة كبيرة اعتمادا على نتائج الدراسة الكلية للنخبة، الوزارية . فليس غريبا أن يمثل أبناء تلمسان كل الجهة الغربية (14). فقد لاحظنا خلال هذه الدراسة أن هناك سيطرة واضحة يقوم بها أبناء ولاية تلمسان من خلال حواضرها – تلمسان المدينة – ندرومة – على حساب أبناء المدن والولايات الأخرى بما فيها وهران نفسها. ناهيك عن المدن الأخرى مثل سعيدة أومعسكر، مستغانم... الخ.

هذا الحضور القوي الذي يرتبط بسيطرة أخرى اكثر اجتماعية إذا عرفنا تلك الهيمنة التي يفرضها داخل تلمسان نفسها أبناء الفئات المالكة والحرفية نظرا للخصوصيات الأكيدة التي تميز تركيبة المدينة نفسها.

فعكس المنطقة الشرقية مثلا التي أنتجت نخبة سياسية اقل تجانسا من الناحية الاجتماعية وحتى الجغرافية عن طريق الحضور القوي نسبيا الذي يمثله أبناء المناطق الريفية والفئات الاجتماعية الفقيرة. نلاحظ تجانسا أكبر من الناحيتين الجغرافية والاجتماعية عند الحديث عن النخبة السياسة التي أنتجتها الجهة الغربية من البلاد التي بقت ضعيفة الحضور على

مستوى مركز القرار هذا لغاية وصول ابن المنطقة الرئيس بوتفليقة الذي غير كثيرا من موازين القوى على هذا الصعيد.

من نقاط الاستمرارية إذن التي طبعت مرحلة ما بعد الاستقلال التي تميزت كما هو معروف بالسيطرة التي فرضها أبناء المنطقة الشرقية على مراكز القرار العليا وبالتالي الحضور الضعيف لأبناء المناطق الأخرى، بما فيها الجهة الغربية التي تكون قد خسرت كثيرا كجهة بعد الإطاحة بالرئيس أحمد بن بلة في جوان 1965. نفس الشيء الذي حصل للنخبة السياسية بنت الجهات الوسطى التي تعرضت للإبعاد بعد أحداث صيف 1962 من جراء الهزيمة السياسية – العسكرية التي منيت بها الولاية الرابعة الممثل السياسي الجماعي للجهة وأبنائها.

هذه اللحظة السياسية التي قد تفسر ذلك الضعف الذي بدى عليه أبناء المنطقة الوسطى في تبوّئ المناصب السياسية العليا. فمنصب رئاسة الحكومة لم يصله إلا أحمد بن بيتور الشعانبي – ولاية غرداية – ولمدة قصيرة كما هو موضح في الجدول. بالطبع اعتبارات أكثر موضوعية قد تفسر هذه المعطيات المرتبطة بإنتاج النخبة كمسألة الكثافة السكانية – العمرانية وحتى الحضور الاجتماعي والثقافي لبعض المدن. دون إهمال للأبعاد السياسية ذات الارتباط بالاتجاهات الكبرى للتاريخ الوطني الحديث وليس الحدثية فقط حتى ولو تعلق الأمر بأحداث كبرى كحرب التحرير أو الأحداث التي تلتها كالانقلاب العسكري لجوان 1965 أو اضطرابات صيف الاستقلال في 1962.

فالشرق الجزائري على سبيل المثال كان مسرحا لأهم الأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر منذ بداية القرن الماضي، فقد عرفت هذه المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية، مولد الكثير من الحركات والتنظيمات السياسية وبالتالي النخب السياسية، فقد كانت الجهة الشرقية من البلاد موطن نشأة حركة النواب – بن جلول وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وحركة أحباب البيان وأحزاب عباس فرحات الأخرى. قبل الوصول إلى الحركة الوطنية وثورة التحرير التي تميزت قيادتها بحضور قوي لأبناء المنطقة الشرقية – مجموعة لـ 22 كمثال – داخلها وعلى رأسها.

رئيس الحكومة.. سياسي أم تكنوقراطي ؟

المعلومات الدقيقة حول المسارات المهنية لرؤساء الحكومات تؤكد أننا أمام عدة مسارات سياسية – مهنية تلتقي كلها رغم اختلافها بقربها من رئاسة الجمهورية كمركز قرار مهما كانت المرحلة السياسية والرجل الذي يتربع على رأسها. كذلك، وعكس ما كان ينتظر، نلاحظ أن وظيفة رئيس الحكومة قد فلتت من السيطرة المباشرة للمؤسسة العسكرية المهيمنة في الجزائر. فلم يصل إلا عسكريان محترفان إلى هذا المنصب هما العقيد قاصدي مرباح مدير المخابرات العسكرية سابقا ومولود حمروش الذي غادر صفوف الجيش في سنة 1984 برتبة مقدم.

تقسيم المهام بين العسكري والمدني داخل النظام السياسي الجزائري قد يكون ورائها هذا الحضور الضعيف للقيادات العسكرية المحترفة على مستوى هذا المنصب الذي منح للنخبة التكنوقراطية التي كانت حاضرة بقوة على مستوى رئاسة الحكومة. فمن مجموع ثماني رؤساء حكومة وبعد استثناء العسكريان، نجد أنفسنا أمام سيطرة واضحة لرجال القطاع الصناعي العمومي. فسيد أحمد غزالي كان مديرا عاما لسوناطراك – الشركة الوطنية للبترول – لمدة طويلة، نفس الشيء بالنسبة لعبد السلام بلعيد الذي عرف بأب التصنيع. فقد سير الرجل وزارة الصناعة طول الفترة البومدينية تقريبا 77/1965. بعد المرور على مديرية لسوناطراك نفسها في بداية تكوينها في النصف الأول في السنوات بعد الاستقلال.

مقداد سيفي كذلك حصلت تجربته المهنية في أغلبيتها بالشركة الوطنية للكهرباء والغاز -سونلغاز – . وأخيرا أحمد بن بيتور الذي كانت علاقاته بالتصنيع متراوحة بين النظرية من خلال تدريسه الاقتصاد في معاهد التكوين العليا التابعة للقطاع الصناعي ببومدراس قرب العاصمة والتطبيق من خلال تجربته في تسيير الكثير من المؤسسات الصناعية الخفيفة والتحويلية. تشابه في المسارات ومحطات لقاء بل وحتى علاقات شخصية قوية أعطت الانطباع بأن هناك نوعًا من الاستمرارية، بين أبناء نفس التجربة والمسار المهني حتى في عز مرحلة الاضطراب التي عاشها النظام السياسي الجزائري في بداية التسعينيات.

الدبلوماسية هي الأخرى كانت حاضرة على مستوى رئاسة الحكومة. فقد كانت ممثلة برضا مالك الديبلوماسي المحترف والذي مثل الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال كسفير في أكبر العواصم الدولية – باريس – بلغراد – لندن – موسكو – واشنطن – أين تمكن من لعب دور كبير في قضية إطلاق سراح رهائن السفارة الأمريكية بطهران العاصمة الإيرانية 1980. إسماعيل حمداني هو الآخر كانت له تجربة ديبلوماسية هامة كسفير ومستشار في أكثر من عاصمة أوروبية، فقد مثل الجزائر في باريس والسوق الأوروبية المشتركة ببروكسيل والدول الاسكندنافية ومدريد، كما قام بنفس المهمة لدى المنظمة العالمية للثقافة والعلوم بالإضافة إلى تجربته كأمين عام للحكومة برتبة وزير لمدة طويلة.

أخيرا أحمد أويحي الذي كانت تجربته المهنية الرئيسية حتى الآن في العمل الدبلوماسي. فقد مثل الجزائر في الأمم المتحدة وبعض العواصم الأفريقية جنوب الصحراء المالي – النيجر مما أهله لقيادة الوفد الجزائري الذي توسط في أكثر من نزاع إفريقي – قضية الأزاواد – والصراع الأثيوبي – الإرتري – .

الديبلوماسي الجزائري الذي عين على رأس الحكومة كرضا مالك وإسماعيل حمداني وأحمد اويحي بالإضافة إلى تجربته المهنية الأكيدة في القطاع والأدوار الخاصة التي قام بها، أهله هذا الموقع أثناء تأديته لمهامه للعمل داخل أو بقرب الرئاسة في مختلف المراحل خاصة عندما يتعلق الأمر بملفات حساسة وعواصم محورية.

فرضا مالك كان من السياسيين – المثقفين المقربين من الرئيس بومدين الذي كلفه بعدة مهام من بينها وزارة قطاع الإعلام والثقافة في سنة 1977 والمساهمة مع بعض الشخصيات في تحرير الميثاق الوطني 1976. اقتراب قد يكون أكبر، قام به رضا مالك إزاء الرئاسة وهي تعيش وضعية اختلال بعد تعيينه عضوا بالمجلس الأعلى للدولة – القيادة الجماعية – الذي عينه رئيسها الأول محمد بوضياف رئيسا للمجلس الاستشاري الذي مثل أحد مؤسسات المرحلة الانتقالية قبل الانتقال إلى عضوية الرئاسة المشتركة في مرحلة لاحقة بعد اغتيال رئيس المجلس في جوان 1992. نفس القرب نلاحظه لدى إسماعيل حمداني الذي اشتغل كأمين عام للحكومة ومستشار مكلف بالعديد من المهام السياسية والديبلوماسية أثناء رئاسة الرئيس هواري بومدين للحكومة. أحمد أويحي وزيادة على مناصبه على المستوى الديبلوماسية في المقر المركزي بالخارجية أو الخارج عين هو الآخر كوزير منتدب مكلف بالتعاون في حكومة رضا مالك/1992/ قبل العمل مباشرة بالقرب من الرئيس زروال كمدير لمكتبه أين قام بدور مهم أثناء المفاوضات مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ وغيرها من الأحزاب، خلال سنوات استفحال الأزمة السياسية والأمنية. نفس الشيء يمكن ملاحظته على السيرة المهنية – السياسية لأحمد بن بيتور الذي مر على الرئاسة أكثر من مرة، كمكلف بمهمة كانت آخرها مع الرئيس زروال الذي عينه في مجلس الأمة لترأس اللجنة الاقتصادية والمالية فيه.

هذا القرب من مركز القرار بالرئاسة، نجده كذلك وربما بقوة أكثر لدى العسكريين المحترفين الذين تقلدوا منصب رئاسة الحكومة. فقاصدي مر باح قاد جهاز المخابرات القوي الحضور طول فترة بومدين، مما أهله لقيادة كل الأجهزة الأمنية أثناء مرض الرئيس بومدين، ليكون على رأس قائمة الشخصيات الفاعلة التي ضمنت عملية الانتقال وتعيين الرئيس بن جديد على رأس الدولة، الذي عينه في عدة مناصب وزارة الفلاحة -الصناعة -الصحة قبل رئاسة الحكومة. نفس الشيء بالنسبة لمولود حمروش الذي نقلد عدة مهام على مستوى الحكومة -أمين عام 1986/1984 – ورئاسة الجمهورية كمدير للتشريفات قبل التعيين كأمين عام 1986 /1989. ليكون رئيس الحكومة الوحيد الذي عين في هذا المنصب دون المرور بالوزارة.

قاعدة القرب من الرئاسة ودورها في تفسير الوصول إلى رئاسة الحكومة تتأكد مرة أخرى مع علي بن فليس، الذي قاد الحملة الانتخابية للرئيس بوتفليقة. ليعين كمدير لمكتبه بعد ذلك قبل الوصول إلى قصر الحكومة في آوت 2000. علي بن فليس الذي كانت العدالة بمختلف أوجهها هي قطاع التجربة المهنية الوحيدة له. فقد جرب منصب نيابة المديرية بالإدارة المركزية للوزارة ووكيل الجمهورية والمحاماة قبل التعيين مرتين في منصب وزير العدل الذي استقال منه في المرة الثانية بعد اقل من أسبوعين من التعيين في حكومة سيد أحمد غزالي 1991.

سيطرة المفرنس والحقوقي

انقسامية أكيدة ميزت عملية إنتاج النخبة في الجزائر، يمكن فهمها بسهولة بربطها مع خصوصيات الظاهرة الاستعمارية الطويلة والاستيطانية التي عرفتها الجزائر (15). هذه الخصوصية التي أفرزت عدة نتائج على المستوى الثقافي واللغوي من بينها تلك الانقسامية التي ميزت عملية إنتاج النخبة على أسس لغوية -قيميه. فكان من نصيب المتعلم بالعربية تلك المجالات الدينية والإيديولوجية التي منحت له في إطار تقسيم قطاعي لهياكل الدولة المختلفة مبني على أسس قيميه. فقد اعتبرت اللغة العربية لغة دين وتاريخ وإيديولوجية. عكس الفرنسية التي صنفت كلغة علم وعمل، فكان من نصيب المتعلمين بهَا كل مجالات الحياة الأخرى -الصناعة -الإدارة والتسيير. . . الخ. هذه القطاعية التي نجد تَجسيدا لها على كل مستويات مراكز القرار السياسية -المدنية وحتى العسكرية ليس بعد الاستقلال فقط بل حتى قبله.

إن ما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء، فمن المنطقي ان نجد إذن تداعيات لهذا التقسيم على مستوى رئاسة الحكومة. التي سيطر عليها أغلبية واضحة من المفر نسين -مر باح -غزالي -عبد السلام -رضا مالك - سيفي -اويحي -بن بيتور. في حين لم نسجل إلا ظهور محتشم لما يمكن تسميتهم بمزدوجي اللغة وليس المعربون حسب التصنيف الجزائري مثل علي بن فليس -مولود حمروش وحتى إسماعيل حمداني. الذي يحسن الإنجليزية بالإضافة إلى تمكنه من العربية والفرنسية. الإنجليزية التي يحسنها كذلك أحمد أويحي ومولود حمروش.

فنحن من هذه الزاوية أمام استمرارية واضحة تجسدها هذه السيطرة التي يقوم بها السياسي المفرنس والغياب الواضح للمعرب الذي عوض بمزدوجي اللغة. السياسي المفرنس الذي لا يجهل تماما اللغة الوطنية، فقد تعلم نوعًا من العربية النمطية السائدة لدى السياسي الجزائري الذي يكتفي باستعمالات معينة بصددها، فالعربية النمطية هذه تكون حاضرة في بعض الاجتماعات العامة الموجهة للجمهور الواسع خاصة في حضور التلفزيون والإذاعة وفي بداية الاجتماعات لتعوض بالفرنسية تلقائيا بعد الاعتذار عن عدم التمكن من هذه اللغة. في حين لازالت الفرنسية هي السائدة كلغة عمل يومي وحتى اجتماعيات مغلقة وملفات. فالسياسي الجزائري لازال يتعامل مع العربية كلغة شفوية مقابل لغة الكتابة والنص، الفرنسية .

نوعية الدراسة التي قام بها السياسي الجزائري قد تفيدنا في فهم تفاصيل هذا الواقع اللغوي. فعدد كبير من رؤساء الحكومات قاموا بدراستهم بالفرنسية وفي الخارج. فقد درس عبد السلام الطب لمدة سنة فقط في باريس ليتوقف عنها كما حصل بالنسبة للكثير من المناضلين السياسيين أثناء ثورة التحرير. لكن عكس الكثير منهم الذي عاود الاتصال بمقاعد الجامعات بعد الاستقلال فأن عبد السلام لم يكمل دراسته الجامعية مثل قاصدي مر باح الذي تحصل على شهادة الليسانس في الحقوق من جامعة الجزائر في السبعينيات وهو على

رأس المخابرات العسكرية. مر باح الذي غادر مقاعد الدراسة في المغرب بعد نداء الإضراب العام الذي دعي إليه الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين في ماي 1956. بعد الاستقلال وحتى قبله، استفاد الرجل بالطبع من التدريب في المجال العسكري والمخابرات (16). فقد كان ضمن أول دفعة عسكرية جزائرية تدربت في موسكو في هذا المجال -دفعة البساط الأحمر -tapis rouge (17).

نفس الشيء الذي قام به مولود حمروش لكن في بغداد في مجال تخصصه العسكري وبالعربية، بعد تجربة الجبل بالولاية الثانية. مولود حمروش الذي فضل هو الآخر القيام بدراسات سياسية للحصول على شهادة الدراسات المتخصصة في الميدان من جامعة الجزائر وهو يشتغل بالرئاسة بعد الاستقلال، كما استفاد قبل ذلك من تكوين ببريطانيا لمدة سنتين في بداية السبعينيات، تمكن فيها من التحكم في اللغة الإنجليزية والاحتكاك بالكثير من المعاهد المتخصصة في مجال الدراسات الاستراتيجية والسياسية. دراسات لم تمنع حمر وش وعلي بن فليس من أن يكونا الأكثر تعريبا ضمن كل مجموعة رؤساء الحكومات،رغم تحكمهما الجيد في اللغة الفرنسية .

من الذين قاموا بدراستهم في الخارج نجد أحمد غزالي الذي تخرج بشهادة مهندس من إحدى المدارس الفرنسية الكبرىécole des ponts et chaussées وهو ما يعني أنه قد قام بكل دراسته باللغة الفرنسية كما هو حال الأغلبية من رؤساء الحكومات. من الذين أنهوا بدراساتهم في فرنسا كذلك نجد رضا مالك – باريس/ فلسفة – وإسماعيل حمداني حقوق /أكس. فالاثنين بدؤوا دراساتهم بجامعة الجزائر، قبل التوجه إلى فرنسا للانتهاء منها قبل الاستقلال. مقداد سيفي هو الآخر أنهى دراسته للحصول على شهادة مهندس في فرنسا وهو يشتغل في مؤسسة عمومية -سونلغاز – بعد أن تحصل على شهادة الليسانس في العلوم الدقيقة -فيزياء – من جامعة الجزائر بعد الاستقلال طبعا والعمل كأستاذ ثانوي لبعض الوقت.

للمزيد من الدقة في فهم ملابسات المسألة اللغوية لابد في بعض الأحيان من العودة إلى المسار التعليمي ما قبل الجامعي لفهم الاختلافات بين مستويات التحكم في اللغة العربية. فقد درس مولود حمروش في مدارس جمعية العلماء بقسنطينة وهو ما يفسر تحكمه في اللغة العربية حتى قبل التحاقه بالكلية العسكرية ببغداد. نفس الشيء يمكن قوله لتفسير نفس التحكم الذي يلاحظ لدى علي بن فليس أو إسماعيل حمداني اللذين درسا في ثانويات تتميز بازدواجية تعليمها lycée franco - musulman. قبل التحاقهما بالجامعة للتخصص في مجال الحقوق الذي قام به علي بن فليس بجامعة الجزائر باللغة الفرنسية. أحمد بن بيتور هو الآخر قام بدراسته الاقتصادية في مدينة منتريال بكندا قبل التحاقه للتدريس بالمعاهد المتخصصة في الجزائر.

حتى بالنسبة للجيل الصغير الذي يمثله أحمد أويحي فإن الدراسة الجامعية تمت كلها باللغة الفرنسية في المدرسة الوطنية للإدارة رغم التحسن الذي طرأ على مكانة اللغة العربية

داخل المنظومة التعليمية بمختلف مراحلها. فلم تعد بالطبع اللغة العربية تعامل معاملة اللغة الأجنبية كما كان الحال عليه أثناء الفترة الاستعمارية التي درس أثنائها أبناء الجيل الأول دون أن يعني أنها أصبحت لغة عمل وتدريس في كل مراحل التعليم. فكان لابد من انتظار بداية الثمانينات حتى تفرض العربية كلغة تدريس وحيدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية في الوقت الذي استمر فيه التدريس بالفرنسية في العلوم الدقيقة.

بالطبع متغيرات أخرى سوسيو -ثقافية ذات الارتباط بالوسط العائلي وحتى الجهوي، يمكن أن تفسر أكثر هذه الاختلافات الموجودة بين مختلف رؤساء الحكومات في ميدان التحكم اللغوي وحتى التخصصات العلمية المختارة. لنكتفي بالتذكير هنا أن أربعة من رؤساء الحكومات قد قاموا بنشر كتب بلغة عملهم وفي تخصصاتهم أو للحديث عن تجاربهم . فقد نشر عبد السلام بلعيد كتاب للحديث عن تجربته السياسية قبل وبعد الاستقلال على شكل حوار مع جامعيين جزائريين بالإضافة إلى مؤلف آخر حول الغاز الجزائري. رضا مالك كتب بالفرنسية كذلك حول تجربة مشاركته في مفاوضات إيفيان. كما نشر كتبا أخرى اكثر تحليلية حول التقليد الثورة والمعاصرة، وهي الكتب التي أصر أصحابها على ترجمتها للعربية للتواصل مع المحيط المعرب الشاب الأوسع حجما وكسر القطيعة اللغوية التي كان ضحايا لها.

أحمد بن بيتور كتب هو الآخر في ميدان تخصصه وهو ما قام به مولود حمروش الذي نشر أطروحته لنيل شهادة الدراسات المتخصصة حول الظاهرة العسكرية في أفريقيا جنوب الصحراء بالعربية هذه المرة والقيام بترجمة إلى الفرنسية بعد ذلك. فقد تأرجح السياسي الجزائري إذن بين التخصص والاهتمامات السياسية والفكرية وهو ما قد يكون انعكاسا للمكانة التي يحتلها داخل النظام السياسي الذي يصر على معاملته كتكنوقراطي صاحب مؤهلات تقنية وخبرة تسييرية يمكن الاستغناء بسهولة عنه كشخص. فهل قبل رئيس الحكومة هذا الموقع دائما أم حاول الإفلات منه ؟

المغادرة نحو مواقع سياسية

المواقع التكنوقراطية التي حاول رئيس الحكومة الإفلات منها بعد مغادرته منصبه في هذه الأجواء التي عرف فيها النظام السياسي الجزائري عملية اضطراب أكيدة. فقد كان الوقت العدو الأول لرئيس الحكومة الذي كان معدل بقائه في منصبه لا يتجاوز السنة إلا ببعض الأشهر. عرفت فيه الكثير من الحكومات المنصبة عدة تغييرات بل استقالات واقالات ناهيك عن الجو المضطرب أصلا الذي عملت فيه والذي عرف خلال طول هذه الفترة تدهورا أمنيا خطيرا. فقد غادر كل رؤساء الحكومات مناصبهم بعد أحداث خطيرة وفي جو صراع مع الكثير من مراكز القرار الأخرى، بما فيها الرئاسة التي كانت البوابة التي دخل منها الكل تقريبا رئاسة قصر الحكومة . فمرباح الذي نصب بعد أحداث أكتوبر ساءت علاقاته بسرعة مع الرئيس بن جديد الذي اتهم حكومته بالتباطؤ في تطبيق الإصلاحات. قاصدي مرباح الذي

حاول تفسير الدستور الجديد لصالح بقاء حكومته باتجاه تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية عند الإعلان عن إقالة الحكومة، فقد خرج الرجل القوي من قصر الحكومة في جو مواجهة فعلية مع الرئيس. لم يكتف مرباح بمغادرة الحكومة بل انسحب في نفس الوقت من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير، مفضلا إنشاء حزب خاص به ولعب دور أساسي داخل صفوف المعارضة لغاية اغتياله في أوت 1993 (18).

مولود حمروش هو الآخر غادر الحكومة في الأسبوع الثاني للإضراب العام الذي دعت إليه الجبهة الإسلامية المحلة في جوان 1991 وتأجيل الانتخابات التشريعية التي كانت مبرمجة خلال نفس الصيف. دون أن نعرف بالتدقيق هل أقيل أم استقال ولا متى تم الأمر بالضبط (19). مولود حمروش الذي جرب القيام بعمل سياسي داخل صفوف جبهة التحرير عن طريق خلق جناح إصلاحي فشل في خوض الانتخابات الرئاسية إلى آخرها مفضلا الانسحاب مع مجموعة من المرشحين الآخرين كان من بينهم مقداد سيفي رئيس الحكومة الأسبق –أبريل 1999–.

عكس مرباح فإن مولود حمروش لم يلجأ إلى تكوين حزب سياسي خاص به حتى الآن، رغم كل الشائعات التي راجت حول الموضوع ورغم التهميش السياسي الذي تعرض له في السنوات الأخيرة داخل جبهة التحرير نفسها التي سيطرت عليه قيادات منافسة أخرى من جيله ومن الأجيال الأكبر. حكومة سيد أحمد غزالي كانت ظروف استقالتها أسوأ بكثير، فقد ابتعد الرجل عن رئاسة الحكومة بعد اغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد بوضياف واندلاع أعمال العنف بشكل مكثف. غزالي الذي كون حزبًا سياسيًا – الجبهة الديموقراطية – بعد الإعلان عن ابتعاده من قيادة جبهة التحرير التي كان قد تعرض في السابق للإقصاء منها بعد انطلاق حملة معادية للعناصر البومدينية في 1981 – كان من بينهم عبد السلام ورضا مالك – ليعود لها مرة أخرى، قبل مغادرتها النهائية في سنة 1991 وهو على رأس الحكومة بعد صراعات كثيرة دخلها ضد تيارات وشخصيات داخل الحزب بمناسبة الإعلان عن الانتخابات وتكوين حكومته التي التحقت بها عناصر منشقة من عدة أحزاب (20). غزالي الذي قرر الترشح لانتخابات 1999 الرئاسية دون التمكن من جمع عدد الإمضاءات الضرورية للترشح الرسمي – 75000 صوت –.

ظاهرة الترشح للانتخابات الرئاسية التي كانت مشتركة بين أكثر من رئيس حكومة سابق،فقد قام بذلك فعلا مقداد سيفي الذي كان من بين المنسحبين منها احتجاجا على عدم شفافيتها 1999. كما حاول – دون أن ينجح في الترشح الرسمي بسبب عدم التمكن من جمع الإمضاءات المطلوبة – رضا مالك الذي كون حزب سياسي هو الآخر – التحالف الوطني الجمهوري - مع مجموعة من الوجه السياسية المعروفة من جيله. نفس نية الترشح للرئاسيات أبداها عبد السلام بلعيد الذي لم يتمكن من تكوين حزب خاص به رغم نشاطه الإعلامي والسياسي الكبير الذي صرح خلاله أن إقالته من رئاسة الحكومة كانت تحت ضغط قيادات

من الجيش بعد ظهور بوادر صراعات معها حول التوجهات الاقتصادية تحديدا. عبد السلام بلعيد الذي عرفت مدة وجوده على رأس الحكومة تصعيدا كبيرا في الأزمة الأمنية وعدم استقرار أكبر على مستوى الهيئة الرئاسية الجماعية التي كان على رأسها العقيد علي كافي الذي غادر الرئاسة لصالح وزير الدفاع ليامين زروال الذي نصبته الندوة الوطنية للحوار الوطني رئيسا للدولة 1994.

بمجرد ظهور بوادر الاستقرار على مستوى الرئاسة بعد تعيين رئيس الدولة الجديد – ليامين زروال – والمبادرة بتنظيم الانتخابات الرئاسية 1995، يمكن ملاحظة ذلك الاستقرار الأكبر الذي ظهر على رئاسة الحكومة. فقد استمر مقداد سيفي في منصبه حوالي السنتين. واكثر بالنسبة لأحمد اويحي – ثلاث سنوات – الذي لم يغادر منصبه إلا بعد الإعلان عن الانتخابات الرئاسية المسبقة وعودة عدم الاستقرار إلى الرئاسة بعد الاستقالة المسبقة للرئيس ليامين زروال. عدم الاستقرار الذي تأكد فعلا من خلال المدة القصيرة التي قضاها كلا من إسماعيل حمداني وأحمد بن بيتور الذي استقال بشكل علني مكتوب لأول مرة في التاريخ السياسي للجزائر بعد شرح أسباب عدم اتفاقه مع الرئيس الجديد عبد العزيز بوتفليقة الذي كان قد عينه على رأس الحكومة بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية – ديسمبر 1999 – ليكون ثاني رئيس حكومة بعد مرباح – الشاذلي في الكشف عن عدم التفاهم بينه وبين رئيس الجمهورية في تحديد الصلاحيات الدستورية بينهما كمركزي قرار.

ثالث رئيس حكومة يمكن أن يضم إلى القائمة المستقيلة علي بن فليس الذي دخل في مواجهة صريحة مع الرئيس بوتفليقة بعد تنظيم المؤتمر الثامن لجبهة التحرير وإعلان نيته في الترشح لرئاسة الجمهورية وخوضها في مواجهة الرئيس بوتفليقة الذي فاز بها بنسبة عالية في أبريل 2004. التعددية السياسية من هذه الزاوية جاءت بالجديد نسبيا عندما تعلق الأمر بالإعلان عن أسباب الاستقالة من منصب رئيس الحكومة . الاستقالة من المنصب السياسي التي لازالت غير مقبولة ولا محبذة كسلوك سياسي داخل النظام السياسي الجزائري الذي تسيطر على سلوكات الفاعلين داخله أفرادا وجماعات، ثقافة السرية والكتمان. علما بأن الانتخابات التي كانت حجة إبعاد اويحي وتنصيب حمداني في نهاية التسعينيات كانت هي نفسها الانتخابات التي أسقطت حكومة مولود حمروش وغزالي في بداية التسعينيات، لم تفلح كوسيلة في حل مسألة التداول على السلطة أو حتى مساعدة النظام السياسي الجزائري على إنجاز مهام الانتقال حتى الآن. الانتخابات التي ارتبطت شعبيا ولدى فئات واسعة بالأزمة فلم تفك القائم منها وأضافت الجديد.

بعض الاستنتاجات... هل هو فشل نظام أم أبناء النظام ؟

عرف عن مولود حمروش تكراره عدة مرات، أنه ابن النظام السياسي الجزائري، ملمحا أنه ولهذا السبب بالذات قد يكون الأقدر على إصلاحه لمعرفته به من الداخل. العرض الذي

قمنا به من خلال حالة رؤساء الحكومات يبيّن أن هذه المقولة ليست صحيحة، فأبناء النظام بخصائصهم التي تكلمنا عن البعض منها والتي تؤكد عموما أننا أمام استمرارية سوسيولوجية وثقافية متعددة الأوجه وعلى أكثر من صعيد، مقارنة بعوامل القطيعة الضعيفة، أبناء النظام هؤلاء فشلوا لمدة اكثر من عقد ونصف في إصلاح نظامهم الذي عرفوه حتى قبل الاستقلال بالنسبة للجيل الأول من رؤساء الحكومات. فلم يحالف النجاح هؤلاء التكنوقراطيون في أداء وظائفهم السياسية الجديدة في هذا الجو السياسي والاجتماعي المأزوم وهم الذين خصصهم النظام ومنذ علاقاتهم الأولى معه في مناصب تسييرية – اقتصادية تؤهلهم لها مساراتهم التعليمية والمهنية وحتى تخصصاتهم. العلمية وشهاداتهم.

فقد فشل رئيس الحكومة الجزائري بعد الإعلان عن التعددية في الاحتفاظ بمنصبه لإنجاز الحد الأدنى من مشاريعه السياسية والاقتصادية حتى تلك التي كانت مبرر وصوله إلي هذا المنصب الهام كإجراء انتخابات مقبولة أو الشروع في حل المسألة الاقتصادية والانطلاق في تطبيق الإصلاحات. فقد كان عامل الزمن العدو الرئيسي بالنسبة للأغلبية الساحقة من رؤساء الحكومات. فلم يتمكنوا من جعل مركز القرار هذا – رئاسة الحكومة – مركزا مستقلا وذو حضور وفاعلية في علاقاته مع مراكز القرار الأخرى بما فيها الرئاسة التي عادة ما تضحي به في أول صراع جدي داخل الأجهزة والمواقع المختلفة للنظام. فرئيس الحكومة عادة ما تسوء علاقاته مع رئيس الجمهورية بسرعة فائقة في هذا الظرف المضطرب سياسيا وأمنيا. مهما كانت نوعية العلاقات بينهما في السابق التي عادة ما تتميز بالقدم والاحتكاك المهني المباشر. كما فشل الأغلبية من رؤساء الحكومات حتى الآن في استعمال وتجربة كامل الصلاحيات الدستورية الجديدة وآلياتها التي ميزت مرحلة التعددية. فقد بينت تجربة أكثر من عقد، أن وجود رئيس حكومة مختلف – معارض سياسيا لرئيس الجمهورية حالة غير واردة سياسيا في الجزائر، رغم إمكانيتها القانونية والدستورية النظرية على الأقل. فلم يقبل حتى الآن، ليس المعارضة، بل حتى الاختلاف في وجهات النظر واستعمال الصلاحيات الدستورية، بما فيها تعيين أعضاء الطاقم الحكومي.

هذا الفشل السياسي الذي حاول أن يستفيد منه الكثير ،بعد مغادرة منصب رئاسة الحكومة بالابتعاد عن المكانة التكنوقراطية التي كانت السائدة لديهم كتجربة تاريخية ومواقع نحو أدوار ومهام اكثر سياسية بتكوين وقيادة أحزاب والمشاركة في الانتخابات الرئاسية والإعلان عن مواقف سياسية معارضة ومستقلة في بعض الأحيان عن طريق القنوات الإعلامية المتاحة . فشل قد لا يمكن فهمه دون العودة إلى مستويات تنظيمية وسياسية كلية -ماكرو سياسية – في بعض الأحيان كالخريطة الحزبية غير المستقرة والمبهمة المعالم والعلاقات المضطربة بين مراكز القرار المختلفة والخصوصيات التي تميز العلاقة بين المدني العسكري في الجزائر التي لازالت غير مدروسة بما فيه الكفاية رغم حضورها الدائم كفرضية مفسرة للكثير من الأحداث

والاتجاهات السياسية. شروط التنشئة السياسية التي ميزت هذه الأجيال من السياسيين داخل الحركة الوطنية وبعد الاستقلال، قد تكون هي الأخرى من مستويات التفسير التي لا يجب أن تغفل عند محاولة معرفة أسرار هذا الفشل.

بعض المعطيات حول رؤساء الحكومات في الجزائر منذ الإعلان عن التعددية 1989/2004.

الاسم واللقب	سنة المولد	مكان الازدياد	جهة الأصل	المنحدر الاجتماعي	التجربة المهنية الأساسية	عسكري أو مدني	التخصص العلمي	الشهادة العلمية	لغة العمل الأساسية	مدة البقاء على رأس الحكومة
قاصدي مرباح	1938	قرية	القبائل	غني	المخابرات	عسكري	حقوق	ليسانس	ف	نوفمبر88/ سبتمبر89
حمروش مولود	1943	مدينة كبرى	الشرق	فقير	الرئاسة	عسكري	ع/ سياسية	دبلوم دراسات متخصصة	م	سبتمبر89/ جوان91
غزالي أحمد	1937	مدينة صغيرة	الغرب	متوسط	البترول	مدني	هندسة	شهادة مهندس	ف	جوان91/ جويلية92
عبد السلام بلعيد	1928	قرية	القبائل	غني	الصناعة	مدني	طب	سنة أولى طب	ف	جويلية92/ اوت93
رضا مالك	1931	مدينة متوسطة	القبائل	غني	الديبلوماسية	مدني	أداب /فلسفة	ليسانس	ف	اوت93/ افريل94
سيفي مقداد	1940	قرية	الشرق	فقير	الصناعة	مدني	هندسة	شهادة مهندس	ف	افريل94/ ديسمبر95
اويحي أحمد	1952	قرية	القبائل	فقير	الديبلوماسية	مدني	إدارة/ ع سياسة	دبلوم دراسات متخصصة	ف	ديسمبر95/ ديسمبر98 2008
حمداني إسماعيل	1930	مدينة صغيرة	القبائل	غني	رئاسة الحكومة	مدني	حقوق	ليسانس	م	ديسمبر98/ ديسمبر99
بن بيتور أحمد	1946	قرية	الجنوب	غني	الصناعة	مدني	اقتصاد	دكتوراه	ف	ديسمبر99/ اوت2000
بن فليس علي	1944	قرية	الشرق	متوسط	العدالة	مدني	حقوق	دبلوم دراسات معمقة	م	اوت 2000/ 2006

الأحــزاب السياسيــة في الــجـزائر...
تجربة الماضي وأفاق المستقبل

الحزب والمجتمع... في التجربة التاريخية

الباحث المهتم بموضوع الأحزاب السياسية في الجزائر يجد نفسه لا محالة أمام عدة محطات تاريخية هامة من الصعب الإفلات منها بسهولة لما لكل مرحلة من تبعات على مستوى الموضوع وطريقة تناوله. فقد يتم الانطلاق من مرحلة ما قبل ثورة التحرير (1954) اين عرفت الجزائر في ظل الحكم 0الاستعماري الاستيطاني تعددية حزبية لا تقتصر على العنصر الأوروبي، بل تمس كذلك السكان"الأهالي" الذين انطلقوا في تكوين أحزاب سياسية منذ بداية القرن الماضي، نتيجة التحولات التي بدأ يعرفها المجتمع الجزائري كبروز قوى اجتماعية جديدة وانتقال المقاومة من الريف إلى المدينة وتغيير أشكال النضال من طابعها العسكري الريفي إلى أشكال أكثر مسالمة وعصرية بالاعتماد جزئيا على الأحزاب السياسية والجمعيات ومختلف الأنشطة التنظيمية والفكرية الأخرى كالمسرح والإعلام والفن والعمل الجمعوي بمختلف أشكاله.

بالطبع هذا التحول في أشكال المقاومة والانتقال من الريف إلى المدينة تحقق بعد أن تم تحطيم شبه كلي للمؤسسات التقليدية الريفية - القبيلة - وقاعدتها الاقتصادية - الملكية الزراعية الجماعية عن طريق المصادرة أساسا (1).

تحول يعكس في الواقع بروز قوى اجتماعية جديدة، كانت هي القاعدة الفعلية له على المستوى الاجتماعي والتي تتمثل في بعض الفئات الاجتماعية الحضرية التي يغلب عليها الطابع البرجوازي الصغير والمتوسط، النخبوي عموما - تجار، موظفين صغار. بقايا عائلات تقليدية قديمة صمدت أمام الظاهرة الاستعمارية لعدة أسباب.

هذا الوضع الذي جعل بوادر الحزبية هذه تنطلق من بعض المدن كالعاصمة قسنطينة وتلمسان وسطيف. وهو الحال الذي قد يدلنا على الانتشار الضعيف للظاهرة الحزبية خلال هذه الفترة التي استمرت حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، التي كانت ذات تأثيرات مهمة على التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، رغم أن التراب الجزائري كان بعيدا عن المعارك العسكرية التي شارك فيها الجزائريون بقوة كمجندين وعمال في فرنسا جاءوا في الغالب من أوساط ريفية فقيرة ليقوموا بعملية احتكاك واسع مع الحركة العمالية الفرنسية في أهم الحواضر الفرنسية ومناطقها الصناعية، وهي الهجرة البشرية الواسعة التي استمرت بعد ذلك وتوسعت بمناسبة الحرب العالمية الثانية، مكونة القاعدة الفعلية لظهور الأحزاب السياسية في الجزائر، فقد تم تكوين أول حزب سياسي ذي قاعدة شعبية في المهجر وفرنسا تحديد يغلب عليها الطابع العمالي في 1926 – نجم شمال أفريقيا – بمشاركة بعض القيادات التونسية والمغربية باعتبار أن أهداف الحزب – في البداية على الأقل –كانت مغاربية.

فترة الحرب العالمية الثانية والنتائج العسكرية والسياسية التي ارتبطت بها كظهور حكومة الجبهة الشعبية – تحالف أحزاب اليسار في فرنسا – التي كانت أكثر تسامحا مع النشاطات السياسية والنقابية على التراب الفرنسي على وجه الخصوص... كلها عوامل ساعدت على انتشار للممارسة السياسية الحزبية التعددية، ليس في المهجر فقط بل على التراب الوطني من قبل عدة أحزاب ظهرت خلال هذه الفترة التي تكلمنا عنها كجمعية العلماء المسلمين (1931) التي كان لها بعدا سياسيا لايمكن إنكاره، والحزب الشيوعي الذي بدى أكثر استقلالية – تنظيميا على الأقل – عن الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي ظهر في البداية كفرع تابع له حتى قبيل الحرب العالمية الثانية، التيارات اللبرالية هي الأخرى كانت ممثلة بأكثر من حزب وشخصية سياسية – بن جلون، عباس فرحات...

هذه التجربة الحزبية العصرية التي ارتبطت أكثر ببعض الفئات الوسطى صاحبة التعليم المتوسط وحتى الابتدائي الذي تحصلت عليه داخل نظامين تعليميين متوازيين، التعليم الفرنسي العصري ذو المحتوى العلماني والتعليم التقليدي بالعربية، شبه الديني الذي كان يوصل البعض من خرجيه إلى الجامعات العربية بتونس أو المشرق العربي، بعد المرور على مؤسسات تعليمية متوسطة بالجزائر تابعة لجمعية العلماء في الغالب الأعم. بعد التخرج والانتهاء من مرحلة التعليم عمل الكثير من خريجي هذين النسقين التعليميين كصحفيين وإيديولوجيين وإطارات داخل تنظيمات هذه الأحزاب المختلفة التي نشطت الحياة السياسية بين السكان «الأهالي" (3).

استمرت الأوضاع على ما هي عليه من مد وجزر حتى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات حيث بدت علامات الإعياء والقصور على التجربة الحزبية في ظل الوضعية الاستعمارية الاستيطانية التي ميزت الظاهرة الاستعمارية في الجزائر بالمقارنة مع التجارب

العربية الأخرى، وهو الانسداد الذي ميز الحالة الاستعمارية في الجزائر والذي عبر عن نفسه من خلال الكثير من الممارسات السلبية كتزوير الانتخابات بشكل مفضوح والاعتقالات والنفي ومصادرة الحقوق السياسية الأساسية... الخ، مما افقد هذه اللعبة الحزبية، السياسية كل مصداقيتها، في نفس الوقت الذي جعل هذه الفئات المتعلمة تعليما متوسطا وبسيطا في الغالب الأعم، من دون دور فعلي داخل هذه الحياة السياسية المغشوشة في نظر الغالبية العظمى من الأهالي. هذه التجربة التي كونت مرحلة انتقال نوعي أكيد، ليس في فكر وممارسات الحركة الوطنية فقط، بل حتى في أبعادها الاستراتيجية والسوسيولوجية، فسيطرت الأفكار الجذرية المنادية بالعنف الثوري كحل تاريخي للمسألة الوطنية بدل الحلول السياسية المعتمدة على العمل الحزبي الإصلاحي، كما كان سائدا حتى الآن لدى جزء من النخبة الفاعلة، وهو ما يعني بالتأكيد أن انكسارا سوسيولوحيا قد بدأ في البروز ليس فقط على مستوى القاعدة الاجتماعية للحركة الوطنية التي أصبحت أكثر ريـفية وشعبية، بل حتى على مستوى تأطيرها الاجتماعي والفكري، جراء ظهور جيل جديد من المناضلين أكثر قربا من الأوساط الريفية والفعل المباشر والأهم من ذلك، أكثر نقدية إزاء العمل الحزبي الذي تعرفت عليه هذه الأجيال في مرحلة الانسداد والعجز في حل المسألة الوطنية. فكان أن اقترنت الحزبية بالعمل السري واللاشرعية التي عبرت عن نفسها تنظيميا في وجود واجهة شرعية للحزب /حركة الانتصار للحريات الديموقراطية /وأكثر من جهاز آخر في السر (4).

بعض دروس الماضي

الدروس المستخلصة من هذه التجربة التي وصلت إلى مداها الأقصى أثناء حرب التحرير والعقود الأولى من الاستقلال وبناء الدولة الوطنية، تجسدت جزئيا على الأقل في معاداة واضحة للحزبية والتعددية، لتصل في بعض الأحيان إلى معاداة لبعض الفئات الاجتماعية – المثقفين والفئات الوسطى الحضرية عموما – التي ارتبطت بقيادة العمل الحزبي خلال هذه الفترة الحرجة من تاريخ الجزائر والمسألة الوطنية من خلال اتهامها بالإصلاحية ومهادنة الاستعمار وقلة الحس الثوري والبعد عن مصالح الشعب. حتى بعد التحاقها بالثورة – جبهة التحرير الوطني – الذي اشترط عليها فيه أن يكون فرديا وليس كأحزاب أوتنظيمات.. الخ (5).

هذه التجربة السلبية التي ولدت وأعادت إنتاج نوع من الذيلية للسياسي والحزبي في علاقاته بالعسكري حتى أثناء ثورة التحرير، فساد الحديث عن جيش وجبهة التحرير وليس العكس. كما سيطر أصحاب المواقع العسكرية على الحزبيين طول فترة حرب التحرير، رغم أن تجربة ثورة التحرير كانت بعيدة عن فكرة الجيش الاحترافي، فالأغلبية الساحقة من القادة كانوا من المناضلين السياسيين الذين التحقوا بصفوف الثورة لقناعة سياسية من دون أدنى تجربة عسكرية، إذا استثنينا العدد القليل من العسكريين الجزائريين من ضباط الصف أوالضباط

الصغار الذين التحقوا بثورة التحرير في سنواتها الأخيرة، أو بعض العسكريين الجزائريين الذين التحقوا بالثورة بعد تجربة الجيش الفرنسي كمجندين في الغالب أثناء الحرب العالمية الثانية والحروب الاستعمارية الفرنسية كحرب الهند الصينية (6). هذه الفئة الأخيرة التي كان من بينها الكثير من القيادات السياسية المعروفة كمحمد بوضياف وأحمد بن بلة وغيرهم من الرجال الذين كانوا على رأس عملية تنظيم ثورة التحرير كمناضلين سياسيين قبل كل اعتبار. دون أن ننسى أن فترة ثورة التحرير التي عرفت نقاشا سياسيا حاد احول علاقة العسكري بالسياسي، حسمت لصالح العسكري بعد أن وصلت الصراعات إلى درجة التصفية الجسدية للقيادات التي نادت بتغليب السياسي على العسكري كما حصل مع عبان رمضان (7).

ليس من الغريب والحال على ما هو عليه أن تكون الأحادية الحزبية هي الصفة المهيمنة على النظام السياسي الجزائري، بعد الاستقلال مباشرة وهو ما أستمر كظاهرة حتى (1989) تاريخ الاعتراف بالتعددية الحزبية من قبل دستور 23 فيفري 1989 المصادق عليه بعد أحداث أكتوبر الشهيرة التي هزت النظام السياسي الجزائري بقوة.

إن الخيار الأحادي الذي تم فرضه بعد الاستقلال مباشرة كواقع سياسي وقانوني لم يمنع من ظهور أحزاب سياسية تمكنت من احتلال بعض المواقع السياسية المتفاوتة القوة خلال العقود الثلاثة للأحادية (1988/62) فقد استمر الحزب الشيوعي في العمل السياسي السري – تحت تسمية حزب الطليعة الاشتراكية –رغم المنع الذي تعرض له مباشرة بعد الاستقلال، بل واستطاع في بعض الأحيان من تكوين قواعد اجتماعية لدى بعض الفئات الحضرية القريبة من الأوساط العمالية والجامعية على وجه الخصوص. تجربة عرفت شهر عسلها خلال فترة حكم الرئيس هواري بومدين بعد الإعلان عن قرارات تأميم النفط، والثورة الزراعية في بداية السبعينيات من القرن الماضي (8).

قبل هذه الفترة بادرت بعض القيادات السياسية بتكوين أحزاب سياسية سرية جديدة (كوّن حسين آيت أحمد جبهة القوى الاشتراكيةfront des forces socialistes في نفس الفترة تقريبا – بداية الستينات –الذي قام فيه محمد بوضياف بتكوين حزب الثورة الاشتراكية parti de la révolution socialiste الذي كان أقصر عمرا نتيجة لقرار الحل الذي اتخذته قيادته في بداية الثمانينات، عكس حزب آيت أحمد المتواجد حتى الآن كأحد الأحزاب السياسية المعارضة القوية نسبيا داخل وخارج البرلمان). بعض رموز التيار الديني حاولت هي الأخرى تنظيم نفسها بعد الاستقلال مباشرة والبروز على شكل جمعيات للقيام بأعمال مسجدية ووعظية دينية وسياسية، رغم المنع الذي تعرضت له جمعية العلماء المسلمين بعد الاستقلال التي عوملت مثل الأحزاب السياسية الأخرى، رموز تم منعها من النشاط وقيدت حرية قياداتها على غرار الأغلبية الساحقة من القيادات السياسية والحزبية المعارضة.

هذه التجربة الحزبية المعارضة التي نشطت أكثر في الخارج بين أبناء الجالية الجزائرية في أوروبا وفرنسا تحديدا. بعد المضايقات الكثيرة ومن كل نوع التي تعرضت لها داخل الجزائر.

فقد كان من الصعب مواجهة التجربة البومدينية والدخول معها في مواجهة وحتى صراع سياسي وهي في حالة صعود ، كما كان الحال في السبعينيات. التجربة البومدينية والوطنية بعد الاستقلال التي لم تتورع عن استعمال كل الوسائل بما فيها تلك غير السياسية في التعامل مع منافسيها وخصومها وملاحقتهم داخل وخارج الجزائر. علما بأن خلال هذه الفترة طور فيها النظام السياسي خطابا فكريا موجها ضد الحزب والعمل السياسي المستقل الذي ألصقت به تهم الانشقاق والعمالة للخارج في بعض الأحيان، فالجزائري المقبول سياسيا هو الجزائري غير المتحزب والبعيد عن السياسة، خاصة إذا كانت مشاكسة أو معارضة للسائد الرسمي السياسي، الاجتماعي والثقافي. أكثر من ذلك، فقد قزمت التجربة البومدينية دور الحزب الأحادي -جبهة التحرير - الذي تحول إلى جهاز بيروقراطي من دون عمل سياسي فعلي، فابتعدت عنه الفئات الشابة والمؤهلة والمرأة وضعف تأثيره في المدن التي التحق للعيش فيها الكثير من الجزائريين جراء النزوح الريفي الذي ولدته عملية التنمية التي قادها هذا الحزب شكليا دون أن يستفيد منها كتنظيم سياسي. سوسيولوجيا تحول حزب جبهة التحرير خلال التجربة الأحادية إلى وسيلة ترقية اجتماعية -مهنية مثلى لبعض الفئات المهنية كالموظفين والمعلمين الذين زاد عددهم في المجتمع وقلت قيمتهم الرمزية، وأجراء القطاع العام التابع للدولة وبعض القوى الريفية -أعيان محليين، فلاحين صغار ومتوسطين -. هذه التجربة الحزبية الأحادية التي شوهت العمل السياسي الحزبي في أعين الكثير من الجزائريين. ونفرتهم عن الاهتمام بالشأن العام الذي أصبح مرادفا للانتهازية وتزلف الحاكم (9).

هذه التنشئة الاجتماعية بقيمها المركزية التي تعرضت لها كثير من الأجيال فيها الجزائرية الشابة في وقت انتشرت فيه وسائل الإعلام الرسمي وعمم فيه التعليم، استعملت المدرسة والمسجد وكل مؤسسات التنشئة، كان لها الأثر الكبير في خلق فراغ سياسي لدى أجيال صغيرة في السن وكبيرة الحضور الديموغرافي من الجزائريين /الشباب / الذين تربوا في وسط معادي للتعددية والحوار السياسي والحزبية. فراغ سياسي ومعاداة للاختلاف والتنوع، كان أول المستفيدين منه بعد الإعلان عن الاعتراف بتعدد الأحزاب الكثير من القوى السياسية المعادية للديموقراطية رغم استفادتها القصوى من التعددية المعلن عنها في نهاية الثمانينات بعد الحركة الاحتجاجية العنيفة التي عرفتها الجزائر في أكتوبر 1988 والتي تميزت بحضور قوي لشباب المدن وأحيائها الشعبية.

بمجرد المصادقة على دستور 1989 المنظم للتعددية الحزبية – وحتى قبله بالنسبة للتجمع من اجل الثقافة والديموقراطية (10) – بادرت الكثير من القوى السياسية والشخصيات إلى تكوين أحزاب سياسية مستغلة في ذلك التسامح الكبير الذي ميـز قانون الأحزاب –1990– ليتجاوز عددها الخمسين حزبا في أقل من سنـتين. قانون تم إعادة النظر فيه جزئيا في بداية النصف الثاني من التسعينيات/6مارس 1997/ في اتجاه تضييق أكثر بعد فشل التجربة الانتخابية

في 1992/1991 وفوز التيارات الإسلامية الجذرية فيها. علما بان التشدد الرسمي حيال الظاهرة الحزبية لم يكن بفعل القوانين المنظمة للعمل السياسي فقط، بل جراء ممارسات إدارية وسياسية كثيرة اعتمدت على قراءة أمنية للنص القانوني المنظم لحالة الطوارئ المطبق منذ 1992.

... وتحديات الحاضر

إن التجربة الحزبية الجزائرية ورغم قصر عمرها حتى الآن جديرة بالدراسة والاهتمام بها على الأقل من زاوية الظروف الصعبة والمعقدة التي تمت فيها من جراء ارتباطها بالأزمة المتعددة الأشكال التي رافقتها، فقد عرفت الجزائر خلال هذه الفترة حالة من العنف السياسي قل نظيرها، كانت العائق الفعلي أمام أي عمل سياسي تعددي بشروطه ومستلزماته العادية، كعقد اللقاءات الشعبية وحضور الاجتماعات والتعبير الحر عن الرأي وحتى الحفاظ على أرشيف صور المناضلين وملفاتهم في مقرات الأحزاب (11) ... الخ، كما تميزت هذه الفترة بحالة أزمة سياسية مست كل المستويات بما فيها المركزية والعليا كرئاسة الجمهورية، بعد تنحية الرئيس الشاذلي بن جديد وتعيين الرئاسة الجماعية تحت قيادة محمد بوضياف الذي اغتيل على المباشر تقريبا بعد أقل من ستة اشهر من تعيينه على رأس المجلس الأعلى للدولة/جوان 1992، الهيئة الجماعية المعينة التي عوضت الرئيس الشاذلي بن جديد.

الأزمة السياسية التي لم تمس المؤسسات المركزية كالرئاسة والحكومة (12) فقط بل مست الهياكل الإدارية المحلية الممثلة للدولة كالمجالس الشعبية البلدية التي حلت وعوضت بمند وبيات تنفيذية معينة. مراكز القرار المحلية الأخرى كالولاية والدائرة.. عرفت تذبذبا كبيرا في تسييرها بل وشلل في الكثير من المناطق التي عرفت عمليات إرهابية واسعة كمنطقة الوسط والشمال الشرقي والغرب.

الوضع السياسي والأمني بكل تداعياته المؤسساتية لم يكن العائق الوحيد، رغم أهميته أمام التجربة الحزبية التعددية في الجزائر، كما أن الإرث السياسي للمؤسسات والثقافة السياسية السائدة وحتى خصائص التنشئة الاجتماعية -السياسية ورغم أهميتها في فهم السلوكيات السياسية للمواطن الجزائري، لم تكن هي الأسباب الوحيدة لتفسير خصائص التجربة الحزبية التعددية التي عاشتها الجزائر منذ بداية التسعينيات.

الوضع الاقتصادي -الاجتماعي هو الآخر يمكن أن يكون قاعدة لتفسير المآل الذي وصلته التجربة ككل، رغم قصر مدتها ونقاط الضعف التي ميزتها في الأصل. فعلا فقد تزامن انطلاق التجربة هنا كذلك مع أزمة اقتصادية خانقة، وصلت إلى حد توقف الدولة الجزائرية عن الوفاء بالتزاماتها الدولية ودفع أقساط فوائد ديونها الخارجية، مما فرض عليها الدخول في مفاوضات لإعادة الجدولة مع المؤسسات الدولية والدول المانحة، واتخاذ إجراءات مالية واقتصادية قاسية، كان من نتائجها المباشرة فيما يخص موضوع الدراسة، هشاشة أكثر،

اقتصادية واجتماعية للفئات الوسطى، القاعدة الاجتماعية الأساسية لهذه الظاهرة الحزبية التعددية التي عرفتها الجزائر ابتدءا من بداية التسعينيات. علما بان جزءا هاما من هذه الفئات خاصة الحضرية والمؤهلة منها كإطارات التسيير في القطاع الصناعي والإداري وكل الفئات المرتبطة بقطاع الخدمات الأخرى، قد تطورت كميًا، زاد عددها وتعاظمت أدوارها مع التجربة التنموية التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال. وهي التجربة التي وصلت إلى مأزق فعلي ابتدءًا من نهاية الثمانينيات، مما جعل هذه الفئات المرتبطة بها في وضع اقتصادي واجتماعي وحتى رمزي أكثر من حرج.

الفئات الوسطى في الجزائر والفئات المتعلمة منها على وجه الخصوص التي تعيش وضعا ثقافيا خاصا، زيادة على هذا الواقع الاقتصادي -الاجتماعي الصعب، أثر سلبا على أدائها وأدوارها الاجتماعية داخل المجتمع، فالانقسامية اللغوية وحتى القيمية التي تعيشها بين معرب ديني أو شبه ديني وبين مفرنس مدعي للعصرية، ساهمت بشكل قوي في منح طابع إيديولوجي للصراعات السياسية والحياة الحزبية التي عرفتها الجزائر بعد الإعلان عن التعددية، فبدل الصراع السياسي البرامجي والتنافس على كسب القواعد الاجتماعية وطرح القضايا الحادة التي كان ولا يزال يتخبط فيها المجتمع الجزائري، ساد الطرح الإيديولوجي -القيمي حول قضايا الهوية، اللغة والدين في الغالب الأعم من خلال طرح موغل في السلفية والانكفاء حول الأنا -الثقافي المحلي طرح إيديولوجي ساعد عليه تكوين أحزاب على أسس دينية وثقافوية واضحة. Culturaliste. سيطرت لأسباب موضوعية على الساحة السياسية.

الحزب والحركة الاجتماعية

القراءة التي نقترحها ضمن هذا الجزء الثاني من الدراسة حول الظاهرة الحزبية في الجزائر لتفسير الشكل الذي أخذته بعد الإعلان عن التعددية، نقاط القوة والضعف التي ظهرت بها وعليها، النتائج التي حققتها بعض الأحزاب دون الأخرى في مختلف الاستحقاقات الانتخابية التي نظمت ابتدءا من بداية التسعينيات في الجزائر، مستوى التأييد الشعبي الذي حققته بعض الأحزاب والضعف الذي بدت عليه الأغلبية في علاقاتها بالمجتمع لدرجة اندثارها. كلها أسئلة يمكن الإجابة عنها من خلال هذا الربط الذي نقترحه بين الحزب كمؤسسة سياسية، ادوار ووظائف والحركات الاجتماعية الفاعلة التي ميزت المجتمع الجزائري خلال العقدين الماضيين. فالمشهد السياسي الجزائري لما بعد التعددية احتكرته وسيطرت عليه تلك الأحزاب التي استطاعت الارتباط بهذه الحركات كليا أو جزئيا وطنيا أو جهويا. على العكس فقد فشلت أحزاب كثيرة من مختلف ألوان الطيف السياسي والفكري في البروز كقوة سياسية فاعلة، بعد أن فشلت في ربط علاقات مع هذه الحركات الاجتماعية الفاعلة التي برزت في الجزائر خلال الفترة التاريخية.

بالفعل فقد شهدت الجزائر ابتدءًا من النصف الثاني للثمانينيات على وجه الخصوص، بروز حركات اجتماعية قوية، تميزت بعدة خصائص من بينها تمركزها في المدن الكبرى وأحيائها الشعبية تحديدا. كما تميزت بدور الشباب (من الذكور) الرئيسي فيها والطابع الكلي للمطالب التي طرحتها وشموليتها ، كما يمكن أن نضيف العنف الجزئي وطابعه الرمزي في الغالب إلى خصائص هذه الحركات الاجتماعية. ضعف تنظيمها بل عفويتها وتكراريتها الكبيرة هي من الصفات الأخرى التي يمكن الحديث عنها عند القيام بأي وصف لهذه الحركات الاجتماعية التي يمكن التمييز بين شكلين رئيسين لها ، الحركة الاجتماعية الشعبية والحركة الاجتماعية الثقافية.

الحركة الاجتماعية الشعبية والتيار الإسلامي الجذري

تمكن التيار الإسلامي الجذري والسلفي ممثلا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ من"ركوب" الحركة الاجتماعية الشعبية مباشرة بعد الاعتراف بالحزب قانونيا وحتَى قبل ذلك، مانحا إياها خصائص وصفات لم تكن تملكها في الأصل مثل السلفية التي غطت مطالبها وطابعها القيمي المعادي للمرأة وبعض مظاهر التقدم والعصرنة المرتبطة بها كامرأة، مثل خروجها السافر وعملها خارج البيت ودخولها الفضاءات الاجتماعية العامة.

مع العلم أن التيار الإسلامي الجذري الذي ركب هذه الحركة الاجتماعية الشعبية وهي في قمة عنفوانها وقوتها لم يقم بأي مجهود لإصلاحها ، مكتفيا بركوبها واستغلال قوة دفعها الكبيرة هذه التي تفسر نتائج الانتخابات الباهرة التي حققها التيار الإسلامي الجذري، فالجبهة الإسلامية للإنقاذ من هذه الزاوية ليست حزبا فقط، بل هي كذلك تعبير قوي عن هذه الحركة الاجتماعية الشعبية التي ركبتها دون غيرها من الأحزاب.

هذه العلاقة الخاصة التي استطاع التيار الإسلامي الجذري والسلفي من ربطها مع الحركة الاجتماعية الشعبية، فشلت أحزاب أخرى بما فيها الدينية، كحركة مجتمع السلم، حمس /الأخوان المسلمون / أو النهضة -الإصلاح أن تقوم بها. كما فشلت الأحزاب الوطنية وحتى اليسارية من ركوب هذه الحركات الاجتماعية أو حتى أن يكون لها تأثير في توجيهها بل كانت ضحيتها ، بعد الركوب الذي قامت به التيارات العنيفة لها (14). الخصائص السوسيولوجية التي تميز هذه الأحزاب واستراتيجياتها السياسية هي التي تفسر وبقوة إمكانية حصول هذا اللقاء بينها وبين هذه الحركة الاجتماعية الشعبية، لقاء لم يحصل لا بالنسبة لأحزاب التيار الوطني /جبهة التحرير/ التي اختارت استراتيجية خدمة السلطة القائمة منذ الاستقلال، وتبرير سياستها ومنحها الشرعية التاريخية المطلوبة، مثلها مثل حركة مجتمع السلم التي طورت استراتيجية اندماجية وقبول بالأمر الواقع كنتيجة منطقية للسيطرة التي تفرضها الفئات الوسطى المتعلمة وبعض الفئات الميسورة كالتجار والمقاولين داخلها. الأحزاب اليسارية التي غلب عليها الطابع النخبوي وسيطرة الفئات الوسطى المتعلمة والمؤهلة لم تنجح هي الأخرى في ربط أي علاقات مع هذه الحركات الاجتماعية الشعبية بخصائصها الجديدة التي تكلمنا عن

البعض عنها، رغم حضورها النقابي والعمالي التقليدي والقديم ضمن الحركات الاجتماعية الكلاسيكية، كالحركة العمالية والنقابية وحتى النسوية جزئيا.

الحركة الاجتماعية الثقافية.. من الحزب إلى حركة العروش

على عكس الحركة الاجتماعية الشعبية ذات الحضور الوطني التي ركبت - بضم الراء - من قبل التيار الديني السلفي والجذري، استطاع التيار الأمازيغي من ربط علاقات خاصة مع الحركة الاجتماعية الثقافية محليا (منطقة القبائل). علما بأننا أمام حركة اجتماعية تتميز بعدة خصائص بالمقارنة مع الحركة الاجتماعية الشعبية. فإذا كانت هذه الأخيرة تتميز بطابعها الوطني، فإن الحركة الاجتماعية الثقافية لم تستطع من تجاوز طابعها المحلي (منطقة القبائل) إلا في استثناءات قليلة جدا بمناسبة طرح الأحزاب السياسية الممثلة لها والمعبرة عنها (جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديموقراطية) لمطالب سياسية أوسع كقضية الديموقراطية وحقوق الإنسان والمرأة والاحتجاج ضد تزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها (15).

من الخصائص الأخرى التي تميز نوعيا الحركة الاجتماعية الأمازيغية، طابعها المنظم والدور الكبير جدا الذي يلعبه في تأطيرها الحزب، والجمعية كفاعلين جماعيين عكس الحركة الاجتماعية الشعبية التي تعرف بطابعها غير المنظم. دور المثقفين والمتعلمين وحتى الفنانين والمطربين ضمن هذه الحركة جهويا هي من الخصائص التي تعرف بها الحركة الاجتماعية الثقافية الأمازيغية بالمقارنة مع الحركة الاجتماعية الشعبية. بالفعل فقد أنتجت المنطقة، رغم طابعها الريفي والجبلي، نخب متنوعة سياسية، نقابية وعلمية، وحتى صناعية لاحقا، كنتيجة منطقية لاستفادتها وأبنائها من المدرسة الفرنسية مبكرا، حتى بالمقارنة مع بعض المدن في الجزائر، كما كانت استفادة أبناء منطقة القبائل الفقيرة وذات الكثافة البشرية العالية، كبيرة هي الأخرى من الهجرة إلى العمل بفرنسا والكثير من المدن الجزائرية داخل التراب الوطنية والعاصمة القريبة من المنطقة على وجه الخصوص. وهي الهجرة التي كانت عامل تغيير هام داخل هذا المجتمع القبائلي الريفي والمحافظ، سمحت بتكوين نخب ونقل أفكار وأشكال تنظيمية كانت وراء بروز المطلب الأمازيغي منذ النصف الثاني من القرن الماضي أثناء الحركة الوطنية التي ساهم فيها أبناء المنطقة بقوة وفي جميع المجالات (16).

مأزق الحركات الاجتماعية وتداعياته الحزبية.

فشل الكثير من الأحزاب السياسية الجزائرية في ربط أي علاقة مع الحركات الاجتماعية الفاعلة، قضية تستحق أكثر من دراسة لأهميتها العملية والنظرية ولتداعياتها الكبيرة على المجتمع الجزائري ونظامه السياسي ونخبه وحتى أمنه واستقراره. صعوبة القضية المطروحة لن تمنعنا من اقتراح فرضيات تفسيرية لهذه العلاقة الخاصة التي تمكنت بعض

الأحزاب من القيام بها مع هذه الحركات الاجتماعية، في حين فشلت الأخرى أو لم تحاول أصلا ربط أي علاقة مع هذه الحركات التي تحولت إلى المحرك الرئيسي للمجتمع ومصدر كل أنواع التغيير خلال فترة طويلة نسبيا من تاريخ الجزائر السياسي. لنحاول في المرحلة الأخيرة من هذه الدراسة التطرق إلى تداعيات المأزق السياسي الذي وصلته هذه الحركات الاجتماعية بشكليها الشعبي الأمازيغي ونتائجه الوخيمة حتى الآن على هذه الأحزاب التي مثلت قوة سياسية كبيرة خلال فترة من تاريخ التعددية الجزائرية.

لابد أن نعرف في الأول، أن التيار الديني السلفي ممثلا في بعض تيارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يقم بربط علاقات متينة، في البدء مع الحركة الاجتماعية الشعبية التي ظهرت بقوة في المدن الجزائرية بدءا من الثمانينات، فقد نظر زعماء هذا التيار إلى هذه الحركات نظرة فيها الكثير من الريبة والتشكيك لها باعتبارها حركات مطلبية دنيوية قادتها جماهير شباب المدن من"الدهماء" و" السوقة" ، كما وصفتهم هذه اللغة التراثية التي يتحدثها التيار السلفي.

كان لابد من انتظار مرحلة ما بعد أكتوبر1988 مباشرة حتى يكتشف بعض زعماء التيار السلفي - يمكن عد علي بلحاج أحسن عينة ممثلة لهم، ليس على مستوى الجيل فقط، بل حتى الجوانب الفكرية والمسار الشخصي - قوة هذه الحركات الاحتجاجية وعنفوانها والتي كانت في المقابل تفتقر، لقوة التنظيم ووضوح الاستراتيجية لدرجة يمكن أن يطلق عليها صفة حركات اجتماعية في حالة «خام». فقد شهدت الكثير من المدن الجزائرية (18) خلال هذه الفترة – الثمانينيات – الكثير من الحركات الاحتجاجية من اجل المطالبة بالعديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية، في هذه الفترة التي بدأت تلوح فيها أزمة النظام الاقتصادي والاجتماعي الجزائري المركزي المعتمد على الدولة الوطنية والريع النفطي.

طرحت هذه الحركات الاحتجاجية مسألة البطالة والسكن وشروط الحياة في المدينة والحي الشعبي، كما طرحت قضايا التسيير السياسي ودور الأجهزة الإدارية والأمنية ومسألة الفروق الاجتماعية التي بدأت في البروز داخل المجتمع الجزائري الذي تبنت الكثير من قواه الاجتماعية والشعبية تاريخيا، ثقافة سياسية تؤمن بقيم المساواة وترفض كل أنواع الفروق من خلال طرح، يتسم بالكثير من الجذرية من حيث الشكل وأدوات التعبير. ثقافة مستمدة دون شك من خصائص التاريخ الاقتصادي – الاجتماعي والسياسي للمجتمع الجزائري الذي تميز بظاهرة الاستعمار الاستيطاني الطويل وثورة التحرير.

لخصت هذه الحركات الاحتجاجية مطالبها في «الحقرة» (19) للتنديد بها ورفضها كسلوك بين المواطنين أنفسهم وبينهم وبين مختلف مؤسسات الدولة من خلال طرح جذري يمكن عده من بين صفات هذه الحركات المطلبية والاحتجاجية، فقد ساد منطق الفعل المباشر ولغته على هذه الحركات القابلة للتكرار والانتقال من مكان لآخر في تشابه كبير على شكل موجات احتجاجية قابلة للانتقال بالعدوى (20). هذه الصفات هي التي تكون قد استهوت زعماء التيار السلفي الجذري، عندما فكروا في عملية ركوب هذه الحركات وتأطيرها من

خلال منحها خطابا دينيا وقيميا لم يكن موجودا لديها في الأصل. لتوجه هذه الحركات في عمل عدائي ليس ضد الدولة الوطنية ومؤسساتها التي وصفت بالطاغوت بل ضد الكثير من الفئات الاجتماعية التي ألصقت تهم التغريب بها والابتعاد عن القيم والممارسات الدينية الصحيحة، كما وجهت هذه الحركات ضد المرأة العاملة والطالبة والموظفة التي اتهمت بالسفور والمساهمة في المس بما سمي قيم وثوابت المجتمع (21).

التشابه في قيم الثقافة الجذرية والمنحدرات الاجتماعية بين قيادات الاتجاه السلفي الجذري الذي عبرت عنه الجبهة الإسلامية للإنقاذ جزئيا وهذه الحركات الاحتجاجية، قد يكون من عوامل تفسير عملية الركوب التي استطاع القيام بها تيار الإسلام السياسي الجذري للحركة الاجتماعية الشعبية على خلاف التيارات السياسية الأخرى بما فيها الدينية. وهو التيار الذي اكتفى بالاستفادة من قوة دفع هذه الحركة وهي في حالة صعود، دون القيام بأي عمل فكري إصلاحي مركزا في أحسن الحالات على نوع من التدين الشكلي والسطحي لدى هذه القواعد الواسعة التي أطرتها هذه الحركات الاحتجاجية، داخل الفضاءات الحضرية على وجه الخصوص، فالإسلام السياسي الجذري بركوبه هذه الحركات الاجتماعية الحضرية تحول إلى ظاهرة حضرية في المقام الأول، حتى على حساب الأحزاب الأخرى كجبهة التحرير التي أبعدت من المدن لتتقوقع حول بعض الفضاءات التقليدية لها في الريف والهضاب العليا وكبار السن من الجزائريين (22).

نتيجة لهذا العلاقة الخاصة التي استطاعت أن تربطها بهذه الحركات الاجتماعية الفاعلة، حققت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نتائج سياسية كبيرة في كل الانتخابات التي دخلتها بدءا من الانتخابات البلدية التي فازت بأغلبية مجالسها /انتخابات جوان 1990 /، كما فازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي في الدور الأول من الانتخابات، قبل أن تلغى النتائج في بداية جانفي 1992 وتحل الجبهة بعد ذلك. كل هذه النتائج الانتخابية حققتها الجبهة دون أن تنظم مؤتمرا واحدا وبعد أقل من سنتين من الاعتراف القانوني بها وفي مواجهة أحزاب متعددة ذات حضور تاريخي قديم نسبيا كجبهة التحرير الوطني وجبهة القوى الاشتراكية والعديد من الأحزاب الأخرى الجديدة التي لم يستهلكها أي تسيير سياسي قديم، بما فيها أحزاب التيار الديني نفسها القريبة من حركة الإخوان المسلمين كحركة مجتمع السلم والإصلاح الوطني، النهضة سابقا قبل الانشقاق الذي عرفته.

حالة العنف التي خلقتها دعوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ، لإضراب وطني عام للاحتجاج ضد قانون الانتخابات المقترح في بداية ربيع 1990 (23)، أخذت بسرعة منحى تمرديًا بعد عدة أيام فقط من الإعلان عنه، بعد سيطرت التيارات الجذرية على تنظيمه الفعلي بل ولجوء بعض هذه القيادات إلى العمل العسكري المسلح ضد المؤسسة العسكرية، ناهيك على التجاوزات اللفظية التي ميزت الحملة الانتخابية (24) فيما بعد مما جعل الجبهة والكثير من قياداتها تبدو كمن يقوم بعملية استعداء للدولة ومؤسساتها والكثير من القوى الاجتماعية،

بل وحتى لقوى دولية.. كلها شروط ساعدت على تأزم الوضع السياسي والأمني وانفجار قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ نفسها التي وجد جزء كبير منها نفسه في السجن بعد ذلك.

بالطبع لايمكن تحميل كل المسؤوليات، فيما آلت إليه الأوضاع إلى قيادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي بدت في صورة الفارس المبتدئ الذي ركب حصانا جامحا لم يتمكن من السيطرة عليه وتوجيهه الوجهة المطلوبة. فقد توفرت عدة شروط أخرى سهلت الانزلاقات الكبيرة التي حصلت من بينها محاولات الاستعمال التي تمت من أكثر من طرف رسمي وغير رسمي لهذه الأوضاع ولقوة دفع هذه الحركة الاجتماعية، في تصفية حسابات داخل وخارج النظام السياسي الجزائري الذي كان يشكو خلال هذه الفترة من حالة تصدع كبيرة جدا أثرت سلبا على سيره العادي في كل المجالات تقريبا لعملية الانتقال السياسي من الأحادية نحو التعددية التي انطلق فيها وهو في حالة ضعف وتفكك كبيرين وعلى مختلف الأصعدة.

المأزق الفعلي الذي وصلته هذه الحركات الاجتماعية بالشكل العنيف والسلفي الذي ظهرت به بعد ركوبها من قبل التيار الإسلامي الجذري، يشبه في بعض مظاهره المأزق الذي وصلته الحركة الاجتماعية الثقافية نفسها عدة سنوات بعد، حتى ونحن نعرف الفروق النوعية الموجودة بين الحركتين، خاصة تلك المرتبطة بالتأطير والتنظيم اللذان يميزان الحركة الاجتماعية الثقافية الأمازيغية محليا. هذه الحركة التي فشلت النخب المتحدثة باسمها ومن خلال العدد الكبير من الجمعيات والأحزاب المعبرة عنها لمدة أكثر من نصف قرن (حزب جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديموقراطية) من الوصول إلى تحقيق المطالب التقليدية للحركة (الاعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية ووطنية بالإضافة إلى الخصوصيات الثقافية الأخرى).

هذا الفشل التاريخي في تحقيق مطالب أبناء المنطقة الذي يجب أن يربط بخصائص المنطقة ككل والتحولات التي عرفتها خلال نفس الفترة وحتى موقعها الجغرافي القريب من العاصمة، وهي المدينة التي قامت بعملية جذب كبيرة للنخب السياسية المركزية الموجودة على رأس قيادات الأحزاب التي فضلتها عن جبال ومداشر المنطقة التي تغيرت من حيث تركيبتها الديموغرافية في نفس الوقت، فلم تعد القرية القبائلية التقليدية تقتصر على سكانها من الأطفال، النساء والشيوخ، كما كان الحال في السابق، فقد زاحم فئات السن هذه أبناء القرية من الشباب والرجال بعد فشلهم في مغادرتها جراء الأزمة الاقتصادية وغلق الحدود الفرنسية والأوروبية عموما أمام هذه الهجرة التقليدية لأبناء المنطقة (25).

فقد عرفت المنطقة آثار الأزمة الاقتصادية ككل مناطق الجزائر الأخرى وهي التي تعود أبناؤها على الهجرة الفردية والجماعية كحل اقتصادي تاريخي من هذه القرى والمداشر الجبلية الفقيرة والمكتظة سكانيا. هجرة الشباب خارج المنطقة التي لم تعد واردة لأسباب أخرى هذه المرة ذات صلة بالانتشار الكبير الذي حققه التعليم العمومي في المنطقة، فلم تصل المدرسة

والثانوية ومراكز التكوين فقط إلى جبال المنطقة بل وصلت الجامعة هي الأخرى، مما زاد في استقرار الطالب والتلميذ الثانوي بالإضافة إلى البطال في هذه القرى والمداشر المكتظة سكانيا والمتعودة على العيش على وتيرة الطفل، المرأة والشيخ الكبير في السن.

فراغ سياسي من جهة، نتيجة الهجرة التي قامت بها النخب المركزية نحو مركز القرار، مدينة الجزائر العاصمة واكتظاظ بشري متنوع تقوده أجيال من الشباب العاطل عن العمل المتعلم والمسيس نتيجة مشاركته منذ الصغر في الكثير من الحركات الاحتجاجية التي عاشتها المنطقة، في مواجهة أجيال من النخب السياسية الحزبية التي فضلت الابتعاد عن المنطقة وتسييرها من بعيد (26). تحصل هذه المواجهة بين الأجيال في السياسية في وقت تراوح القضية بمطالبها التاريخية مكانها في نفس المدة الذي قرر فيه حزب التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية المشاركة في الحكومة وتأييد الرئيس الجديد عبد العزيز بوتفليقة، بعد أن فاز بالانتخابات الرئاسية في أفريل 1999، وهي الانتخابات التي انسحب منها مع بقية المترشحين بما فيهم حسين آيت احمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية المنافس القوي وابن المنطقة، ساعات قبل بدء عمليات الانتخاب، ليؤكد الحزبان وقياداتهما الصورة التي التصقت بهما، الصراع من أجل زعامة المنطقة وعدم الاتفاق، مهما كان الأمر حتى على حساب المطالب التاريخية إن اقتضى الأمر. هذا الصراع الذي أكدته الأحداث فيما بعد وتجسد في المواقف المختلفة من الانتخابات والكثير من مشاريع الحلول والاتصالات التي تمت مع السلطات الرسمية محليا ووطنيا. فكانت النتيجة أن أبعد الحزبان من المجالس المنتخبة محليا ووطنيا (البرلمان بغرفتيه) وتقلص نفوذهما السياسي وعرفا الكثير من الانشقاقات داخلهما (27).

المواجهات لم تحافظ على طابعها السياسي، بل سرعان ما تحولت إلى مواجهات عنيفة بين المواطنين وقوات الدرك الوطني لتخرج من نطاق المنطقة بعد الدعوة إلى مسيرات وإضرابات وطنية تحت قيادة شكل جديد من التنظيمات سميت تارة بحركة «العروش» وتارة أخرى بـ «حركة المواطنة»، عادت بالحركة الاجتماعية الثقافية إلى مرحلة الفعل المباشر وما قبل- الحزب والجمعية التي اشتهرت بها الحركة الاجتماعية بالمنطقة، فقد تكونت هذه الحركة على شكل لجان شعبية للقرى والأحياء، تحت قيادة جيل جديد من النشطاء السياسيين الذين لا يملكون من التجربة السياسية والاجتماعية إلا ما عرفوه وتعلموه داخل حيز المنطقة الجغرافي، في ظل أزمة الدولة الوطنية، مؤسساتها وأدوارها المعروفة في مختلف المجالات الاقتصادية، الاجتماعية.. الخ، عكس الجيل الأقدم الذي كان أكثر وطنية في تجربته وعلاقاته. جيل ركز في شعاراته وسلوكياته على عودة بعيدة إلى الوراء لما تصوره انه تاريخ المنطقة وديمقراطيتها الأصيلة المجسدة في نظام «تاجماعت» القروي (28).

بدل أحزاب وجمعيات ومثقفين عصريين ينادون بالديموقراطية وحقوق الإنسان بل وحتى العلمانية وجدت الحركة الاجتماعية الثقافية نفسها تحت قيادة جيل يرفض حضور المرأة في

تجمعاته وينادي بالعودة إلى أساطير تاريخية متمحورة حول الخصوصيات الثقافية وحتى الإثنية للمنطقة وأبنائها، في مواجهة واضحة للأبعاد الوطنية، منطلقة في البداية من المطالبة بخروج قوات الدرك الوطني المتهمة بإطلاق النار على المتظاهرين ومقاطعة الانتخابات المحلية، والتشريعية /2002/ ورفض تسديد فواتير الكهرباء ومستحقات ضرائب التجار وأصحاب المهن والنشاطات الحرة.. الخ، وكأن جو الأزمة الاقتصادية -الاجتماعية التي تعيشها الدولة الوطنية في ظل العولمة المهيمن، قد ولد حالة عودة قوية إلى الثقافي والإثني المحلي، لدى هذه الحركة الاجتماعية التي حافظت على حضور تاريخي طويل وكانت لوقت قريب نموذجًا في تنظيمها العصري وشعاراتها.

كخلاصة جزئية يمكن القول أن هذه الأحزاب السياسية المختلفة من حيث مشاربها السياسية والعقائدية استفادت من علاقاتها بالحركات الاجتماعية في الجزائر عندما كانت في حالة صعود، فحققت النتائج الكبيرة والباهرة كحضور انتخابي وشعبي، مما جعلها تتحول إلى أقطاب فعلية داخل الفضاء السياسي الوطني.

عوامل عدة يمكن نعدّ على رأسها أزمة النظام السياسي الوطني (29) نفسه الذي اهتزت قواعد تسييره ومؤسساته المركزية والمحلية ولم يعد قادرا على العمل كمركز قرار، وظرف الأزمة الاقتصادي والاجتماعي الذي قلص كثيرا من حدود التفاوض الاجتماعي-الاقتصادي، وصراع النخب والأجيال بثقافتها السياسية وتجربتها، لم تجعل هذه العلاقة التي أقامتها هذه الأحزاب مع الحركات الاجتماعية بمختلف خصائصها لصالحها دائما. فقد فشلت هذه الأحزاب بنخبها وقياداتها في توجيه هذه الحركات والاستفادة منها وهي في حالة صعود وقوة لتحقيق مطالب جزئية والقبول بمبدإ الصراع -التفاوض، مفضلة منطق هذه الحركات الشمولي المبني على خلق حالة الاستعداء العام محليا ووطنيا بالتركيز على المغالبة فقط، تحت تأثير الثقافة السياسية الشعبية السائدة الجذرية والمساواتية (30)، لتكون خسارة الأحزاب أكبر بعد تقلص دور هذه الحركات ولجوء بعض تياراتها للعنف والمواجهة الدائمة التي خلقتها مع فئات واسعة من المجتمع ومؤسسات الدولة الوطنية. فهل يعبر هذا المأزق الذي وصلته هذه الحركات الاجتماعية في الجزائر، والذي عبرت عنه بعض الأحزاب جزئيا على أن «عصر الجماهير» وحلولها الجماعية الثورية قد ولى ولم يبق إلا حل... الخلاص الفردي والجماعات المحدودة العدد في أحسن الأحوال، الذي يجب أن تتكيف معه الأحزاب لتتحول إلى أحزاب – إطارات أقرب لعمل الجماعات الضاغطة ؟

الانتخابات السياسية في الجزائر :
هل تعكس انقسامية النخبة الحزبية ؟

ما هي خصائص النخب السياسية والفئات الاجتماعية التي اهتمت بالعمل السياسي بعد الإعلان عن التعددية السياسية في الجزائر في نهاية الثمانينات ؟ وهل هي نفس الفئات والنخب التي كانت تحتكر العمل السياسي في ظل الأحادية منذ الاستقلال على وجه الخصوص ؟ بمعنى آخر هل هناك عملية إنتاج نخبة جديدة أقتحمت العمل السياسي مع التعددية والأهم من ذلك، هل يمكن للانتخابات السياسية التي عرفتها الجزائر قبل وبعد التعددية أن تكون وسيلة للتعرف على هذه الفئات الاجتماعية، النخب السياسية وميزان القوى السياسي فيما بينها داخل وخارج التنظيمات السياسية التي عبرت من خلالها في مختلف المراحل السياسية ؟ مما قد يساعدنا على التعرف على التركيبة البشرية للأحزاب السياسية في الجزائر وقواعدها الاجتماعية بعد التعددية وقبلها عندما كان الأمر يتعلق بالحزب الواحد، . هذا العمل الذي لايمكن القيام به إلا بعد التعرف على خصائص النظام السياسي الجزائري التي يأتي على رأسها ما سميناه بالقطاعية التي تميزه وهياكله كانعكاس للانقسامية (1) التي تعرفها النخب في الميادين الثقافية واللغوية وحتى القيمية.

بالطبع قد تكون الانتخابات (2) وبالتالي النخب التي اهتمت بها أو استعملتها كوسيلة واستراتيجية في العمل السياسي، مؤشر يمكن من خلاله التعرف على ميزان القوى السياسي العام بين مجموع النخب المنتخبة أو المعينة وبالتالي المؤسسات المكونة للدولة في الجزائرٍ، باعتبار أن النخب السياسية المنتخبة والمؤسسات المتواجدة ضمنها لا تكون إلا جزءًا بسيطا من مجموع المؤسسات السياسية الكلية التي لازال فيها سيطرة واضحة للعسكري على حساب المدني، عندما يتعلق الأمر بالخيارات الاستراتيجية والسياسية العامة، مع نوع من التفويض لهذا ا لسياسي، الاقتصادي والإداري عندما يتعلق الأمر بالتسيير اليومي.

في الوقت الذي يحتفظ فيه العسكري بالكلمة الأخيرة في الكثير من القضايا الهامة وحتى تلك المتعلقة بالتعيينات في المناصب السياسية وغير السياسية المختلفة، التي لايمكن أن تتم دون موافقة من صاحب القرار العسكري الأمني الذي عادة ما يستعمل الأدوات الإدارية والسياسية الشكلية لتبليغ رأيه، مما يزيد في غموض دراسة عملية اتخاذ القرار في ظل النظام السياسي الذي يتميز بهذه الخصوصية في التوليف بين السياسي والعسكري حيّرت الكثير من المهتمين بدراسته وتصنيفه وحتى المتعاملين معه من جراء هذه الازدواجية بين الظاهر السياسي، الإداري والمؤسساتي والباطن العسكري الأمني، التي تتراوح قوة مؤسسته، حضوره وبروزه حسب نوعية القرار والمرحلة وغيرها من المعطيات الأخرى الغير مدروسة حتى الآن والمسكوت عنها في الغالب.

النظام السياسي الجزائري بين الانقسامية والقطاعية

للتعرف على الفئات الاجتماعية التي ارتبطت بالعملية الانتخابية في ظل الأحادية اللتي ميزت النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال وحتى نهاية الثمانينات، يبدو لنا من الضروري، انه لا مفر من التعرف على خصوصيات النظام السياسي الجزائري التي من دونها لايمكن فهم الخصوصيات السوسيولوجية للقوى الاجتماعية والسياسية التي نجدها أكثر ارتباطا بالعملية الانتخابية والابتعاد الملاحظ عن نفس العملية الذي يميز سلوك قوى اجتماعية أخرى.

إن نوعية الاستعمار الاستيطاني الطويل الذي تعرضت له الجزائر وعمليات الهدم والتفكيك التي تعرضت لها البنية الاجتماعية الاقتصادية الثقافية التقليدية، أنتجت عدة ظواهر وتشوهات لازمت المجتمع الجزائري منذ ذلك الحين كنتيجة منطقية لهذه الخصوصية التاريخية التي عادة ما تهمل في عمليات التحليل المختلفة من حيث النتائج العديدة المترتبة عنها كعملية تاريخية معقدة وذات إفرازات متنوعة طويلة المدى، أعيد إنتاجها في بعض الأحيان بعد مرحلة الاستقلال.

من ضمن هذه الإفرازات، ذلك الفقر الثقافي الذي يمكن قياسه من خلال انعدام وضعف دور مؤسسات إنتاج وإعادة الإنتاج العلمي والثقافي كمراكز التكوين العلمي التقليدي منها والعصري وطابعها الكلونيالي في حالة وجودها الذي يمكن تلمسه من خلال ضعف إنتاجها الكمي وطابعه الاستعماري المبني أساسا على التمييز العرقي والاجتماعي بين الأقلية الاستعمارية ذات الأصول الأوروبية التي احتلت مواقع نخبوية وعلى جميع الأصعدة في مواجهة الأغلبية الساحقة من الأهالي الذين تعرضوا إلى عملية تهميش تاريخية منظمة استعملت فيها مختلف الأدوات، بما فيها تلك المتعلقة بالمجال التربوي والثقافي الذي كانت استفادة الجزائريين منها تتميز بضعفها الكمي والمتأخر تاريخيا (3)، دون نسيان لأبعادها النوعية القيمية الأخرى - محتوى البرامج - واللغوية على وجه الخصوص، مما جعلها تساهم بقوة في إنتاج تلك الانقسامية التي تميز عمليات إنتاج النخب الثقافية

والعلمية متخذة من الشرخ اللغوي معرب /مفرنس قاعدة التقسيم الأساسية والأكثر بروزا والتي تتمفصل حولها أغلبية الصراعات الأخرى، متخذة طابعا ثقافويا في نهاية المطاف وهو ما يعطي حسب رأينا ذلك الطابع الإيديولوجي العقائدي للصراعات في الجزائر على حساب المستويات الأخرى الأقل حضورا.

الانقسامية هذه التي ميزت عملية إنتاج النخب على ضعفها من قبل مؤسسات ثقافية وعلمية متوازية في الغالب، ساهمت بقوة في ضعف تأثيرها الاجتماعي كنخبة وهو ما يمكن التأكد منه بسهولة قبل وبعد الاستقلال لدرجة تحول هذا الضعف إلى ميزة عامة تميز المجتمع الجزائري ودور النخب فيه، مع مفارقة واضحة كان من نتائجها مقابل ضعف دور النخبة ككل في علاقاتها بالمجتمع وعلى العكس من ذلك القوة التي كانت لبعض الأفراد في التأثير والدور النخبوي الهام الذي احتلوه وقاموا به رغم محدودية وتواضع تأهيلهم بصفة عامة (4).

الانقسامية التي تميز النخبة وما لازمها من ضعف كمي، في ظل الظروف التي تم في أجوائها تطبيق اتفاقيات"إفيان"نتيجة للمغادرة الجماعية للأقلية الأوروبية في صيف ربيع 1962 كنتيجة لفشل سياسة الإرهاب التي طبقتها العناصر المتطرفة منها... كل هذه المعطيات السياسية المؤقتة والسو سيولوجية الدائمة وفي عملية توليفية تاريخية نادرة، كان لها الأثر الدائم على تركيبة الدولة الجزائرية التي بدت في هذه الصائفة (1962)"كملك شاغر" أمام هذه النخب المنتصرة في مواجهتها ضد الاستعمار الفرنسي.

عدم التجانس والانقسام الذي كان الصفة الغالبة على هذه الفئات، منحته بقوة لهياكل ومؤسسات الدولة التي استولت عليها من دون منافسة كبيرة في غياب الأغلبية الساحقة من الفئات الشعبية التي بدأت عمليات تهميش سياسي كبير لها والتي"اختارت" بدل ذلك نوعية استفادة أكثر اقتصادية واجتماعية (هجرة من الريف إلى المدينة، سكن عصري، عمل دائم، تعليم لأبنائها...) ، . ضمن هذا التقسيم للمهام، تولى نمط معين من النخب والأجهزة التكفل بالقضايا السياسية بما فيها تلك الأمور المتعلقة بالانتخابات، والاستفتاءات التي درج النظام على القيام بها بصورة شبه دورية ضمن منطقه الأحادي لتحقيق بعض الأهداف المحدودة والتي كان من بينها التجديد الجزئي للنخبة على المستوى القاعدي، باعتبار أن تجديدها أو توسيعها المركزي يخضع لمنطق آخر لا تساهم فيه الانتخابات، على الأقل في السنوات الأولى من الاستقلال..

خصوصيات الانتخابات كآلية داخل النظام الأحادي ومحدودية نتائجها على مستوى تجديد النخبة على المستوى المحلي وحتى المركزي، مقرونا بالقطاعية التي تميز الدولة وأجهزتها المختلفة حتى قبل الاستقلال من خلال هياكل جيش التحرير والحكومة المؤقتة(5). كانعكاس للانقسامية التي تميز النخب جعل الانتخابات من نصيب الأجهزة السياسية والإيديولوجية

التي سيطر عليها نمط معين من النخب المعربة، ذات الأصول الريفية في الغالب والتعليم المحدود التي استفادت من هذه الانتخابات لتجديد ذاتها والحصول على ترقية اجتماعية أكيدة خارج المجالات المهنية المحدودة (التعليم على وجه الخصوص) التي كانت متوفرة لديها نتيجة التقسيم اللغوي الصارم للحياة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد فرض هذا الجزء من النخبة شبه احتكار على العملية الانتخابية، في كل مراحلها لدرجة أن" شظايا"النخب الأخرى المتواجدة داخل هياكل ومؤسسات الدولة تبدو غير معنية مباشرة بهذه الانتخابات ونتائجها إلا في خطوطها العامة وبصفة مؤقتة نظرا لهذه الانقسامية التي تملك بعدا أيديولوجيا صارما، جعلت جزءًا من النخبة التي منحت لها القطاعات العصرية ذات البعد التقني والإداري لا تتدخل في المهام الإيديولوجية والسياسية التي كلفت بها أجزاء أخرى من النخبة، كان من ضمنها بالطبع الانتخابات والأبعاد الإيديولوجية الأخرى كالدين واللغة والمرأة والبعد الحضاري والتاريخي.... الخ (35 % من المرشحين للمجلس الشعبي الوطني في 1987 كانوا من الأساتذة والمعلمين، نفس النسبة تقريبا كانت أربع سنوات قبل بمناسبة الانتخابات التشريعية 4، 35 %).

بالطبع هذا التسيير القطاعي للدولة الذي تحتل بمقتضاه كل نخبة جزءًا من المواقع اعتمادا على اعتبارات ثقافية ولغوية وجهوية، في بعض الأحيان، لايمر بطريقة هادئة دائما، بل بالعكس فقد وصل في – التسعينيات – إلى نوع من حرب المواقع داخل أجهزة الدولة الواحدة، كان من نتائجها الشلل شبه الكلي لهذه الدولة خاصة إذا حصلت محاولات – كما هو الحال ابتداء من نهاية الثمانينات على وجه الخصوص – لإعادة النظر في موازين القوى التي كرسها التسيير القطاعي الناتج عن موازين قوى سياسية قديمة نسبيا، تغيرت الكثير من المعطيات المرتبطة بها وعلى رأسها غياب الزعيم السياسي (الرئيس هواري بومدين) الذي سير لصالحه هذه القطاعية واستفاد منها كمركز قرار وشخص.

استفاد بومدين في الغالب من الحالة النزاعية المتولدة عن هذه الصراعات داخل /وبين مجموعات النخبة على حساب الأفراد / المجموعات الأخرى المكونة للسلطة، فقد كانت هناك محاولات شبه دائمة ضمن حرب الواقع هذه للقيام باختراقات لمواقع الطرف الآخر وهو ما يبدو على شكل أزمات وإبعادات شبه دورية... إلخ، لتنجح في الأخير التوليفة المعهودة (ريع – تهديد – عنف) في إخماد نار حرب المواقع هذه، دون إهمال كذلك للعوامل الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي المرتبطة بالتغييرات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال العقود الأخيرة والتي لم تكن لصالح كل الفئات المكونة لهذه النخبة بنفس الدرجة، مما يؤثر حتما على إستراتيجياتها السياسية وحتى مواقعها المكتسبة تاريخيا (6).

لاغرابة إذن أن تبرز القوى الاجتماعية ذات الحضور القوي داخل الحزب ومنظماته الجماهيرية وعلى رأسهم المعلمون والموظفون بصفة عامة بمناسبة العملية الانتخابية على حساب فئات

مهنية أخرى وظفت طرائق ومجالات أخرى للترقية الاجتماعية (المصنع، الإدارة...) لتتوسع هذه السيطرة من المستوى المحلي (البلديات /القسمات) إلى المجالس الشعبية الولائية وتصل إلى المستوى التشريعي الوطني (المجلس الشعبي الوطني - أكثر من 45 % من نواب المجلس الشعبي الوطني خلال الفترة النيابية 87/82 7 من سلك التعليم بمختلف مراحله بالإضافة إلى دائمي الحزب الذين نجد أغلبيتهم من نفس أسلاك التوظيف - وهو التوسع الذي تم في إطار صراع داخل نفس النخبة وبينها وبين أجزاء النخبة الأخرى كنتيجة منطقية للانتشار الواسع في التعليم والذي زاد من أعداد حملة الشهادات والمتعلمين من ذوي الأصول الاجتماعية الشعبية الذي لازالوا ينظرون للدولة ومؤسساتها المختلفة كفرصة وحيدة للترقية الاجتماعية(7).

كما جرى هذا الصراع على المستوى السياسي، من خلال التغييرات السياسية التي عرفها ميزان القوى داخل النظام السياسي بين المؤسسات والمجموعات والأشخاص المكونة له والتي أخذت منعرجا حادا ابتداء من نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، الفترة التي عرفت في بدايتها عودة قوية لدور الحزب ومنظماته الجماهيرية يمكن التأكد منها من خلال الكثير من القرارات والإجراءات التي شهدتها هذه الفترة ا لتي عرف فيها الحزب ومنظماته الجماهيرية مستوى من البيروقراطية لم يشهدها من قبل من جراء الاستقطاب الذي قام به لآلاف من المناضلين - الموظفين الدائمين كنتيجة منطقية للاقتطاع المالي الذي أصبح يقوم به من ميزانية الدولة كغيره من المؤسسات الأخرى، في أوج ارتفاع أسعار البترول. رغم هذا الصعود المؤقت لم تستمر هذه المرحلة طويلا ليشهد النصف الثاني من الثمانينات عملية إعادة النظر في مشروع السيطرة الحزبية الذي جاء في خطوطه العامة شبيها ببعض التجارب العربية -البعث - والشيوعية التي عرفتها أوروبا الشرقية.

عملية إعادة النظر هذه في مشروع السيطرة الحزبيةأخذت عدة أشكال ومستويات حتى ولو غلب عليها في البداية الشكل الباطني والمستتر كنتيجة منطقية لخصوصيات النظام السياسي نفسه الذي يفضل تصفية الحسابات بطريقة غير مرئية، رغم الكم الهائل من المؤسسات الهياكل والنصوص التي تم إنتاجها خلال هذه الفترة وبمناسبة العودة القوية شكليا للحزب ومنظماته التابعة له والتي أستطاع من خلالها وداخلها ورغم كل العيوب من فرض ميزان قوة جعل الأطراف الأخرى المعادية له تلجأ إلى حسم الصراع خارج هذه المؤسسات والهياكل وعن طريق العنف جزئيا... فكانت أحداث أكتوبر 1988 (8).

وهو ما قد يعني أن هناك مرحلة جديدة انطلقت، من ميزاتها إعادة النظر في ميزان القوة السياسي التقليدي الذي ساد بين المجموعات والنخب المختلفة في إطار القطاعية التي تكلمنا عنها من خلال الوظائف والمهام المناطة بكل المجموعات النخبوية. مرحلة اشتمت منها هذه القوى الاجتماعية التي عبر عنها حزب جبهة التحرير الوطني، إنها لن تكون دائما

لصالحها، مما جعلها تتخذ مواقف عدائية من كل الإصلاحات السياسية الاقتصادية التي دشنتها مرحلة ما بعد أكتوبر (9) وهو ما تـأكد فعلا من خلال الحملات المتنوعة التي كان ضحيتها حزب جبهة التحرير الذي فرض عليه الدخول في انتخابات محلية تعددية وهو في أسوإ حالاته أمام أحزاب جديدة في حالة صعود لم تستهلك بتجارب تسيير سابقة.

الربيع الديموقراطي القصير الذي عاشه المجتمع الجزائري بين 89/92 سمح للكثير من القوى الاجتماعية والسياسية التي كانت محرومة من أشكال التعبير السياسي الرسمي من القيام به وبكـثافة نادرة في الوقت الذي انكمش فيه النشاط السياسي الرسمي ولواحقه بما فيها حزب جبهة التحرير الذي اتخذ مواقف غاية في الدفاعية أمام الهجمات التي كان يتعرض لها إعلاميا وسياسيا والتي وصلت إلى درجة المطالبة بحلـه وإرجاعه إلى المتحف حتى من قبل قيادات سياسية تاريخية كانت على رأس جبهة التحرير قبل 1962/54 ناهيك عن الأحزاب والأوساط الاجتماعية الأخرى المعارضة تقليديًا (10).

زيادة على هذه الهجمات التي تعرض من قبل الأحزاب الجديدة والسلطة – التي"ينتمي" جزء كبير منها شكليا لحزب جبهة التحرير – التي شنت هجمات مكشوفة ومستترة عليه، فقد تعرض الحزب إلى حالة نزيف بشري من خلال ابتعاد قواعده الاجتماعية التقليدية عنه مثل المنظمات الجماهيرية، العمال، النساء، الشبيبة والفلاحين والكثير من المناضلين الذين كونوا أحزابًا جديدة أو التحقوا بالموجود منها، وهو ما يعني أن القاعدة الاجتماعية السياسية للنظام السياسي الأحادي قد تم تحطيمها والتشويش عليها فأصبحت من دون فاعلية في هذا الجو السياسي المضطرب الذي عرفته الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات.

مفاهيم جديدة مثل المجتمع المدني وحقوق الإنسان، الديموقراطية والانتخابات التعددية... بدأت في البروز على مستوى سطح الخطاب السياسي الجديد، كان مطلوبًا منها أن تأتي بفئات وقوى اجتماعية جديدة تكون بديلا عن القوى التقليدية المرتبطة بجبهة التحرير كقواعد بديلة للنظام، لأنها أصبحت غير مواتية للظرف الجديد ومتطلباته الاقتصادية الاجتماعية والسياسية، فهل كان مطلوبا من الانتخابات أن تجسد هذا السيناريو بحيث يتم إبعاد حزب جبهة التحرير والقوى الشعبية والمحافظة التي يحاول التعبير عنها، بعد أن تحولت إلى مواقف شبه معارضة؟ أم أن السيناريو كان يهدف فقط إلى تقزيم الجبهة وخلق فسيفساء حزبية يمكن التعامل معها بسهولة لتمرير مشاريع المرحلة الجديدة التي وجدت معارضة من قوى اجتماعية وسياسية متنوعة ولأسباب مختلفة... ؟

مهما يكن من أمر فعيب مثل هذه السيناريوهات السياسية والتي تمت خلال هذه الفترة، دون الحد الكافي من الإجماع السياسي والاجتماعي، مما جعلها تبدو كمحاولات قسرية تقوم بها – ولصالحها في المقام الأول – مجموعات سياسية محدودة لم تأخذ بعين الاعتبار كل تفاصيل المشهد السياسي الجزائري الجديد بكل تشعباته وهو في حالة غليان قصوى، بل الأهم

من ذلك أنها استهانت بالحركات الاجتماعية القوية التي أصبحت منذ بداية الثمانينات القوة الفاعلة والمحرك الأساسي للمجتمع (11). والتي استطاعت تجنيد فئات اجتماعية واسعة في المدن الكبرى والمتوسطة وعلى رأسهم الشباب الذي تحول إلى فاعل رئيسي في قيادة هذه الحركات الاجتماعية التي سيطرت على الحياة السياسية في المدينة الجزائرية على حساب القوى السياسية التقليدية الأخرى.

الشباب، الحركات الاجتماعية والانتخابات

الفسيفساء السياسية المطلوبة كنتيجة للانتخابات لم تتحقق فقط، بل كانت نتيجة الانتخابات مخيبة لكل السيناريوهات المتوقعة (12)، فجبهة التحرير حافظت على تواجدها رغم الظرف المعادي الذي جرت فيه الانتخابات. الأدهى من ذلك كان الفوز الساحق الذي حصلت عليه الجبهة الاسلامية للإنقاذ على حساب الأحزاب الجديدة التي كان ينتظر منها تحقيق بعض النتائج باستثناء التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية جهويا في غياب جبهة القوى الاشتراكية التي قاطعت الانتخابات وبعض نتائج المستقلين المنشقين في الغالب عن جبهة التحرير.

رغم أهمية النتائج في حد ذاتها والتي يمكن العودة إليها بالتفصيل في الدراسات التي تطرقت لها – أنظر مراجع الدراسة – فالمهم كذلك الذي أفرزته هذه الانتخابات المحلية هو ذلك اللقاء التاريخي الذي حصل بين الحركات الاجتماعية التي تحرك المجتمع وبين بعض التيارات السياسية والتي لايمكن من دون التطرق له والتمعن فيه فهم نتائج الانتخابات المحلية – 1990 – والتشريعية الملغاة في نهاية 1991. فقد استطاع التيار الديني الجذري من ركوب حركة اجتماعية شعبية عبرت عن نفسها بعدة أشكال قبل أن تجد التعبير السياسي الديني الذي منحته إياها الجبهة الاسلامية للإنقاذ، فاكتسحت أكثر من نصف المجالس الشعبية البلدية التابعة للمدن الكبرى في الشريط الساحلي المكتظ بالسكان التي كانت تتميز في السابق بنسب مشاركة ضعيفة ولا مبالاة بالانتخابات الأحادية، وهو ما يؤكد تلك العلاقة الخاصة التي تكلمنا عنها بين التيار الديني الجذري والحركة الاجتماعية الشعبية، وهو نفس الشيء الذي قام به التيار الأمازيغي محليا – منطقة القبائل – في علاقاته الأكثر تنظيما واستمرارية مع الحركة الاجتماعية الشعبية الأمازيغية. في حين انكمشت جبهة التحرير على قواعدها التقليدية في الهضاب العليا، الجنوب والشرق (13) بعد عملية الطرد التي تعرضت لها من المدن الكبرى والشمال المكتظ ديموغرافيا بصفة عامة لصالح التيار الديني الجذري منافسها القوي وطنيا.

ربما سيكون من المفيد أكثر بالنسبة للقارئ التعرف على بعض الأبعاد السوسيولوجية المرتبطة بالانتخابات، بعد أن يكون قد تعرف على النتائج الكلية، لكي يتمكن معنا من تتبع فرضياتنا التي نركز عليها في هذه الدراسة التي انطلقنا منها حول مدى الاهتمام الذي

قد تكون وجدته الانتخابات السياسية من قبل فئات جديدة دخلت معترك الحياة السياسية بعد الإعلان عن التعددية وعلاقة ذلك بموضوع انقسامية النخبة والقطاعية التي تميز النظام السياسي الجزائري... بصيغة أخرى هل تمت عملية إعادة إنتاج الانقسامية التي لازمت النخب ونتائجها على المستوى السياسي والهيكلي، كالقطاعية التي تميز تسيير الدولة بعد التعددية أم هذه الأخيرة قد قضت عليهما أو خففت منهما على الأقل ؟

للإجابة على بعض هذه الأسئلة سنحاول التطرق لانتخابات جوان 1990 المحلية بالتفصيل كمثال فقط، لعلها تساعدنا على حل لغز بعض هذه الأسئلة المتعلقة بالأبعاد السوسيولوجية للانتخابات، آخذين بعين الاعتبار كل الخصوصيات التي ميزت فترة إجراء هذه الانتخابات المتسمة بحالة الغليان الاجتماعي الاقتصادي وبداية التحول على المستوى السياسي، بل بالأزمة التي يتخبط فيها النظام السياسي الجزائري والتي عبرت عن نفسها بأشكال عديدة كان من بينها العنف السياسي. هذه الانتخابات المحلية التي لم يشكك فيها، كما تم بالنسبة للانتخابات اللاحقة 2002/1997 يمكن أن تكون محطة للحديث عن ميزان القوى السياسي في الجزائر خلال هذه الفترة الانتقالية.

هذه المقاربة التي نبدأها بسن رؤساء المجالس الشعبية البلدية {الجدول رقم (1)} الذين أفرز تهم الانتخابات المحلية التعددية التي جرت في 12 جوان 1990، والتي يبدو من خلال الإحصائيات المتعلقة بسن الفائزين فيها كرؤساء مجالس شعبية بلدية أن الشباب هو الفائز الأكبر بها (حوالي 90 بالمئة تقريبا من الرؤساء تقل أعمارهم عن 45 سنة) وهو ما قد يعكس حالة الصعود التي ميزت فترة إجراء هذه الانتخابات التعددية التي تمت في فترة ما يمكن تسميته بالربيع الديموقراطي الجزائري، الذي كان قصيرا كعادة الربيع عندنا دائما تاركا المكان للصيف، فصل ولادة الأزمات تقليديا في الحياة السياسية الجزائرية.

رغم كل ما قد يقال عن هذه الانتخابات فقد تمكنت من تنصيب الشاب على رأس المؤسسة السياسية المحلية الرئيسية (البلدية) في مجتمع لازال لا يمنح بكل سهولة قيادته للشباب(15) ، رغم سيطرتهم العددية وهو ما يعد انقلابا اجتماعيا كبيرا في الرؤية الاجتماعية السائدة لم يكن من الممكن أن يحصل لولا هذه الحركات الاجتماعية التي قادها الشباب في مواجهة سلطة الدولة التي يسيطر عليها جيل الثورة الكبير في السن الذي استنفذته تجربة التسيير الرديء الذي قام به لمرحلة ما بعد الاستقلال، جيل الكبار في السن بكل خصائصه المعروفة كالأصل الشعبي والريفي الذي لم يسمح له بالحصول على مستوى تعليمي مقبول بالإضافة إلى تشربه بالرؤية الوطنية الشعبوية التي أخذت أبعادا محافظة مع مرور الزمن، والتي دخل الشباب في مواجهة لها اعتمادا على مرجعية دينية سلفية في الغالب، هذا الجيل الذي ولد وتربى في فترة ما بعد الاستقلال التي كانت شعارات الاشتراكية – حتى وإن كانت ذات خصوصية – هي المسيطرة فيها.

فهل تسمح لنا هذه المعطيات بالقول أن الانتخابات التعددية المحلية التي تمت في 1990 نصبت نوعًا من مواجهة الأجيال على المستوى السياسي، الشباب المعارض والمسيطر على مستوى السلطة المحلية والحركات الاجتماعية القوية في مواجهة سلطة الشيوخ المتربعة على هرم السلطة السياسية إلى حين ؟ كل الدلائل تشير إلى ذلك، رغم أن التطورات التاريخية اللاحقة لم تسمح للأمور من السير في الاتجاه الذي كان من الممكن التأكد فيه من هذه الفرضية المتعلقة بصراع الأجيال على المستوى السياسي في الجزائر من خلال اللعبة السياسية التعددية الشفافة نسبيا، نتيجة لعمليات التزوير الواسعة التي عرفتها انتخابات العقد الثاني من التسعينيات خاصة المحلية منها (16) (أكتوبر 1997).

الانتخابات، بين النخبة المحلية والنخبة المركزية

إن الاتجاه العام الملاحظ على مستوى سيطرة الشباب على رئاسة المجالس الشعبية البلدية وهي السلطة المحلية الأولى دستوريا، يتأكد بنفس القوة تقريبا فيما يتعلق بالمستويات التعليمية من خلال السيطرة التي يفرضها أصحاب المستويات المتوسطة (المرحلة الإكمايلية والثانوية خاصة 19. 44 و35. 76 على التوالي – انظر الجدول رقم (2) على هذا المنصب السياسي الهام الذي يمثل اعترافا اجتماعيا واضحا بهذه الفئة، رغم صغر سنها ومستواها التعليمي المتوسط.

التطور الكبير الذي عرفه التعليم في الجزائر بعد الاستقلال وحتى في السنوات الأخيرة من الفترة الاستعمارية جعل الكثير من الفئات الاجتماعية وحتى الشعبية منها في بعض المناطق، تستفيد منه وهو ما قد يظهر من خلال نسبة الجامعيين الذين تمكنوا من الوصول إلى هذا المنصب السياسي المحلي رغم عدم معرفتنا بالتخصصات العلمية الجامعية التي كانت أكثر اهتماما بها المنصب – انظر الجدول رقم (2)، لكن ورغم هذا التحسن العام في مستوى النخب السياسية المحلية فإن الفئات المتعلمة تعليما بسيطا (الابتدائي8، 58%) بل والأمية (10. 72%) لازالت متواجدة في هذا المنصب السياسي المحلي وهو ما قد يعطينا صورة عن الرؤية السائدة لدى الناخب الجزائري أو جزء منه على الأقل فيما يخص تقييمه وربطه بين التعليم والتربع على المناصب السياسية، فنتائج هذه الانتخابات التعددية الأولى من نوعها في الجزائر قد تكون مؤشرًا مهما عن الرؤية الشعبية للصفات الواجب توفرها في النخب والقيادات السياسية المحلية، كما قد يدلنا هذا الوضع عن الانتشار غير المتساوي للتعليم وطنيا، مما قد يسمح لهذه الفئات الغير متعلمة أصلا أو تلك ضعيفة المستويات التعليمية من الوصول إلى هذه المناصب في بعض المناطق من التراب الوطني.

حزبيا كذلك، فإن تواجد هذه الفئات الأمية ووصولها إلى هذا المناصب رغم أهميتها النسبية، قد يدلنا على التركيبة البشرية لبعض الأحزاب التي رشحت أمين لهذه المناصب وتمكنوا من الفوز به في مجتمع عرف انتشارا واسعا للتعليم جعله يعرف بطالة كبيرة نسبيا

للجامعي ثلاثين سنة فقط بعد الاستقلال (17) وهو ما قد يعني أن هذه الفئات تمكنت من احتلال مواقع هامة داخل الأحزاب محليا على الأقل، مما سمح لها بالترشح والفوز بهذا المنصب وهو الذي يفترض الحد الأدنى من التعليم والتكوين مهما كان بسيطا، بافتراض أن نسبة المرشحين من هذه الفئات غير المتعلمة أكبر من نسبة الفائزين بالمنصب وأكثر تواجدا على مستوى المجالس الشعبية البلدية ككل وليس منصب الرئيس فقط.

هذه المعطيات هي التي تجعلنا نطور فرضيتنا المتعلقة بازدواجية النخبة السياسية والصراع بين النخب المحلية والمركزية ودور التعليم في ذلك من خلال الفوز بشهادة البكالوريا والقيام بدراسات جامعية كمقياس وهو ما سنحاول التطرق له بالتفصيل عندما نناقش هذه المعطيات المتعلقة بالمستويات التعليمية حزبيا.

التعددية.. والتكيف السياسي للمعلم

قبل ذلك لا بأس من التطرق إلى مهن رؤساء المجالس الشعبية البلدية من خلال الجدول رقم (3) إتماما للعمل الذي نقوم به للتعريف بالفئات الاجتماعية والمهنية التي دخلت معترك الحياة السياسية مع التعددية السياسية، خاصة وإن فرضيتنا المتعلقة بالانقسامية تعتمد في جزء كبير منها على البعد المهني من خلال الدور الخاص الممنوح سياسيا لفئات المعلمين والموظفين بصفة عامة في إطار اللعبة السياسية الأحادية التي تعتمد على منطق التسيير القطاعي للدولة.

أن التعددية لا تقضي نهائيا على هذا الدور الخاص الذي يلعبه المعلم سياسيا وهو الذي نجده بقوة على رأس المجالس الشعبية البلدية (36,34 % من رؤساء المجالس الشعبية وطنيا معلمين (18) وهو ما يعني أن هنالك عملية تكيف مع التعددية السياسية، قامت بها هذه الفئة المهنية التي عرفت وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية بل وحتى الرمزية في المجتمع تدهورا كبيرا في السنوات الأخيرة على غرار الكثير من الفئات الوسطى الأجيرة.

حتى تكون الصورة أكثر وضوحا أمام القارئ، يمكن القول أننا أمام ثلاث قوى اجتماعية – مهنية تتقاسم هذا المنصب السياسي على المستوى المحلي، يأتي على رأسهم المعلمون والموظفون الذين يسيطرون على أكثر من نصف (60%) من المجالس الشعبية البلدية على المستوى الوطني ليأتي في المقام الثاني أجراء القطاع الاقتصادي الوطني العام والخاص والمحلي الذين يحتلون لوحدهم (18, 20 %) من المجالس الشعبية البلدية. هذه الفئة الأخيرة – القطاع الاقتصادي المحلي – التي تملك معرفة أكثر دقة عندما يتعلق الأمر بالمجالس الشعبية البلدية والسلطة الاقتصادية المحلية بصفة خاصة، وهي التي قامت بعملية التسيير لهذا القطاع الذي كان من القطاعات الأولى التي تعرضت للتصفية والحل في السنوات الأخيرة بعد انطلاق التوجهات السياسة الاقتصادية الجديدة المنادية بالفاعلية الاقتصادية واقتصاد

السوق، علما بأن هذا القطاع المكون من الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد عرف – وحتى في السابق – بالكثير من الخصوصيات التي يمكن أن تذكر منها ضعف تأطيره لدرجة تجعلنا نقول إن القطاع تحول إلى فضاء ريعي من الدرجة الأولى في خدمة إستراتيجيات هذه النخب السياسية المحلية المنتخبة والمعينة التي تعودت على الانتقال بين الفضائين السياسي /الاقتصادي والانتخاب /التعيين بسهولة كبيرة (19).

الفئة الثالثة ذات الحضور المحتشم على رأس المجالس الشعبية البلدية، تتعلق بالفئات الوسطى غير الأجيرة الممثلة بالفلاحين (5. 26 %)والتجار (4. 48%) وأخيرا أصحاب المهن الحرة كالأطباء والصيادلة والمحامين... الخ ب (1. 23 %)وهو ما يعني تغلب عوامل الاستمرارية ضمن اللعبة السياسية الجزائرية من خلال ضعف تواجد هذه الفئات المهنية التي تكون عادة أكثر اهتماما بالسلطة السياسية المركزية تاركة السلطة المحلية الممثلة بالمجلس الشعبي البلدي لفئات اجتماعية مهنية أقل تأهيلا واستقلالية اقتصادية.

الإسلام السياسي و"شيخ" البلدية الشاب..

سيكون من الأفيد للقارئ التعرف على هذا الجزء الهام من النخبة السياسية المحلية المنتخبة من خلال المتغير الحزبي، لمناقشة فرضياتنا التي تعتمد على عملية مقارنة بين المرحلتين التعددية والأحادية وهو ما سنحاول القيام به الآن من خلال التعرف على سن رئيس المجلس الشعبي البلدي لدى مختلف الأحزاب الفائزة في الانتخابات وهي الجبهة الاسلامية للإنقاذ وجبهة التحرير والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وأخيرا المستقلين، مهملين لنتائج الأحزاب الصغيرة التي فازت بعدد مجالس قليلة، لعدم إمكانية المقارنة، كحزب التجديد الجزائري – مجلسان – والحزب الاجتماعي الديموقراطي – ثلاثة مجالس – والحزب الوطني للتضامن والتنمية – مجلسين – لذا فإن مجموع المجالس الشعبية التي سنقارن نتائجها على المستوى الوطني، سيكون أقل من المجالس الشعبية الفعلية وأقل حتى من المجالس التي ناقشنا من خلالها النتائج الكلية في الجزء الأول من الدراسة، قبل إدخال المتغير الحزبي..

المعلومات الإحصائية التي يحتويها الجدول رقم (4) تؤكد، مما لاشك فيه تلك العلاقة الخاصة التي أستطاع التيار الديني الجذري ممثلا بالجبهة الاسلامية القيام بها مع الشباب من خلال الحركة الاجتماعية الشعبية التي تعكسها النسبة العالية من رؤساء المجالس الشعبية البلدية التي تقل أعمارهم عن 36 سنة (مواليد ما بعد الثورة 1954)، فقد استطاعت الجبهة من تنصيب 532 شابا كرئيس مجلس شعبي بلدي على المستوى الوطني، وهو الجيل الذي ولد أثناء ثورة التحرير وتعلم وعاش سنوات طفولته وشبابه في السنوات الأولى من الاستقلال وكان وراء الحركات الاجتماعية التي أخذت غطاء دينيا أو ثقافيا والتي عرفتها الجزائر ابتداء

من النصف الثاني من الثمانينات ضد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، رغم أنواع الاستفادة التي تحصل عليها كوسط اجتماعي، بعد الاستقلال،

عموما نفس العلاقة ولو كانت بمستوى أقل أستطاع التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية القيام بها مع الحركة الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الثقافي محليا وهو ما تعكسه النسبة العالية نسبيا من الشباب الذين استطاعوا الوصول إلى منصب رئاسة المجلس في وسط محافظ وريفي (منطقة القبائل). على العكس من ذلك تماما نجد النسبة الضعيفة من الشباب الذين وصلوا إلى نفس المنصب من خلال حزب جبهة التحرير وحتى المستقلين الذين سنجد تشابها كبيرا في الخصائص بينهم وبين منتخبي جبهة التحرير، هذا التقارب السوسيولوجي الذي يؤكد طابع الانشقاق والأزمة المرتبط بظاهرة المستقلين في الحياة السياسية الجزائرية لما بعد أكتوبر، في علاقاتهم بالحزب الأحادي السابق الذين لم يتمكنوا من الترشح داخل قوائمه لأسباب عديدة ذاتية وموضوعية (20) ذات علاقة بالأزمة التي عاشتها جبهة التحرير بعد أحداث أكتوبر وبداية التعددية..

كل هذه المعطيات الكمية تؤكد مما شك فيه تلك العلاقة التفسيرية التي يملكها القرب والتعبير عن الحركات الاجتماعية بخصائصها السوسيولوجية المعروفة كقيادة وسيطرة الشباب عليها والتي تمكنت بعض التنظيمات السياسية القيام به كالجبهة الاسلامية والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية محليا، عكس الأحزاب الأخرى - جبهة التحرير - التي كانت ضحية عداوة هذه الحركات الاجتماعية الجذرية في مطالبتها بالتغيير.

الحزب السياسي بين الأمي والجامعي

نوعية العلاقة التي تمكنت بعض التيارات السياسية من القيام بها - أو فشلت - مع الحركات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع الجزائري، لا تفسر كل ما يتعلق بنسبة تواجد بعض فئات السن في هذه المناصب السياسية المحلية من خلال قوة دفع هذه الأحزاب، فهذه المعطيات قد تفسر كذلك من خلال مستوى التنظيم والتبقرط الذي وصلته بعض الأحزاب كجبهة التحرير مما لا يسمح بالتالي للشباب الصغير في السن من الترشح والفوز بهذا المنصب الهام محليا نظرا للمنافسة القوية التي تجدها من قبل قوى اجتماعية وأجيال أكثر«احترافية» للعمل السياسي الرسمي، بالمقارنة مع ما يحصل داخل التنظيمات الحديثة الأقرب في ممارساتها السياسية للحركات الاجتماعية الاحتجاجية الخام منها للتنظيمات الحزبية المنظمة (21)، رغم الفروق الموجودة - والتي تؤكد مرة أخرى ما ذهبنا إليه - بين التيار الديني والحركة الأمازيغية من جراء الطابع الأكثر تنظيما لهذه الأخيرة حتى نهاية التسعينيات قبل بروز ظاهرة العروش، بالمقارنة مع الجبهة الاسلامية الأقرب إلى منطق الحركات الاجتماعية الاحتجاجية هلامية التنظيم في حالة صعود، فحزب جبهة التحرير من هذه الزاوية يبدوا وكأنه حزبا للشيوخ في مقابل حزب الشباب الجبهة الاسلامية أو التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية بنسبة أقل.

من جملة الفرضيات التي يمكن الدفاع عنها فيما يتعلق بتركيبة الأحزاب الجزائرية، ورغم قصر عمر التجربة التعددية. هذه الفرضية التي يمكن أن نصل إلى تطويرها من خلال المعطيات الكمية التي يبرزها الجدول المتعلق بالمستويات التعليمية لرؤساء المجالس الشعبية البلدية، هي تلك المتعلقة بالصراع وتقسيم المهام بين النخب السياسية داخل الأحزاب، فالملاحظ أن هناك شبه احتكار تقوم به ما يمكن تسميتها بالنخب المحلية، متوسطة التعليم لمنصب رئيس المجلس الشعبي البلدي داخل كل الأحزاب السياسية، مقابل النخب المركزية الجامعية الأكثر اهتماما باللعبة السياسية المركزية – ومن هنا جاء اقتراح تسميتها بالنخبة المركزية – التي نجدها على مستوى القرار السياسي المركزي، نتيجة لسيطرتها على قيادة الأحزاب هي التي كانت المبادرة بتشكيلها في الغالب.

دون أن يعني هذا أن الاختلافات منعدمة بين الأحزاب من وجهة النظر هذه بل بالعكس، حيث تعكس هذه المعطيات الموجودة في الجدول رقم (5) الطابع المركب للجبهة الاسلامية للإنقاذ التي قدت نسبة عالية (30. 61%) داخل قوائمها من الجامعيين، عكس الصورة التي كانت بعض الخطابات تحاول إلصاقها بالإسلام السياسي وطابعه الظلامي (22). في المقابل نجد أن جبهة التحرير التي كانت الأقل علاقة بالجامعيين في هذا النطاق (14%. 40)، مما قد يعطينا صورة عن الصراعات بين النخب وصعوبة الترشح بالنسبة للشاب و/ أوالجامعي داخل حزب بيروقراطي قديم"قريب" من السلطة محل تنافس كبير.

التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية عكست قوائمه من خلال النسبة المرتفعة للجامعيين فيها (46. 59 %) تلك الخصوصية التي يمتلكها الحزب مع الحركة الاجتماعية الأمازيغية الأم ووسطه الاجتماعي الطبيعي – منطقة القبائل بكل مميزاتها – فزيادة على أن الحزب تقدم للانتخابات دون منافسه الجهوي القوي – جبهة القوى الاشتراكية التي قاطعت الانتخابات – مما جعله يفوز بكل مجالس المنطقة تقريبا، فالنتائج تعكس، ما يمكن تسميته بخصائص سوسيولوجيا الحركة الاجتماعية البربرية التي تتميز بالدور الكبير الذي لعبه ولازال داخلها المثقف بمفهومه الواسع لغاية بروز ظاهرة العروش التي غيرت من هذا المشهد ابتداء من 2001. كما تعكس نوعية هذه القوائم الفائزة الانتشار الواسع للتعليم بكل مراحله قبل وبعد الاستقلال الذي يميز منطقة القبائل وأبنائها حتى بالمقارنة بمناطق أخرى من التراب الوطني.

هذا الانتشار في التعليم والتوسع الذي عرفه أن الاستفادة وطنيا لم تكن عامة منه والدليل على ذلك استمرارية الأمية حتى بين النخبة السياسية المحلية لدرجة أن هذه الانتخابات التعددية قد نصبت (165) رئيس مجلس شعبي بلدي أمي بنسب متقاربة بين الأحزاب مع تواجد نسبي أكثر في قوائم الجبهة الاسلامية للإنقاذ (12. 80%) التي تؤكد مرة أخرى طابعها المعقد والمتعدد الأوجه – انظر الجدول رقم (5) –
هذا العدد والنسبة من رؤساء البليدات الأميين التي لابد من إضافتها لعدد الأعضاء

المنتخبين في المجلس ككل من الأميين خَارج الرؤساء مما قد يعطينا صورة عن نوعية تسيير هذه المجالس وميزان القوى بين مختلف المكونات البشرية للأحزاب التي لازالت كما يبدوا تمنح دورا هاما للمناضلين الأميين، لدرجة القبول بترشحهم لمناصب سياسية تسييرية هامة نسبيا. الظاهرة التي قد تكون أكثر انتشارا في المناطق الريفية التي لم تستفد بقوة من انتشار التعليم، عكس المدن والمناطق الحضرية التي يصعب فيها ترشيح مثل هذه الفئات للمنافسة التي تجدها من فئات متعلمة أخرى، داخل الأحزاب وفي المجتمع ككل وهو ما قد يعني كذلك نسبية المستوى التعليمي كمؤشر في التقييم الشعبي لدى الناخب الجزائري في مختلف الفضاءات الاجتماعية والجغرافية.

نقطة مهمة أخيرة متعلقة بخصائص المنتخب المستقل في هذه الانتخابات التي عرفت انتشارا واسعا للظاهرة وهي التي جرت في ظرف أزمة كبيرة داخل النظام السياسي الجزائري ومؤسساته بما فيها الحزبية، وقبل الانتقال إلى مسألة التعرف على الفئات المهنية التي أظهرت اهتماما بالعمل السياسي التعددي، تتعلق بالتشابه الكبير فيما يخص السن الذي لاحظناه في السابق بين المرشح المستقل والجبهوي – التحرير، وهو ما يتأكد مرة أخرى عندما يتعلق بالمستوى التعليمي المتماثل تقريبا مما يؤكد الطابع الانشقاقي للظاهرة المستقلة في علاقاتها بجبهة التحرير – الأم والتي فرض عليها الدخول في هذه الانتخابات وهي في مرحلة أزمة عميقة، زادها تعقيدا مسألة الترشيحات المستقلة الناتجة عن الصراع الكبير داخلها بين مختلف التيارات والنخب المكونة لها.

انتخابات التعددية.. بين المعلم، الأجير والفلاح

المعلومات التي قمنا بعرضها حتى الآن، تبين لنا بوضوح ذلك الاهتمام الكبير الذي تملكه بعض الفئات المهنية بالعملية الانتخابية والتي يأتي على رأسها تلك الفئات المهنية ذات الارتباط الكبير بالدولة مثل الموظفين بصفة عامة والمعلمين على وجه الخصوص، فهل هو نفس الحال لدى كل العائلات السياسية والإيديولوجية، أم أن الأمر مرتبط بعائلة سياسية دون الأخرى مثل العائلة الوطنية التي كان لوقت قريب ملتصقا بها، مبشرا بقيمها خادما لدولتها ؟وفي حالة النفي ما هي الفئات الجديدة التي أتت مع التعددية الحزبية للعمل السياسي والانتخابات على وجه الخصوص ؟

يبدو أن التعددية كانت مفيدة جدا للمعلم من وجهة نظر ترقيته الاجتماعية – السياسية وهو الذي وجد منبرا سياسيا إضافيا للترقية يتمثل في التيار الإسلامي ممثلا في الجبهة الاسلامية للإنقاذ التي ترشح بقوة داخل قوائمها الانتخابية للفوز بمنصب رئيس مجلس شعبي بلدي – انظر الجدول رقم (6) (40. 62%). في نفس الوقت الذي حافظ فيه على مكانته القوية داخل جبهة التحرير (34. 02%)والمستقلين (35. 23%) باستثناء حالة التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية (12. 5 %) التي تؤكد مرة أخرى الانقسامية التي تميز النخبة في الجزائر

على أساس لغوي واضح وهو ما أدى إلى هروب المعلم المعرب عموما إلى فضاءات أخرى غير التجمع من اجل الثقافة والديموقراطية. هذا الأخير الذي فضل عن المعلم المعرب الموظف الإداري المفرنس – لا ننسى أن الإدارة لازالت في الغالب الأعم مفرنسة –. بمعدل حضور يفوق المعدل الوطني (28. 40 %) وقريب من ذلك التواجد الذي تمثله هذه الفئة لدى جبهة التحرير الوطني (27. 76%)، التي لا يجب أن ننسى أن التسيير السياسي /الإداري قد تم لفترة طويلة باسمها على الأقل. هذا الحضور للموظف الذي يمكن عده من نقاط الاستمرارية التي تميز عملية الانتقال السياسي في الجزائر على المستوى السوسيولوجي، فالموظف الذي كون القوة الضاربة كقاعدة اجتماعية للعمل السياسي الرسمي الأحادي أستمر في أداء هذا الدور خلال فترة التعددية، على الأقل في مرحلتها الأولى، داخل كل الأحزاب، مهما كان توجهها السياسي والعقائدي حتى تلك المعارضة وهو ما يعطي صورة عن قوة الحضور متعدد الأشكال بشريا وسياسيا لهذه الفئة الاجتماعية – المهنية. (23) أهلتها لتكون الفئة الأولى في الاستفادة من العمل السياسي التعددي، في احتلالها لهذا المنصب السياسي الهام محليًا.

عوامل الاستمرارية هذه لا تجعلنا نهمل عاملًا سياسيًا مهم يتعلق بتوجه الموظف – بما فيها المدرس – سياسيا نحو تيارات معارضة، بما فيها تلك التيارات الجذرية – الجبهة الاسلامية للإنقاذ – وهو ما يعد تحولا هاما في مواقف وسلوكيات هذه الفئات بالاتجاه نحو أشكال معارضة، هي التي عرفت وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية تدهورا كبيرا في السنوات الأخيرة ككل الفئات الأجيرة والتي كان ينظر لها حتى وقت قريب كامتداد بشري طبيعي للدولة، خاصة بالنسبة لنظام سياسي كان يشكوا تاريخيا ولا يزال من ضعف إمداداته الشعبية السياسية الحزبية، مما جعله يركز على المؤسسات الإدارية والأمنية.

لقد رأينا في الجزء الأول من الدراسة، كيف أن الفئة الثانية من حيث الحضور على مستوى هذا المنصب السياسي، تتمثل في أجراء القطاع الصناعي بكل أشكاله القانونية العام والمحلي والخاص ورغم أن المعطيات الرسمية لا تحدد بدقة المقصود بهذا التصنيف، فالاحتمال الأكثر إمكانية أن تكون تلك الفئات الأجيرة العليا كالإطارات والمسيرين والإداريين بصفة عامة مع احتمال نسبة تواجد ضعيفة بينهم من عمال الإنتاج والفئات المؤهلة ضمنهم..

التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية كان الحزب الأكثر قربا من هذه الفئة المهنية العصرية بحضور عالي (42,04 %) يفوق المعدل الوطني بالضعف تقريبا (أنظر الجدول رقم 3) وهو ما قد يعطينا صورة عن قوة حضور هذه الفئة داخل الحزب نفسه وكقاعدة بشرية بصفة عامة حتى وإن كانت ذات طابع جهوي، كما يؤكد فرضيتنا المرتبطة بانقسامية النخبة وقطاعية تسيير الدولة التي تبدوا واضحة من خلال الجذب الذي تقوم به أحزاب سياسية معينة لفئات محددة، عكس أخرى حسب القطاعات ولغة العمل السائدة فيه.

عكس التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية يبدو حزب جبهة التحرير الأبعد عن الفئات المهنية المتواجدة في القطاع الصناعي بكل مكوناته وهو ما يؤكد مرة أخرى الطابع الريفي للحزب والطرد الذي تعرض له من المدينة والفضاءات الحضرية عموما من قبل المعارضة السياسية الدينية والثقافية التي تمكنت من ركوب الحركات الاجتماعية التي استولت على الساحة السياسية في المدينة الجزائرية منذ عقد على الأقل. هذا ما تؤكده نسبة حضور معقولة لهذه الفئات المهنية الحضرية في القوائم الفائزة للجبهة الاسلامية للإنقاذ التي تمكنت في وقت قصير من كسب امتداد عمالي صناعي وخدماتي بواسطة النقابة الاسلامية للعمل في نفس الوقت الذي كانت فيه النقابة الأحادية سابقا تبتعد أكثر فأكثر – الاتحاد العام للعمال الجزائريين – (24) عن جبهة التحرير الوطني التي يبدوا أنها شاخت وتر يفت أكثر.

الملاحظة الأخرى التي يمكن الوقوف عندها فيما يتعلق بهذه الفئة ذات الارتباط بعالم الشغل والإنتاج – زيادة على الاستمرارية التي تميز القوائم المستقلة الفائزة في تشابهها بقوائم الحزب الأم – جبهة التحرير – هو ذلك الضعف الذي يميز حضور الفئات المهنية المختلفة التي تعمل في القطاع الخاص بصفة عامة – أعلى نسبة مسجلة لدى المستقلين بـ (2. 84 %) – وهو ما يمكن اعتباره بعدا جديدا ضمن الاستمرارية التي لاحظناها مع الفترة الأحادية التي ميزت سلوك الفئات المهنية المتواجدة في القطاع الخاص مالكة كانت أو أجيرة (25)، فالبعد عن العملية السياسية الرسمية هو السمة الغالبة فيما يخص السلوك السياسي لهذه الفئات التي أبعد عنها الخطاب الرسمي الأحادي القديم باسم التوجه الاشتراكي، كل شرعية خاصة تلك التمثيلية منها الوضع الذي يبدوا أنها استكانت إليه كما تؤكده هذه المعطيات المتعلقة بأول تجربة تعددية، المنطق الذي فشلت الأحزاب الحديثة في كسره حتى الفترة الأخيرة (2007) أين لوحظ اهتمام كبير بالعمل السياسي عن قدر «رجال الأعمال الجدد».

الفئة الأخيرة ذات التمثيل الضعيف في رئاستها للمجالس الشعبية البلدية كما عودتنا على ذلك الحياة السياسية في السابق، هي الفئات الوسطى المالكة التي يمثلها الفلاحين والتجار والمهن الحرة المؤهلة المختلفة، كالمحامين والصيادلة... الخ الأضعف تواجدا بين هذه الفئات الوسطى ذات الاستقلالية الاقتصادية، والتي يبدو أن نجاحها الأكبر – رغم محدودية التمثيل الوطني المبرر بأسباب تتعلق بإستراتيجية هذه الفئات الأكثر اهتماما بالسلطة المركزية – قد حققته من خلال القوائم المستقلة (2. 85%)، مما يعطي دلالة هامة لهذا التواجد رغم ضعفه والذي قد يعكس مسألة الشرعية التي يتمتع بها أصحاب المهن الحرة المؤهلة تقليديا في المجتمع داخل بعض الأوساط الاجتماعية، دون الحاجة لغطاء حزبي حتى وإن كان ذلك في فترة التعددية التي يفترض فيها السماح لتعبيرية أكثر لمختلف الفئات والشرائح.

رؤساء المجالس الشعبية البلدية على المستوى الوطني من الفلاحين الذين تمكنوا من الوصول إلى هذا المنصب السياسي على قلتهم قاموا بذلك عن طريق قناتين رئيسيتين،

حزب جبهة التحرير والترشح الحر وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه مرة أخرى في عملية التشابه السوسيولوجي بين الوسط الجبهوي – التحرير والحر، في حين نلاحظ غياب هذه الفئة الريفية لدى مرشحي الجبهة الاسلامية للإنقاذ والتجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، مما يشير إلى صحة الفكرة التي دافعنا عنها طوال هذه الدراسة حول العلاقة بين الحركات الاجتماعية الشعبية التي ارتبطت بالفضاءات الحضرية وبين بعض الأحزاب التي تمكنت من التعبير عنها تحت الغطاء الديني أو الثقافي، كما هو الحال بالنسبة للإنقاذ أو التجمع، في نفس الوقت الذي تتدعم فيه فكرة ترييف جبهة التحرير أكثر.

على عكس الفلاح الذي فضل استراتيجية الترشح الحر بقوة والذي قد تساعده فيها علاقاته الاجتماعية التقليدية التي تجعله في غنى عن التأطير الحزبي، فإن التاجر في المدينة والذي لم تستهوه العملية السياسية، كما كانت عادته في السابق، قد اختار التحزب للوصول إلى هذا المنصب حيث نجده الأكثر حضورا في قوائم التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية (11. 36 %) الذي يؤكد بذلك طابعه المعبر عن خصوصيات الحركة الاجتماعية الشعبية الثقافية التي كانت ولازالت تتميز بالشمولية والدور الكبير الذي لعبته بين صفوفها الكثير من الفئات الاجتماعية ومنهم بالطبع التجار بالإضافة إلى الطلبة والعمال... الخ وهو ما يمنحها طابعها الغير متجانس، كما هو الحال لدى كل الحركات الاجتماعية الكلية المعبرة عن خصائص الجماعة – الجهة السوسيولوجية والثقافية، في حين يتساوى حضوره النسبي في قائمتي الجبهتان – التحرير والإنقاذ – وهو ما قد ينفي صفة «البازار» (26) التي حاول البعض إلصاقها بالجبهة الاسلامية للإنقاذ، نسبة التمثيل هذه التي تفوق الأربعة بالمئة قليلا الأكيد إنها نسبة لا تؤهل الفئات الوسطى المتمتعة باستقلالية اقتصادية نسبية (فلاحين تجار وأصحاب المهن الحرة الأخرى)من منافسة الفئات الأجيرة خاصة الموظفين والمعلمين كقاعدة اجتماعية للعمل السياسي الانتخابي في كل المحطات التاريخية السياسية التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال، وتطرح بحدة مسألة استقلالية العمل السياسي في المجتمع الجزائري الذي لازال محتكرا حتى في ظل التعددية من قبل فئات اجتماعية – مهنية مرتبطة بقوة بالدولة ولا تملك الحد الأدنى من الاستقلالية الاقتصادية منها على الأقل، رغم التحاقها القوي الحالي بمختلف أشكال المعارضة السياسية الدينية والثقافية، كجزء من هذه الحركات الاجتماعية الشعبية التي تحرك المجتمع الجزائري من الداخل في مواجهة تكاد تكون عامة بين الدولة والمجتمع.

حتى وإن كان من غير الممكن الكلام عن خلاصة حتى جزئية لهذه الدراسة، فإنه يمكن التأكيد على بعض الملاحظات من بينها أن هذه الانتخابات التي جرت في فترة أزمة واضطراب داخل النظام السياسي الجزائري، مما جعل بعض مؤشرات إعادة النظر في القطاعية السائدة حتى الآن تبرز للسطح وهو ماحدا ربما ببعض الفئات التي كانت منسجمة مع أدوارها الممنوحة

لها في إطار القطاعية كالمعلمين تلجأ إلى اتخاذ مواقف أكثر جذرية من خلال التحاقها بقوى سياسية معارضة، دون أن يعني ذلك عدم وجود عوامل الاستمرارية الكثيرة التي تؤكد الفرضية التي انطلقت منها الدراسة حول انقسامية النخبة والقطاعية التي تميز تسيير الدولة وهو ما يتأكد على سبيل المثال من خلال خصوصيات قواعد بعض الأحزاب المقدمة للانتخابات كقوائم التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية، بقي أن نتساءل فقط عن مدى استمرارية شروط هذه الانقسامية ذات الأبعاد الثقافوية والقيمية في خضم التحولات المختلفة المستويات التي يعرفها المجتمع الجزائري فهل هي مؤهلة للاستمرار في المستقبل أم العكس للاضمحلال لحساب تمفصلات أخرى ستأخذ بعين الاعتبار ودون شك التحولات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي عرفها ويعرفها المجتمع الجزائري.

1 – الجدول يبين سن رؤساء المجالس الشعبية البلدية /انتخابات جوان 1990.

السن	عدد رؤساء المجالس الشعبية البلدية	النسبة
أقل من 36 سنة	700	50، 06 %
بين 45/36 سنة	600	39، 01 %
بين 55/46 سنة	125	8، 12 %
بين 60/56 سنة	30	19، 5 %
أكثر من 60 سنة	13	0، 84 %
المجموع	1538	100 %

2 – الجدول يبين المستوى التعليمي لرؤساء المجالس الشعبية البلدية /انتخابات جوان 1990.

المستوى التعلمي	عدد رؤساء المجالس الشعبية البلدية	النسبة
من دون المستوى (أمي)	165	10، 72 %
الابتدائي	132	08، 58 %
المتوسط	299	19، 44 %
الثانوي	550	35، 76 %
الجامعي	392	25، 48 %
المجموع	1538	100 %

3 – الجدول يبين مهن رؤساء المجالس الشعبية البلدية /انتخابات جوان 1990.

مهن	عدد رؤساء المجالس الشعبية البلدية	النسبة
مدرسون	559	36، 34 %
موظفون	363	23، 50 %
أجراء المؤسسات الوطنية والمحلية	280	18، 20 %
فلاحون	81	05، 26 %
تجار	69	04، 48 %
متقاعدون	26	01، 69 %
أصحاب مهن حرة	19	01، 23 %
أجراء القطاع الخاص	10	00، 65 %
مهن أخرى	131	08، 51 %
المجموع	1538	100 %

4 – الجدول يبين سن رؤساء المجالس الشعبية البلدية المنتخبين جوان 90 ن /حسب الأحزاب

السن /الحزب	المستقلين	ت/من أجل الثقافة والديموقراطية	ح/جبهة التحرير	ج/الإسلامية للإنقاذ
أقل من 36 سنة	32. 38	45. 45	33. 61	61. 93
بين 45/36 سنة	46. 66	40. 90	47. 80	32. 82
بين 55/46 سنة	14. 28	11. 36	13. 36	4. 19
بين 60/56 سنة	4. 76		4. 59	0. 34
أكثر من 60 سنة	1. 90	2. 27	0. 62	0. 69
المجموع	105	88	479	859

5 – الجدول يبين المستوى التعليمي لرؤساء المجالس الشعبية البلدية المنتخبين /جوان 90 حسب الأحزاب.

المستوى التعليمي /الحزب	المستقلين	ت/من أجل الثقافة والديموقراطية	ح/جبهة التحرير	ج/الإسلامية للإنقاذ
من دون مستوى /أمي	7. 61	9. 09	8. 14	12. 80
الابتدائي	12. 38	5. 68	11. 89	6. 51
المتوسط	27. 61	12. 5	26. 30	15. 48
الثانوي	36. 19	26. 13	39. 24	34. 57
الجامعي	16. 19	46. 59	14. 40	30. 61
المجموع	105	88	479	859

6 – الجدول يبن مهن رؤساء المجالس الشعبية البلدية المنتخبين / انتخابات جوان 90 التعددية.

المهن/ الأحزاب	المستقلين	ت/من أجل الثقافة والديموقراطية	ح/جبهة التحرير	ج/الإسلامية للإنقاذ
موظف	21. 90	28. 40	27. 76	21. 18
مدرس	35. 23	12. 5	34. 02	40. 62
مهنة حرة	2. 85		0. 83	1. 28
فلاح	10. 47	1. 13	10. 43	2. 21
تاجر	0. 95	11. 36	4. 38	4. 30
أجير مؤسسة عامة محلية	19. 04	42. 04	12. 52	18. 74
أجير مؤسسة خاصة	2. 85		0. 20	0. 69
متقاعد	2. 85	1. 13	3. 54	0. 58
مهن أخرى	8. 57	3. 40	6. 26	10. 36
المجموع	105	88	479	859

الحركات الاجتماعية في الجزائر :
أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع

ورثت الجزائر بعد الاستقلال وضعا اقتصاديا واجتماعيا كارثيا ، كنتيجة منطقية للاستعمار الاستيطاني الطويل وسنوات الحرب المدمرة، فقد أنتجت الحالة الاستعمارية الاستيطانية الطويلة في الجزائر– 132 سنة– مجتمعا جديدا من سماته الأساسية الفقر والحرمان الاقتصادي والثقافي، اللذان مسا أغلبية أعضائه، بعد عمليات نزع الملكية العنيف والواسع الذي تعرضت له الكثير من القوى الاجتماعية الريفية على وجه التحديد، وهو ما أنتج حالة تهميش - البعض تكلم عن عملية صعلكة clochardisation واسعة مست المدينة والريف.

الحرمان الثقافي من منابع العلم والمعرفة كانت من السمات الأساسية الاخرى لهذا المجتمع الجزائري الذي انتجته الظاهرة الاستعمارية الاستيطانية (1)، فساد الجهل كقاعدة عامة بين مختلف شرائحه الاجتماعية، بعد تحطيم الهياكل والمؤسسات العلمية التقليدة للمجتمع. حالة مجتمع كلونيالي لم تشذ عن خصائصه الكبرى هذه، الا بعض الفئات القليلة المرتبطة عضويا بالظاهرة الاستعمارية التي استغلت مواقعها داخلها لتحسين وضعيتها الاقتصادية -الاجتماعية بواسطة الاستحواذ بمختلف الأشكال على ملكيات زراعية كبيرة ومتوسطة. الاستفادة من المدرسة الكلونيالية كان من الاستراتيجيات المفضلة لهذه الفئات الوسيطة التي استطاعت ان تفرض ابنائها في الكثير من مواقع السلطة، قبل وبعد الاستقلال ضامنة بذلك الكثير من شروط إعادة الانتاج.

هذه التجربة التاريخية الجماعية بمختلف مراحلها الكبرى -الاستعمار -فترة الحركة الوطنية -الثورة وبعد ذلك الاستقلال - أفرزت الكثير من الخصائص التي ميزت الثقافة السياسية الشعبية، فسادت الجذرية عند المطالبة الاقتصادية–الاجتماعية، كما عممت النظرة

المساواتية الرافضة للتمايز الاجتماعي المستهجن من قبل هذه الثقافة السياسية الشعبية. بعض هذه القيم السائدة إجتماعيا هي التي سنلتقي بها وراء الكثير من الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بعد الاستقلال التي ستكون بمختلف اشكالها ومحتوياتها موضوع هذه الورقة. قيم منحت-بضم الميم – محتوى اقتصاديًا -اجتماعيا في الغالب بتشجيع من خصائص النظام الاقتصادي الريعي نفسه، الذي ساد بعد الاستقلال. قيم تجسدت في ممارسات اجتماعية بينية أكثر ديموقراطية في الحياة اليومية بين المواطنين، وبين مختلف شرائح وطبقات المجتمع وحتى في العلاقات مع المؤسسات الرسمية ورموزها، وفي لغة تعامل يومي أكثر مباشرة.

الخيارات السياسية والاقتصادية التي تمت بعد الاستقلال مثلها مثل التركة الاستعمارية الطويلة كان لهما الأثر الأكبر على نوعية وحجم التحولات الاجتماعية الاقتصادية التي تمت بعد الاستقلال (2). فقد كان خيار"الاشتراكية" بخصوصياتها المعروفة، على غرار الكثير من دول العالم الثالث في تلك الفترة، وسيطرة الدولة الاقتصادية والأحادية السياسية من السمات التي أثرت على خصائص التركيبة الاجتماعية والتحولات التي عاشتها لاحقا الجزائر، وبالتالي نوعية الحركات الاجتماعية وخصائها المميزة، نفس الحال بالنسبة لميزان القوى العام داخل المجتمع الجزائري بين مختلف طبقاته وشرائحه. فالمعطيات المتوفرة حول ظاهرة الحركات الاجتماعية ... تسمح لنا بالقيام بنوع من التوليف بين الكلي والجزئي بين المؤسسات والهياكل الاجتماعية وبين معايشات وتجارب الافراد المجندون داخل وبمناسبة هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية (3).

قامت الدولة الجزائرية بسلسلة من التأميمات للمصالح الاقتصادية الفرنسية والغربية في الكثير من القطاعات مباشرة بعد الاستقلال، ليس في القطاع الصناعي فقط، بل في الميدان الزراعي كذلك ، فأممت الاراضي الواسعة التي كان يملكها المعمرون رمز الاستعمار الاستيطاني الأكثر قساوة وبروزا. في نفس الوقت الذي انطلقت فيه عمليات استثمار واسعة اعتمادا على مداخيل النفط والغاز، فيما بعد لخلق قاعدة صناعية جسدتها مشاريع التنمية والمخططات المختلفة التي استغرقت طول فترة ما بعد الاستقلال ولغاية بداية الثمانينيات. قاعدة ومؤسسات اقتصادية- اجتماعية، كونت الإطار الذي لايمكن من دونه فهم نوعية وخصائص هذه الحركات الاجتماعية.

سمحت عمليات الاستثمار الواسعة والسريعة، هذه بخلق قاعدة اقتصادية ونواة عمالية في القطاع العام المملوك للدولة، بالإضافة إلى تلك المتواجدة في القطاع الخاص، الذي لم يتوقف عن النمو خلال هذه الفترة، حتى ولو كان بوتائر اقل من تلك المسجلة في القطاع العام. القطاع الخاص الذي اعتمد على نفس المنطق الريعي السائد وطنيا من خلال العلاقات المتميزة التي أوجدتها القوى المالكة له مع مستويات عدة من مراكز القرار السياسي والاقتصادي الرسمي (4). القطاع الخاص الوطني الذي لم يستثمر خارج بعض الصناعات الخفيفة التحويلية والخدمات وهو ما لم يسمح له بخلق تمركز عملي وصناعي، كما سيكون الشأن بالنسبة

للقطاع العام الجديد الذي اعتمد على سياسة صناعية اكثر تنوع، ركزت على ما سمته بالصناعات المصنعة، مما منح للدولة الوطنية مكانة رب العمل الاول و هو ما أضفى بالضرورية ابعاد سياسية على كل الحركات الاحتجاجية والعلاقات التي ميزت عالم الشغل والمؤسسة الصناعية.

التحولات التي تمت في القطاع الزراعي تحت تسمية الثورة الزراعية ابتداء من بداية السبعينيات وقبلها من خلال تجربة التسيير الذاتي - الستينيات - اعتمدت على نفس المنطق الريعي السائد وطنيا وقواعده التسييرية الشعبوية. فقد أممت الملكيات الخاصة الكبيرة الوطنية والأجنبية لتدمج داخل القطاع الزراعي العام التابع للدولة الذي ظهرت عليه بسرعة الكثير من السلبيات، كضعف الإنتاج، سوء التوزيع والندرة، مما ساهم بقوة في بروز الشروخ الأولى على نموذج التنمية هذا الذي قادته فئات بيروقراطية وتكنوقراطية دون إمتدادات شعبية سياسية منظمة وفعلية رغم أصولها الاجتماعية الشعبية في بعض الاحيان.

المنطق الريعي التوزيعي الذي اعتمده نموذج التنمية المعتمد على الدولة كفاعل مركزي بل أحادي، ليس في الميدان الاقتصادي فقط، بل حتى في الميادين الاخرى، السياسية والثقافية، عرف بروز الكثير من الشروخ ابتداء من النصف الثاني من السبعينيات، عبرت عن نفسها من خلال حركات احتجاج عمالية وشعبية واسعة (5)، فقد ظهرت للسطح الكثير من تناقضات النموذج العام، ليس على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فقط -ندرة المواد الاستهلاكية من كل نوع- حتى تلك الأشد ضرورة. استفحال أزمات السكن والنقل في المدن الكبرى خاصة - بروز ظاهرة البطالة، بل حتى على المستوى السياسي والثقافي فقد طرحت مسألة التعريب (6) بكل تداعياتها الثقافية والسياسية، في نفس الوقت الذي أخذت فيه المطالب الثقافية الأمازيغية أبعادًا جديدة بعد المظاهرات الشعبية التي عرفتها منطقة القبائل والعاصمة-أفريل -1980. هذه الوضعية التي شجعت بعض الشخصيات الوطنية على التعبير السياسي الجماعي والعلني للمطالبة السياسية في قضايا وطنية ودولية. (7) تعبيرات لم يكن ممكنا لولا حالة الضعف التي بدأت تعتري النظام السياسي القائم في نفس الفترة التي عرفت تنظيم المظاهرات العلنية الاولى للتيار الاسلامي المكتفي حتى هذه الفترة بالعمل السري المحدود (8)

في البدء كانت الحركات الاجتماعية الكلاسيكية ضمن هذا السياق العام، لا يمكن تصور أشكال من الحركات الاجتماعية إلا تلك الكلاسيكية منها في الشكل والمحتوى، والتي يأتي على رأسها الحركة العمالية والنقابية. فقد شهدت الجزائر منذ بداية الستينيات، ظهور الكثير من الحركات الاحتجاجية داخل عالم الشغل، أخذت شكل الإضرابات العمالية وحتى بعض الأشكال الأخرى الأقل جماعية التي تعكس بدقة موازين القوى بين الحركة العمالية الجنينة والقوى الاجتماعية الحاكمة الجديدة التي لازالت في حالة صعود. كما لم يكن غريبا أن تكون

أغلبية هذه الحركات المطلبية حتى نهاية النصف الثاني من السبعينيات متمركزة في القطاع الخاص الوطني والأجنبي الذي كان يكتنز تجربة نقابية وعمالية طويلة تستمد جذورها من فترة ما قبل الاستقلال.

هذه الإضرابات التي ركزت حول المطالبة بتحسين ظروف العمل المباشرة داخل مكان العمل من خلال حركات احتجاجية قصيرة ذات طابع اقتصادوي، لم تطرح مسألة الملكية وعلاقات العمل إلا نادرا وفي ظرف سياسي خاص (9). في نفس الوقت الذي أهملت فيه هذه الحركات الاحتجاجية في الغالب الأعم التحولات المختلفة التي كان المجتمع الجزائري مسرحا لها خارج مكان العمل الرأسمالي الذي حافظ على خصائصه القديمة لفترة ما قبل الاستقلال حتى وان تجزأر ربّ العمل. الرأسمالي الجزائري الذي فرض الكثير من خصائصه وعلاقاته بمحيطه الاقتصادي والسياسي على مؤسسته ونوعية العلاقات داخلها. فقد قبل رب العمل الجزائري، مع الوقت، موقعا يتسم بالكثير من الهامشية بل وعدم الشرعية، أظفاه عليه الخطاب السياسي الرسمي المهيمن ذو النكهة الشعبوية، فكان أن استكان إلى هذه المواقع الذي منحها إياه الخطاب الشعبوي، فاكتفى بالدور الاقتصادي المطلوب منه دون طموحات أخرى سياسية أو إجتماعية، فلم يساهم القطاع الخاص الوطني في إنتاج نخب أو وجوه معروفة أجتماعيا او سياسيا، كما لم تعرف عنه مشاركة من أي نوع في الحركية التي ميزت المجتمع الجزائري. موقع تأثرت به المؤسسة الصناعية وعمالها، بما فيها الحركات الاحتجاجية التي عرفتها، فلم تبرح هذه الحركات مكان العمل ولم ترتبط بالتحولات العميقة التي عاشها المجتمع الجزائري، فاكتفت بالطرح الاقتصادوي الدفاعي في الغالب الأعم.

قبل ظهور عمال القطاع العام بخصوصياته المعروفة -تمركز عمالي كبير- تكنولوجيات حديثة - نوعية تسيير موارد بشرية مختلف - علاقات مختلفة نوعيا بالمحيط.. إلخ. كان الفاعل الرئيسي داخل هذه الحركات الاجتماعية المغلقة حول نفسها داخل مكان العمل وعالم الشغل عموما عمال القطاع الخاص قبل أن يقودها عمال القطاع العام ابتداء من نهاية السبعينيات، بعد أن أثمرت نتائج الاستثمارات التي قامت بها الدولة في تكوين نسيج صناعي عام ولد نواة طبقة عاملة جديدة تختلف في نوعية العلاقات التي أقامتها مع المحيط الاجتماعي والسياسي العام. (10) فبدل تجربة ومطالب العامل -المواطن وحركاته الاحتجاجية، التي ميزت القطاع الخاص في علاقاته بمحيطه، انتجت التجربة العمومية المواطن -العامل في مطالبه وعلاقاته بالمحيط العام.

الجديد هذه المرة، لم يكن فقط في المطالب التي استمرت في غالبيتها داخل الطرح الاقتصادوي، بل في حصول هذه الإضرابات والحركات الاحتجاجية داخل القطاع العام في حد ذاته باعتباره قطاع دولة. فقد طرح هذا التمركز للحركات الاحتجاجية في القطاع العام،

مسألة سياسية من الدرجة الأولى، نتيجة خصائص رب العمل نفسه، الدولة الوطنية بكل خصوصياتها السياسية. الدولة التي قررت إضفاء خصائص وصفات على القطاع الاقتصادي الذي تملكه -من خلال مواثيقها وخطابها السياسي والاعلامي - تختلف نوعيا عن تلك التي اضفتها على القطاع الخاص، فقد صنف القطاع العام بكونه قطاعا اشتراكيا يخلوا من كل اشكال الاستغالال، في حين تكلمت الايديولوجية الرسمية عن قطاع خاص مستغل -بكسر الغين -.

التمركز العمالي الكبير، التحاق الموظفين برحاب المطالبة، التمفصل الخاص بين السياسي والاقتصادي في ظل التجربة الجزائرية، كلها عوامل جعلت هذه الاحتجاجات رغم استمرارية طرحها الاقتصادوي في الغالب، تخرج إلى مجالات سياسية أوسع. فرغم القطيعة التي سادت في الغالب داخل هذه التجربة بين الفاعل النقابي المنظم والفاعل العمالي الجماعي، مما جعل الحركات الاحتجاجية تبقى حبيسة مكان العمل ، فقد كانت هناك إستثناءات تمثلت في بعض المحطات -قطاعات معينة -فترات زمنية رغم محدوديتها - عرفت نوعًا من اللقاء بين المستويين العمالي والنقابي، منحت أبعادا أكثر شمولية للفعل العمالي المطلبي، فظهرت الاضرابات الوطنية الواسعة -مست أكثر من مكان عمل في نفس الوقت ودامت أكثر -. فقد استفادت هذه الاضرابات من خصائص القطاع التكنولوجية والتنظيمية، كما حصل في قطاع النقل بكل فروعه -البحري -السكك الحديدية -الموانىء.. إلخ - ناهيك عن قوة تمركز اليد العاملة في هذه القطاعات الخدماتية والصناعية -الحديد والصلب.

على مستوى آخر لابد أن نشير أن الفاعل النقابي كان الواسطة التي تمكن منها السياسي والحزبي من ولوج عالم الشغل والتقرب منه. فقد تمكنت فعلا بعض قوى اليسار التي يغلب عليها العنصر المثقف المفرنس القريب من السلطة اجتماعيا وسياسيا رغم بعض مظاهر الخطاب النقدي، التقرب من عالم الشغل في بعض القطاعات التي تملك تجربة مطلبية متميزة وقوة حضور عمالي بالقرب من المدن الجامعية الكبرى-الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة... الخ التي يتمركز بها العمل السياسي والحزبي الرسمي والمعارض.

قبل مرحلة الانتكاسة التي دخلتها الحركة العمالية المطلبية بفاعلها المركزي العمالي العمومي، عاشت حوالي عقدين ما يمكن تسميتهما بعصر القوة والأمل، ساد فيهما المنطق الهجومي، فتنوعت المطالب لتشمل مطالب نوعية، وزادت جذرية الاضرابات العمالية التي أصبحت أكثر طولا من حيث مدتها وأوسع مشاركة، من جراء الطابع الوطني الذي أصبح من ميزاتها الأساسية، اضرابات أداتية، تختلف عن تلك الاضرابات التعبيرية التي كانت سائدة قبل هذه الفترة والمعروفة بقصر مدتها وطابع مطالبها الاقتصادي وضعف المشاركة العمالية فيها بل وحتى انعدام التفاوض كمرحلة في عمر الاضراب يتم من خلالها الاعتراف الفعلي بالحركة العمالية كفاعل جماعي مستقل. عكس الإضراب التعبيري فقد تميزت الاضرابات

الأداتية ببروز المفاوض العمالي والتفاوض كمحطة هامة ضمن سيرورة الإضراب، كتعبير عن النضج الذي وصلته الحركة العمالية المطلبية. رغم هذا فقد فشلت الحركة العمالية في إنجاز تحالفات واسعة داخل عالم الشغل وخارجه مع قوى قريبة منها موضوعيا ، كالاطارات المسيرة في القطاع العمومي وحتى بعض الفئات العمالية الإدارية والمؤهلة التي اتخذت منها الكثير من القوى العمالية مواقف إقصائية نتيجة سيطرة رؤية"عمالجية" l ouvrierisme ، جسدتها الكثير من الممارسات النقابية. فقد فشلت الحركة العمالية في تكوين كتلة اجتماعية فاعلة داخل عالم الشغل، كان يمكن ان تكون نواة دفاع عن الحركة العمالية وكل عالم الشغل بعد دخوله المرحلة الدفاعية (11) بكل موازين قوتها الوطنية والدولية.

دخول عالم الشغل بمختلف مكوناته العمالية والنقابية في المرحلة الدفاعية الواضحة التي يعيشها منذ أكثر من عقد ، كان من المؤشرات الهامة ذات الدلالة على المأزق الذي يعيشه نموذج التنمية الرسمي المعتمد على الدولة الوطنية منذ الاستقلال. فقد ساد الانكماش الاقتصادي وتوقف الاستثمار المنتج العام منذ بداية الثمانينيات. فبدأت عمليات التسريح الواسعة للعمال من جراء غلق الكثير من المصانع. لتسود البطالة والنشاطات الاقتصادية غير الرسمية. أزمة زادها عمقا دخول كل التيارات السياسية المؤيدة أو القريبة من عالم الشغل كالتيارات اليسارية أو حتى الوطنية العصرية في مأزق فكري واضح. في الوقت الذي عادت فيه للسطح تيارات دينية ومحافظة لا تعرف الشيء الكثير عن عالم الشغل، إن لم تعاديه أصلا في توجهاته وأهدافه وهو ما ظهر جزئيا من خلال العنف الرسمي الذي قوبلت به بعض الحركات العمالية الاحتجاجية في بداية الثمانينيات على سبيل المثال.

التعددية النقابية التي تم الاعتراف بها في الوقت الذي كانت فيه الحركة العمالية المطلبية في حالة ضعف أكيدة، لم تكن عاملا مساعدًا على الخروج من هذه الوضعية الدفاعية. فقد بادر الموظفون –أساتذة– عمال القطاعات الصحية والإدارة العمومية بل وحتى عمال بعض المؤسسات الصناعية العمومية ...الخ لتكوين نقابات مستقلة عن الاتحاد العام للعمال الجزائريين، النقابة الرسمية الوحيدة حتى الآن، وهي النقابة التي تدهورت تمثيليتها العامة أكثر، فلم تحافظ إلا على القوى العمالية الأقل تأهيلا، بعد قرار الكثير من القوى العمالية والأجيرة المؤهلة مغادرتها مفضلة تجربة الاستقلالية.

تكوين النقابات المستقلة الذي كان في بعض محطاته تحت تأثير مباشر لتوجهات أيديولوجية وسياسية كذلك، فقد دشن التيار الاسلامي الجذري ممثلا بالجبهة الاسلامية للإنقاذ تنظيم نقابة اسلامية للعمل S. I. T، تمكنت بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا والقيام بعدة إضرابات مطلبية خلال هذه الفترة التي ميزها صعود قوي للجبهة الإسلامية بعد نجاحاتها في الانتخابات السياسية المحلية -جوان 1990. علما بان النقابة الإسلامية للعمل التي تم تعليقها بعد حل الجبهة الاسلامية في 1992، قد أعادت إنتاج نفس

علاقة الهيمنة التقليدية بين السياسي -الحزبي والنقابي التي عرفتها التجربة الوطنية كما برزت بين جبهة التحرير والاتحاد العام للعمال الجزائريين ، في ثوب سياسي وديني جديد- قديم، لم يقطع صلاته كلها بالتجربة النقابية الاحادية المنتقدة وموروثها السياسي الفكري، مظيف اليها خطابٌ دينيٌ عام. (12)

علما بأن هذه النقابات المستقلة لم تستطع حتى الآن وبعد مرور أكثر من عقدين تقريبًا على تكوينها من حل الكثير من المشاكل التي تعترضها كتلك المتعلقة بالجوانب التنظيمية وحقها في المشاركة في العملية التفاوضية المركزية رغم الاعتراف القانوني بوجودها وقوة تمثيليتها القطاعية. هذه النقابات المستقلة التي بادرت بتكوينها بعض الفئات العمالية التي لازالت في مواقع أقل دفاعية من موازين القوى التي يفرزها الوضع العام، لجأت في السنوات الأخيرة إلى الكثير من الحركات الاحتجاجية الجذرية -إضرابات طويلة لبعض الأشهر، كما هو حال أساتذة الجامعة – اعتمادا على تقييم قطاعي جزئي لموازين القوى، لم يأخذ بعين الاعتبار موازين القوى الاجتماعية -السياسية العامة التي ليست في صالح الحركة العمالية. هذه النقابات المستقلة التي لم تصل بعد إلى مرحلة التضامن فيما بينها لطرح مشاكلها والخروج من مرحلة العمل النقابي الفئوي coorporatisme. (13) رغم بعض محاولات تكوين كنفدرالية عمالية جديدة، المشروع الذي تقف في وجهه الكثير من القوى النقابية والسياسية نظرا للأدوار السياسية التي لازال يقوم بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين داخل اللعبة السياسية الوطنية بكل تشعباتها وثناياها. أدوار لازال النظام السياسي في حاجة إليها جراء استفحال أزماته المتعددة مما يجعله يرفض وجود منافسين آخرين لازال غير متأكد الآن من لعبهم للأدوار المطلوبة منهم كما يقوم بذلك الاتحاد العام للعمال الجزائريين بنسب نجاح متفاوتة.

الحركة الطلابية من النخبوية إلى ديموقراطية التعليم

إذا كان التمركز والكم قد لعب لصالح دور أكبر للحركة العمالية المطلبية، فإن التضخم في العدد والتوسع الجغرافي، كانا في غير صالح الحركة الطلابية التي فقدت الكثير من حركيتها واستقلاليتها مع تطور عدد الطلبة وازدياد عدد الجامعات. فقد كونت الحركة الطلابية التي كانت محصورة في عدد قليل من المدن الجامعية الكبرى حتى بداية السبعينيات إحدى بؤر الحركات الاجتماعية الفاعلة في المجتمع الجزائري، فطرحت الكثير من القضايا السياسية الوطنية والدولية التي كانت تملك لها قراءات، ليست بالضرورة هي نفس قراءات السلطة. قبل أن يتم القضاء على استقلاليتها التنظيمية والسياسية كما حصل قبل ذلك بقليل مع الحركة النقابية بين نهاية الستينيات وبداية السبعينيات.

مرحلة القوة والصعود التي سيطر فيها سياسيا على الحركة الطلابية الفكر اليساري بمختلف ألوان طيفه مع سيطرة واضحة للأطروحات القريبة من النموذج التنموي الرسمي

ذي النزعة الاقتصادوية، وهو نفس الاتجاه الذي كان وراء حركة التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية خلال عقد السبعينيات (14).

الحركة الطلابية التي فقدت مع نخبويتها الكثير من استقلاليتها وحركيتها، انقسمت على نفسها هي كذلك على أساس ثقافوي-سياسي ابتداء من نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات. فقد سمحت ديموقراطية التعليم بكل مراحله بدخول الكثير من أبناء الفئات الشعبية والوسطى الريفية الجامعة. في الوقت الذي طرحت فيه مسألة التعريب بكل تداعياتها السياسية والثقافية، وما أنتجته من تحالفات وعمليات فرز داخل الحركة الطلابية وخارجها. وهي نفس الفترة التي بدأ فيها النموذج الرسمي للتنمية يعرف عثراته الأولى مما سمح ببروز تيارات فكرية وسياسية معارضة بما فيها التيار الإسلامي والبربري، فمقابل مرحلة التعثر والتشكيك التي دخلها الخطاب السياسي الرسمي وتلك المؤيدة له ازدادت شرعية وقوة تجنيد التيارات المعارضة داخل الحركة الطلابية. وهو ما ينطبق حتى على بعض أشكال اليسار الجذري الذي استفاد كثيرا من قواعده الطلابية عندما حانت فرصة تكوين الأحزاب السياسية بعد الاعتراف بالتعددية. هذه الفترة التي ظهرت فيها للسطح ظاهرة بطالة الخريجين وتوقفت جزئيا المنظومة الجامعية عن القيام بدورها كوسيلة ترقية اجتماعية للكثير من القوى الشعبية التي استفادت في السابق منها وعولت عليها.

الحركة الطلابية التي فقدت الكثير من إشعاعها وقوة تأثيرها بعد الاعتراف الرسمي بالتعددية السياسية والنقابية رغم ظهور الكثير من التنظيمات الطلابية التي برزت تحت سيطرة واضحة للإسلام السياسي الإخواني وطنيا (15) والبربري جهويا-منطقة القبائل والعاصمة جزئيا. فقد أبعد اليسار وحتى التيارات الوطنية من الجامعة أو استمرت مع تنظيمات قديمة من دون تأثير فعلي.

من ميزات الوضع الجزائري أن الحركات الاجتماعية الشعبية الجديدة لم تعول كثيرا على الحركة الطلابية حتى بعد ركوبها من قبل التيار السلفي. فبدل مواقع القيادة تحولت الحركة الطلابية في علاقاتها بالحركات الاجتماعية الفاعلة إلى علاقة ذيلية واضحة.

عوامل عدة سوسيولوجية تحديدا يمكن أن تفسر هذه العلاقة الذيلية، منها ما هو متعلق بالتدهور الكبير الذي لحق بمكانة الطالب في مجتمعاتنا من جراء البطالة وانسداد الآفاق المهنية -الاجتماعية. ومنها ما هو مرتبط بخصائص التيارات الدينية المسيطرة نفسها. فالفكر السلفي مثلا ورغم وجود الكثير من المتعلمين واصحاب الشهادات بين صفوفه إلا انه أكثر اعتمادا على قواعده الشعبية وجذريتها. فالنصية التي تميز علاقاته بالتراث لا تترك أي مجال لعمل فكري تجديدي يمكن أن يمنح دورا متميزا للعدد الكبير نسبيا من المتعلمين (16) الذين استطاع هذا التيار تجنيدهم وهو في حال صعود وقبل أن يدخل في مأزق العنف والإرهاب. استراتيجية المواجهة المباشرة وغياب الابعاد الفكرية الاصلاحية بين ابناء التيار

السلفي المسيطر جزائريا لم يكن هو الآخر عامل مساعد على الاهتمام بالعناصر المثقفة والطلابية داخل هذه الحركة الاجتماعية التي يغلب عليها طابع عدم الانسجام والكلية.

الحركة النسوية ...التنمية هي الحل

الخطاب السياسي الرسمي السائد وطنيا بعد الاستقلال ذو المحتوى الاقتصادوي، ساعد على تغليف نزعة محافظة لدى النخب الريفية وشبه الريفية الرسمية الحاكمة عندما تعلق الأمر بالمرأة وحقوقها، مانحا نبرة"عصرية"ضعيفة الحضور في الأصل لدى هذه الفئات الحاكمة. هذا الخطاب بالغلاف"العصري" الذي أوجده لنفسه وجد في المقابل صدى قوي نسبيا لدى الكثير من قوى اليسار المشبعة بالطرح الستاليني ذات الحضور على مستوى الحركات الاجتماعية والسياسية المنادية بتحرر المرأة وحقوقها، فقد تم شبه توافق وإجماع إيديولوجي بين عدة أطراف فاعلة في السلطة والمعارضة شبه الرسمية، مفاده بأن المرأة الجزائرية لا تملك خصوصيات في طرح قضاياها منفصلة عن قضايا واهتمامات المجتمع الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية الكلية ، مما أثر سلبا على تكوين حركات نسوية مستقلة وفعالة خلال هذه الفترة.

المرأة الجزائرية التي خرجت بعد الاستقلال بقوة للتعليم بكل مراحله بما فيها الجامعي، دون أن تتمكن من القيام بتسجيل نفس الحضور القوي عندما تعلق الأمر بالعمل (17) والنشاط الاقتصادي خارج المنزل. فقد تبين أن القيم المحافظة السائدة اجتماعيا كانت بالمرصاد لخروج المرأة عندما تقرر ذلك من اجل العمل، فلم يقبل خروجها للعمل إلا بشروط كان على رأسها التأهيل العلمي العالي أو المتوسط على الاقل، على أن يكون العمل في مجالات محدودة - مقبولة إجتماعيا، تتميز بكونها في البعض منها امتدادا لنشاطات المرأة التقليدية في المنزل وداخل الاسرة، التعليم الصحة والإدارة -. (18)

نخبوية ظاهرة خروج المرأة للعمل، التي تكون قد انعكست -بالإضافة إلى عوامل إيديولوجية وسياسية - أخرى على الحركات النسوية التي لم تبارحها نخبويتها حتى بعد الإعلان عن التعددية وظهور الكثير من الجمعيات النسوية. علما بأن ظروف الأزمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية منذ بداية التسعينات على وجه الخصوص، قد فرضت على العائلة الجزائرية إعادة النظر في شروطها فيما يتعلق بعمل المرأة، فاصبح من الممكن جدا ان تشاهد الكثير من النساء الجزائريات يشتغلن بمهن ضعيفة التأهيل وغير قارة ضمن سوق العمل غير الرسمية التي ظهرت بقوة بعد التحولات التي عاشها الاقتصاد الجزائري في السنوات الاخيرة، خروج للعمل المأجور قد يفقد المرأة الجزائرية الكثير من الحقوق وأشكال التغطية القانونية التي كانت تتمتع بها تقليديا داخل سوق العمل الرسمي العام تحديدا. فقد يزيد هذا الخروج للعمل في القطاعات غير الرسمية وضعيفة التأهيل وضع المرأة هشاشة، علما بأن العمل النقابي النسوي داخل هذه الفضاءات الاقتصادية غير الرسمية مفقود تماما ولايعول عليه في الدفاع عن حقوق

هذه الفئات العمالية الجديدة التي التحقت بسوق العمل المأجور في هذه الظروف الذي توجد فيه الحركة العمالية والنقابية في مواقف دفاعية واضحة (19).

شبه اعتراف حصلت عليه المرأة بشرعية خصوصيات الحركة والمطالب النسوية. بعد تجربة طويلة سابقة لم يكن معترفًا بها للمرأة بالعمل الجمعوي المستقل الخاص بها، حتى لدى التيارات الفكرية المساندة إيديولوجيا للمرأة وانشغالاتها. لقد كان مقررا ضمن هذه الرؤى الإيديولوجية المهيمنة، أن تحرر المرأة لن يتم إلا في إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية العامة للمجتمع من خلال التعليم والعمل أساسا، فهي مسألة وقت وآجال فقط. قضية كم وليس نوع كما ظهر فيما بعد وتبنته الكثير من التنظيمات النسوية التي ظهرت مع التعددية، كاتجاه دولي قوي الحضور.

التعددية التي لم تستفد منها الحركة النسوية في اكتساب قوة أكثر داخل المجتمع لتستمر في طابعها النخبوي حتى إن تعددت أشكالها التنظيمية وبرزت الكثير من الوجوه النسائية التي احتلت مواقع سياسية وحكومية هامة -وزيرات - (20) نائبات برلمانيات -زعيمات أحزاب -. فقد فشلت التنظيمات النسائية في الإنغراس بين الطالبات مثلا رغم التأنيث الكبير للجامعات أو حتى عالم الشغل النسوي المؤهل بحكم تكوينه وتمركزه لتقبل مثل هذه الأفكار. ناهيك عن عالم المرأة الريفية التي أهملت تماما، بحكم أن هذه الحركات لم تغادر المدن الكبرى -والعاصمة تحديدا - التي نشأت فيها في الاصل.

لقد كان من شروط تطبيق المشروع البومديني بخصائصه السياسية والفكرية المعروفة القضاء على كل استقلالية سياسية أو تنظيمية لهذه القوى الاجتماعية العمالية والطلابية التي انتفت لديها وسائل التعبير السياسي الحر والمستقل حتى وإن اقتربت موضوعيا من المشروع في خطوطه العامة وأيدته، مما لم يساعد على تكوين ونشر ثقافة العمل الجماعي الديموقراطي والطوعي بين المواطنين للدفاع عن مصالح وقناعات مشتركة. كما أن فترة التعددية التي ارتبطت بالأزمة الاقتصادية، الاجتماعية والامنية لم تكن مواتية هي الأخرى لتطور هذه الحركات الاجتماعية الكلاسيكية التي لم تعرف كيف تتكيف مع المحيط الجديد المطبوع بأزمة متعددة الاشكال، لتفقد الكثير من قوة حضورها لصالح أشكال جديدة من الحركات الاجتماعية بعد تدخل اوسع للقوى الاجتماعية الشعبية الأقل تجانسا من الناحية السوسيولوجية والاكثر تنوعا في اشكالها التعبيرية ومطالبها.

الحركات الاجتماعية الجديدة... بين الديني والثقافي المحلي

1/ الحركة الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الديني

رفض الأشكال التعبيرية الحرة والمستقلة لمختلف الفاعلين الاجتماعيين وعجز الأطر الرسمية والبيروقراطية منها في خلق امتدادات شعبية حقيقية، مضافا إليها الشروخ الكبيرة التي بدأت في البروز على مستوى المشروع الأقتصادي والاجتماعي الرسمي العام، كالبطالة وأزمة

السكن والندرة التي استفحلت. بالإضافة للمعوقات الجديدة التي ظهرت ، كالهجرة الريفية نحو المدن الكبرى والنمو الديموغرافي الهائل. ...كلها شروط مهدت لظهور أشكال جديدة من الحركات الاجتماعية من سماتها ، عدم التأطير أو ضعفه في أحسن الأحوال والنزعة إلى الفعل المباشر وحتى العنف في بعض الأحيان الذي يستعمل كأداة تعبيرية (21) في الغالب. زيادة على تمركزها في المدن الكبرى-داخل الأحياء الشعبية تحديدا - التي أصبحت تضم أغلبية الجزائريين بعد الهجرة الداخلية الكثيفة التي قام بها الجزائري نحو المدن والساحل (22) بعد الاستقلال على وجه التحديد.

الحركات الاجتماعية التي حملت معها فاعلا اجتماعيا جديدا... شباب المدن والأحياء الشعبية الذين عبروا عن رفضهم لأوضاعهم المعيشية الفردية والجماعية كوسط اجتماعي، بلغة سياسية جديدة يغلب عليها الإبهام والغموض، بعد العودة المسجلة للتراث الاسلامي، رجاله ومحطاته الكبرى، بل حتى لغته الدينية وتعابيره الفصيحة ، بالمقارنة مع وضوح خطاب الحركات الاجتماعية الكلاسيكية -العمالية، النقابية، الطلابية -المألوف والمرمز، فقد اخترعت الحركات الاجتماعية الشعبية لغة مطلبية ذات قوة تعبيرية هائلة، استطاعت بسرعة ان تكون وسيلة تجنيد قوي بعد توظيفها القوي للمرجعية الدينية -الثقافية للمجتمع. وهو ما فشلت في القيام به الفئات الوسطى المفرنسة في الغالب، المسيطرة على تأطير الحركات الاجتماعية الكلاسيكية بمختلف مكوناتها الطلابية، النسوية وحتى النقابية جزئيا.

من ميزات هذه الحركات الاجتماعية الجديدة التي تحولت إلى فاعل مركزي في جزائر النصف الثاني من الثمانينات كذلك، شمولية وكليّة الخطاب الذي لا يفرق بين السياسي، الديني والأخلاقي. الفردي والجماعي مع نزعة نحو الجذرية في الطرح لا يضاهيها إلا القبول الذي وجدته هذه الحركات لدى الكثير من الأوساط الاجتماعية والشعبية على وجه الخصوص وعلى رأسهم الشباب الذين اقتحموا العمل الجماهيري المعارض بكثافة نادرة (23).

هذه الحركات الاحتجاجية التي ظهرت في البداية متمركزة حول الكثير من القضايا الحياتية -السكن -التعليم -أشكال التهميش المختلفة التي تم التعبير عنها بمفهوم الحقرة (24) -عبرت عن نفسها في فضاءات جديدة لا علاقة لها بفضاءات الحركات الاجتماعية الكلاسيكية المعروفة - المصنع والجامعة -فقد غزت هذه الحركات الملعب بمناسبة مقابلات كرة القدم والحي الشعبي على هامش المدن الكبرى، قبل انتقالها إلى المسجد في مرحلة لاحقة. المسجد الذي كان تاريخيا من احتكار الكبار في السن تقليديا داخل الفضاء الثقافي والديني المغاربي، احتل هذه المرة من قبل فئات شابة متدينة حديثا ، أحضرت معها اشكال ورموز من التدين الجديد وخطاب مسجدي مسيس ومعارض، جعل الشيخ والكبير في السن يهجر هذا الفضاء الديني-الاجتماعي الذي كان من نصيبه، يقضي جل يومه فيه او بالقرب منه في القرية والمدينة.

هذه الحركات الاجتماعية الشعبية"الخام" التي كانت بعيدة في بدايتها الاولى، عن كل تأطير سياسي لا من قبل التيارات السياسية الوطنية المثقلة بتسييرها الرسمي أوحتى اليسارية التي يغلب عليها الطابع النخبوي المفر نس المستند على الفئات الوسطى الحضرية، بل حتى من قبل التيار الديني التي كان يرى فيها تياره السلفي المسيطر وصاحب الحضور الاجتماعي الشعبي، حركات"دهماء""وعوام" لا تتوفر على درجة النقاء الديني المطلوبة التي تسمح له بالوقوف معها او دعمها.

كتعبير عن هذه الشمولية التي ميزت هذه السيرورات، صاحب ظهور هذه الحركات الاجتماعية الكثير من الجديد على المستوى الفني كظهور أغنية الراي المتمردة على القيم والسلوكات الاجتماعية والمنادية بحرية أكبر في القول والممارسة (25). ظاهرة التمرد العام التي حاول التيار السلفي تحديدا وبنجاح متفاوت احتواءها ومنحها أبعاد دينية سلفية يغلب عليها الطابع الشكلي التجسيدي في غياب ثقافة دينية حقيقية لدى هؤلاء المتدينين الجدد أصحاب المستويات التعليمية المتوسطة والدنيا في الغالب الأعم الذين دخلوا كأوساط اجتماعية وجيل في أول علاقة واسعة مع النص المكتوب (26).

كان لابد من انتظار حالة الصعود القصوى التي وصلتها هذه الحركات الاجتماعية بمناسبة أحداث أكتوبر 1988 لكي يتم ذلك اللقاء التاريخي بين هذه الحركة الاجتماعية الشعبية والتيار الديني الجذري، ممثلا في بعض تيارات الجبهة الإسلامية للإنقاذ السلفية. وهو اللقاء الذي فشلت في القيام به كل التيارات السياسية، بما فيها الدينية على غرار تيار الإخوان المسلمين (27) الذي كان أقرب للفئات المالكة والوسطى عموما رغم بعض القواعد الشعبية.

هذا الركوب الذي قام به التيار الديني الجذري للحركة الشعبية مانحا إياها أبعادًا لم تكن موجودة لديها في الأصل. فقد منح الإسلام السياسي الجذري أبعادًا أخلاقية قيمية ودينية يغلب عليها الطابع السلفي لهذه الحركات التي كانت في الأصل ذات مطالب"عصرية" مرتبطة بهموم الحياة اليومية لأغلبية سكان المدن الجدد والشباب منهم خصوصا. كما منحها شمولية ربطت بين الدنيوي والديني لدى فئات شابة ولدت وتربت في عز قوة وصعود مرحلة سيطرة الخطاب الاشتراكي الشعبوي المفعم بقيم الوطنية (28) المتأثرة في بعض خصوصياته بنوع من الطرح العلماني المستمر معها منذ مرحلة الحركة الوطنية، نتيجة الاحتكاك الذي قامت به مع الحركة العمالية والنقابية الفرنسية قبل الاستقلال في ديار المهجر على وجه التحديد.

التيار الديني الجذري الذي قاد هذه الحركات الاجتماعية إلى مواجهات عنيفة، ليس مع الدولة الوطنية وأجهزتها المختلفة فقط، بل مع الكثيرمن القوى الاجتماعية الأخرى التي استعداها بخطاب وسلوكات إقصائية وعنيفة. مولدا حالة العنف التي ساهمت في تفريخ الإرهاب الذي ضرب بقوة بين صفوف أبناء الفئات الشعبية التي كانت القاعدة الاجتماعية الأساسية لهذه الحركات الاجتماعية الشعبية.

مرحلة انحصار الإرهاب وأعمال العنف المختلفة منذ بداية الالفية الجديدة صادفت عودة حالة الانتفاضات والتمردات العنيفة التي عاشتها الكثير من المدن الجزائرية حول الكثير من المسائل المرتبطة بالقضايا الاجتماعية -عمل -توزيع السكن -مسألة الماء الصالح للشرب -تعامل مؤسسات الدولة مع المواطن ... بما فيها الأجهزة الأمنية المختلفة، مما سمح ببروز قوي نسبيا لجمعيات حقوق الإنسان التي طرحت قضايا جديدة بعيدة عن الشأن الاجتماعي والاقتصادي السائد حتى الآن، كمعاملة المساجين وحقوق المواطنة والعلاقة مع أجهزة العدالة المختلفة الخ. هذا الطرح الجديد من منظار حقوق الانسان الذي تدعم بقاعدة شعبية واسعة نسبيا من كل ضحايا حالة العنف والارهاب التي عاشتها الجزائر، فتكونت جمعيات عديدة للمطالبة بحل مسألة المفقودين وضحايا الارهاب.. الخ لجأت إلى إلى شكال تجنيد قامت بها أمهات وعائلات المفقودين وضحايا الارهاب شبيهة بتلك التي عرفتها بعض دول امريكا اللاتينية في نهاية السبعينيات والثمانينيات كاحتلالها للساحات العمومية وتجنيدها للرأي العام وفرضها موضوع الخروقات التي تتعرض لها حقوق الانسان في الجزائر، كموضوع نقاش سياسي عام. حركات احتجاجية كان من ميزاتها الاخرى بروز المرأة -الأم والزوجة كفاعل رئيسي حتى لدى الجمعيات القريبة من التيارات الدينية المنادية بحل مسألة المفقودين.(29)

في المقابل نجد أن الحركات الاحتجاجية التي بدأت في البروز على السطح بعد العودة إلى حالة الاستقرار الأمني ابتداء من الألفية الجديدة، عادت إليها الكثير من خصائص ما كان سائدا لدى الحركة الاجتماعية الشعبية، قبل مرحلة ركوبها من قبل التيار الديني السلفي وكأنها تسجل عودة ثانية مع أجيال جديدة لمرحلة ضعف التنظيم والهلامية التي كانت تتميز بها في الثمانينيات من القرن الماضي. من أوجه التشابه الملاحظة الأخرى نجد الدور الذي يلعبه الشباب في اندلاعها، الطابع غير المنظم أو ضعيف التنظيم، الاستعمال التعبيري للعنف، إمكانية التكرار وتنقل هذه الحركات الاحتجاجية لتشمل أكثر من منطقة ومدينة في حالة عدوى شبه عامة حول نفس المطالب... وبنفس اشكال الاحتجاج والتعبير..

قد تكون هذه الخصائص الأخيرة وحالة العدوى التي ارتبطت بها، هي التي جعلت بعض الملاحظين يربطون بين هذه الحركات الاحتجاجية وبعض أوجه الأزمة السياسية التي يتخبط فيها النظام السياسي الجزائري. لدرجة التفكير أنه قد تكون فيها هذه الحركات أو جزء منها على الأقل، مستعملا من قبل قوى سياسية داخل وخارج النظام في إطار الصراعات المختلفة المحتدمة للتأثير حول الكثير من القرارات السياسية والاقتصادية في الجزائر. كما طرحت هذه الحركات الاحتجاجية بقوة مسألة التسيير المحلي للشأن العام كنتيجة منطقية للانتخابات المحلية التي تمت في 1997 وفاز بها التجمع الوطني الديموقراطي RND، في جو من الشكوك الكبيرة حول مصداقيتها وكل ما أفرزته من نتائج وميزان قوى سياسي محلي وما تولد عنها من ممارسات سلبية كثيرة في تسيير البلديات (30)، علما بان تسيير الشأن المحلي

وحضور الدولة قد عرف الكثير من الاضطراب والانقطاع، بعد حل المجالس الشعبية البلدية والولائية التي أنتجتها انتخابات 1990 التي فازت بأغلبيتها الجبهة الاسلامية للانقاذ في أول تجربة تنافسية تعددية تعرفها الجزائر. عمليات التخريب، الحرق والتفجيرالتي عرفتها عشرية الإرهاب التي مست الهياكل القاعدية للدولة، زادت الوضع تدهورا وعمقت نتائج غياب الدولة ومؤسساتها محليا، ليس في المناطق الريفية فقط، بل حتى داخل المدن الكبرى وأحيائها الشعبية على وجه الخصوص التي غابت فيها الكثير من رموز الدولة.

2/ الحركة الاجتماعية الثقافية

لو كان في نيتنا احترام التسلسل التاريخي لظهور الحركات الاجتماعية، لفضلنا الكلام عن الحركة الثقافية الأمازيغية قبل الحديث عن ما سميناه بالحركة الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الديني، فقد عبّرت عن نفسها هذه المطالب الجماعية ذات الطابع الجهوي الثقافي في مرحلة متقدمة. قبل الاستقلال -1949- (31) وبأشكال متنوعة حتى ولو طغى عليها الطابع النخبوي الثقافوي.

بعد الاستقلال مباشرة عبرت عن نفسها هذه المطالب المتعلقة بالأبعاد الأمازيغية للثقافة الجزائرية بشكل مزج بين العمل السياسي الحزبي والشعبي وبين العمل العسكري المسلح - 64/1963 -. لكن الأحادية السياسية التي فرضت بعد الاستقلال مباشرة ومرحلة الصعود التي كان يعيشها النموذج السياسي الرسمي الوطني، جعلت الخطاب الثقافوي الأمازيغي يتقلص إلى بعض الجيوب النخبوية التي فرضت عليها الهجرة والمنفى أو العمل الثقافي -السياسي المحدود في فرنسا بين صفوف ابناء الجهة المتواجدين بقوة بين أعضاء الجالية الجزائرية.

وطنيًا رغم المضايقات من كل نوع، فقد استطاع هذا التيار التعبير ولو جزئيا من خلال البعض من أحزاب المعارضة وحتى الأشكال الأخرى للحركة الاجتماعية الكلاسيكية في أبعادها العمالية النقابية والطلابية. فقد عرف عن أبناء منطقة القبائل الهجرة القوية خارج الجزائر والمنطقة. كما عرفوا باستفادتهم المبكرة من المنظومة التعليمية قبل وبعد الاستقلال (32) مما جعلهم يتميزون بحضور قوي داخل النخب المختلفة السياسية، العلمية والاقتصادية ليس بعد الاستقلال فقط بل حتى قبله. فقد منحت المنطقة الكثير من القيادات للحركة العمالية والنقابية، ناهيك عن الحركة الوطنية بمختلف ألوان طيفها السياسي وثورة التحرير فيما بعد.

الهجرة والمدرسة كانت إذن من الدعامات الأساسية للتغيير في المجتمع القبائلي الريفي الجبلي والمحافظ. مما انعكس بقوة على خصائص الحركات الاجتماعية التي عرفتها الجهة، فقد تميزت هذه الحركات التي برزت بقوة بعد الثمانينات -أبريل 1980- بقوة تأطيرها وتنظيمها النخبوي بمفهومه الواسع. فقد عبر الشاعر (33) والطالب والمطرب من خلال هذه الحركات

وداخلها. كما تميزت هذه الحركات بشمولية كبيرة ككل الحركات الاجتماعية (34)، فجندت الفلاح العامل، البطال، وحتى التاجر ورب العمل في إطار جغرافي محدود، لم يتجاوز منطقة القبائل إلا نادرا، وبمناسبات خاصة استطاع فيها حزبي المنطقة -جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من اجل الثقافة والديموقراطية – الربط مع اهتمامات وطنية أوسع، كالموقف من الانتخابات السياسية على سبيل المثال أو حتى بعض المواقف من الإرهاب الاسلاموي والوضع الأمني والسياسي العام الذي عاشته الجزائر خلال العشرية الماضية، وهي من الحالات النادرة التي تواصلت فيها هذه الحركات مع وعاء اجتماعي وطني أوسع، ميزه حضور الفئات الوسطى الحضرية بما فيها المرأة تحت شعارات سياسية تدعوا إلى الديموقراطية وحقوق الإنسان وحتى العلمانية (35) في بعض الأحيان.

زيادة على التعبير السياسي الحزبي، فقد استطاعت الحركة الشعبية ذات الغطاء الثقافي الأمازيغي التعبير عن نفسها من خلال مئات الجمعيات التي بادر أبناء المنطقة بتكوينها في مختلف المجالات. نقابيا كذلك تمكنت الحركة من التعبير عن نفسها من خلال أكثر من نقابة عمالية -النقابة الوطنية لعمال التربية والتكوين وSATEF الاتحاد الديموقراطي للعمال UDT. نقابات لم تتمكن من الابتعاد كثيرا عن الوعاء الجهوي الذي انطلقت منه لحد الساعة مثلها مثل الجمعيات الكثيرة. بالإضافة إلى طابعها العمالي الفئوي –المهني المحدود. نقابات فشلت في الافلات من الهيمنة الحزبية عليها (36)، بل وحتى الدخول في صراعات بين حزبي ابناء المنطقة، التجمع من أجل الثقافة والديموقراطية وجبهة القوى الاشتراكية.

العنف الذي ميز أحداث منطقة القبائل خلال فترة 2002/2001 يمكن عده من مؤشرات الأزمة، بل الانتكاسة التي تعيشها الحركة الشعبية الثقافية التي فقدت الكثير من خصائصها الأصلية كالسلمية وقوة التأطير. فبدل الأحزاب والجمعيات وحتى النقابات التي كانت ذات حضور قوي عبرت الحركة عن نفسها من خلال حركة العروش ولجان الأحياء (37). هذه التنظيمات التي كانت فرصة لإعادة النظر في كل التأطير الحزبي والجمعوي القديم الذي اخذ مكانه جيل جديد من القيادات من سماته انغلاق أكثر حول الذات المحلية وجذرية في الطرح، كانت من إحدى مؤشراته زيادة على حالة الغليان التي فرضها في المنطقة، رفض المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية الوطنية والمطالبة بمغادرة قوات الدرك للمنطقة بل والكثير من رموز الدولة الوطنية المركزية الاخرى.

حالة الغليان واللا أمن التي عاشتها المنطقة منذأكثر من ثلاث سنوات زادت استفحالا للكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة منذ أكثر من عقد، فقد تأثرت منطقة القبائل سلبا، فتوقف الهجرة المعروفة عن ابناء المنطقة، تحت تأثيرالأزمة الاقتصادية على المستوى الوطني ومراقبة الهجرة إلى الخارج جراء الأزمة الامنية–السياسية، مما ادى إلى تغيير جذري في التركيبة الديموغرافية للمنطقة وقراها الكثيرة، فزادت نسبة الشباب داخل

القرية القبائلية، بدل الشيوخ والنساء والاطفال الصغار، كما كان سائدا في السابق. حضور المدرسة، الثانوية والجامعة إلى المنطقة، بدل الذهاب اليها يالمدن الكبرى، كما كان شائعا في العقود الاولى من الاستقلال كان من أسباب الإتغلاق على الذات وبروز مظاهر العداء والخوف من الآخر، ضمن منطق العودة إلى نوع من شبه الإثنية الثقافوية التي بررت إبعاد المرأة عن العمل الجماعي والتركيز على منح دور أكبر لتنظيمات تقليدية كالعروش على حساب التنظيمات العصرية كالحزب والجمعية. العودة هذه نحو المحلي والثقافي شبه الإثني الذي يتم في الوقت الذي تعرف فيه الدولة الوطنية، مؤسساتا، خطابا وفئاتا حاكمة أزمة عميقة داخلية وفي علاقاتها بالمجتمع بكل فئاته مما زاد في اطالة عمر الأزمة وصعب من عملية ايجاد الحلول لها.

3/ الحركة الجمعوية

استفحال الأزمة في الجزائر بمختلف أبعادها الاقتصادية -الاجتماعية والسياسية -الأمنية. والفشل في إيجاد الحلول المطروحة، أفضت إلى حالة تعفن وانسداد على مختلف الأصعدة. مما جعل هذه الحركات الاجتماعية المختلفة تعجز عن تحقيق أهدافها بل تصل إلى مأزق فعلي، جعلها تنتكس حتى عن خصائصها الأصلية، فقد ظهر العنف بقوة وهو الذي كان غائبا كما هو الحال لدى الحركة الاجتماعية الأمازيغية (38) أو ضعيف الحضور لدى الحركة الاجتماعية الشعبية، قبل ركوبها من قبل التيارالديني السلفي. الأزمة التي زادها عمقا فشل عملية الانتقال السياسي التي حاول النظام السياسي إنجازها بعد 1988 ليس على المستوى الاقتصادي فقط، بتبني اقتصاد السوق، بل سياسيا كذلك بالمناداة بالتعددية السياسية والنقابية. شعارات جديدة مثل المجتمع المدني والحركة الجمعوية وحتى حقوق الإنسان ركز عيها الخطاب السياسي الرسمي الجديد. وهو الخطاب الذي منح لنفسه غطاءا دستوريا وقانونيا جديدا -دستور 23 فيفري –1989 فرخ أكثر من 80.000 جمعية مختلفة الاهتمام من بينها حوالي 700 جمعية ذات طابع وطني.

مفهوم المجتمع المدني الذي أخذ محتوى اجتماعي نخبويًا، أقصى منه عالم الشغل والحركة العمالية والنقابية على سبيل المثال. لكي يرتبط اكثر بالفئات الوسطى الحضرية (39) التي استهوتها هذه المفاهيم الجديدة، فكانت المبادرة بتكوين الكثير من الجمعيات في ميادين اهتماماته المهنية والاجتماعية العامة. رغم عملية الإقصاء التي تمت للكثير من القوى الشعبية إلا أن العدد الكبير للجمعيات وتنوع أهدافها بل وغموضها في الكثير من الأحيان (40) في جو الحرية النسبية التي صادفت نشأتها في السنوات الأولى قبل تفشي ظاهرة الإرهاب، بل حتى القوانين المنظمة لها والتي أكدت أكثر من دراسة مقارنة عربية طابعها الليبرالي المتسامح (41)... شروط كلها كانت مواتية لكي تنزع الكثير من الجمعيات

نحو العمل"النقابي" المطلبي في القرية والمدينة وتطرح الكثير من هموم المواطنين ذات العلاقة الواضحة بالتحولات الاقتصادية الاجتماعية التي يعيشها المجتمع الجزائري خلال مرحلة الانتقال هذه.

هذا التوجه المطلبي لا يعني ابتعادها الكلي عن الاستعمال السياسي الذي تقوم به السلطة بكل مراكز قرارها بمناسبات-الانتخابات الرئاسية وحتى التشريعية مثلا - كثيرة أين حاولت خلالها توجيهها لأغراض سياسية مرحلية في هذا الجو السياسي والأمني المضطرب. عمليات استعمال تشجعها تلك الأواصر المتعددة الفئوية والسياسية وحتى العائلية التي تربط الكثير من مؤطري الجمعيات وقياداتها بالفئات الحاكمة والكثير من مراكز القرار السياسي الاخرى.

ارتباطات أخرى دولية هذه المرة يمكن أن تؤثر في خيارات واستراتيجيات العمل الجمعوي رغم محدودية تأثيرها حتى الآن في الحالة الجزائرية بالمقارنة مع تجارب عربية وإفريقية أخرى. فالتمويل الخارجي والأوروبي خاصة، يمكن أن يكون عامل «رشوة» لبعض القيادات التي تحول لديها بقاء الجمعية الرسمي ونشاطها المناسباتي، بما يفترضه من تنقل وسفر إلى الخارج وظهور إعلامي-سياسي على الساحة الوطنية كهدف نهائي للعمل الجمعوي. سلوكيات أثرت سلبيا على الممارسة الديموقراطية داخل هذا الفضاء الجمعوي المفرغ من بعده البشري جراء السيطرة الأبوية التي تفرضها فئة الرواد المؤسسين وتحولهم في الكثير من الأحيان إلى عائق فعلي أمام أي تسيير ديموقراطي للجمعيات التي ساهموا في إنشائها وانطلاقتها الأولى في وقت واحد -1990 وتحت نفس الإيحاء الرسمي والاستراتيجيات الجديدة المرتبطة به وطنيا ودوليا.

بعض الاستنتاجات والاتجاهات العامة

تستعمل بعض من القنوات الفضائية العربية لتقديم بعض حصصها السياسية المشهورة، صور مظاهرات الشارع الكثيرة التي عرفتها الجزائر خلال العقد الماضي، بدءا من مظاهرات أكتوبر 1988 لغاية اضرابات ومظاهرات أساتذة التعليم العالي والثانوي التي قادتها في السنوات الماضية 04/2003 نقابات غير معترف بها رسميا حتى الآن، رغم قوة تمثيليتها التي برهنت عليها أكثر من مرة ، فقد كان الشارع وسيلة التعبير الأساسية للحركات الاجتماعية بمجملها في الوقت الذي وصل فيه نموذج التنمية والدولة الوطنية إلى مأزق فعلي على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية، كمؤسسات وخطاب وفئات حاكمة. مما جعل هذه الحركة الاجتماعية عاجزة عن تحقيق مطالبها التي تطرحها خلال انتفاضات جماهيرية دورية قابلة للانتقال من مجال جغرافي لآخر، منتكسة في بعض الاحيان حتى عن خصوصياتها الأصلية التي ظهرت بها في بداياتها أو اكتسبتها مع الوقت مثل التأطير الحزبي والجمعوي والسلمية... الخ.

فقد عاد العنف من جديد وبقوة في بعض الأحيان لهذه الحركات الاحتجاجية. في الوقت الذي ظهرت على رأسها قيادات جديدة شابة في تنافس قوي مع القيادات القديمة التي لازالت رغم ذلك صغيرة السن هي الأخرى، رغم تجربتها كقيادات ونخب، فكل جيل يقوم بتجربته ويغادر الساحة، دون الاستفادة دائما من تراكم التجارب السابقة مما لا يساعد على عملية التأطير لهذه الحركات الاجتماعية التي تغلب عليها منطق الحركة والعنفوان أكثر من منطق المؤسسة.

عمومية المطالب وطابعها الاقتصادوي عادت هي الأخرى إلى الحركة الاجتماعية الشعبية في هذا الظرف الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الحركة الاجتماعية الشعبية بعد المأزق السياسي الذي أوصلها إليه الإسلام السياسي الجذري. العنف والتشكيك في الأطر الحزبية والجمعوية لصالح أطر اكثر تقليدية -العروش - ومظاهر معاداة الدولة الوطنية وأجهزتها كانت من الصفات التي برزت بها الحركة الشعبية الأمازيغية في السنوات الأخيرة وهي تطرح مسألة العلاقة بين المحلي والمركزي وتسيير الاختلاف والتنوع الثقافي داخل الفضاء الوطني، ضمن هذه الساحة الدولية المضطربة والمعادية للبناء الوطني المستقل والمركزة على المحليات والنظرة الثقافوية.

على نفس المنوال نجد أن الظرف الاقتصادي المتسم بالأزمة الاقتصادية والركود لم يكن ظرفا مواتيا لتطور العمل النقابي حتى وهو يدخل مرحلة التعددية التي لم تلجأ لها كإستراتيجية إلا الفئات التي لازالت تعتقد، أن ميزان القوى القطاعي لازال في صالحها على عكس ميزان القوى العام الذي لم يعد في صالح عالم الشغل بطريقة واضحة منذ أكثر من عقد. الوضع الذي قد يولد ويعمق نوع من الأنانية والعمل الفئوي الضيق لصالح الفئات العمالية والاجيرة الأكثر تأهيلا، حتى وإن كانت أشكال المطالبة التي لجأت إليها هذه الفئات تتسم بالكثير من الجذرية والتمثيلية.

ضمن هذا الاطار فإن العمل النقابي التعددي لازال غير معترف به في واقع الأمر ويجد الكثير من العقبات أمامه رغم دستورية وقانونية وجوده. فالتجربة النقابية التعددية بينت بما لايدع مجالا للشك خلال العقد الماضي أن الفعل النقابي التعددي والمستقل سيكون في حاجة فعلية للقيام بمعركة الاعتراف الاجتماعي والفعلي به، حتى بعد ان حصل على الاعتراف القانوني والدستوري خلال فترة بداية التسعينيات كنتيجة لميزان القوى السياسي العام الذي فرضته الحركات الاجتماعية المختلفة ليبقي حقا نظريا وشكليا حتى الأن وواجهة دولية"لديموقراطية" يراد لها ان تبقى بعيدة عن المجتمع الفعلي وقواه الشعبية.

في هذا الصدد فان خصوصية وضع الفئات الوسطى في الجزائر بكل ثقلها الاجتماعي والأداور التي قامت وتقوم بها فعلا والتي عجزت عن القيام بها كفيل بتفسير الكثير من نقاط ضعف هذه الحركات الاجتماعية. فالأنقسامية اللغوية والثقافية التي تميز الفئات الوسطى في الجزائر جعلتها تعيش لذاتها وغير قادرة على التواصل الإيجابي مع المجتمع

وفئاته الشعبية تحديدا لتكون مؤهلة بالتالي للقيام بادوارها كفئات وسيطة تحتل مواقع مفصلية داخل هذه الحركات الاجتماعية ومؤسساتها وكمنتجة للمعنى بالنسبة لهذه الحركات التي استمرت في حالة"خام" ومن دون فعالية كبيرة بل تنتكس في الكثير من الاحيان حتى عن بعض مستويات التنظيم، الفعالية والتجنيد التي وصلتها في مرحلة معينة.

حتى وإن كانت هذه الفئات الوسطى المستفيدة من التسيير المركزي السابق للاقتصاد تعيش وضعا اقتصاديا صعبا، بعد التحولات التي ادخلت على النظام الاقتصادي، الذي نتج عنه فقدانها الكثير من مجالات وشروط اعادة انتاج نفسها، كما حصل في القطاع الاقتصادي العمومي على سبيل المثال الذي كانت تحتل داخله مواقع مهمة داخله. مواقع استفادت منها هذه الفئات المؤهلة في القيام بعملية تكيف ناجحة داخل القطاع الخاص والأعمال الحرة هذه المرة، بعد المأزق الذي وصلته التجربة العمومية التي كانت تقودها داخل القطاع الصناعي. وهو الحال الذي انعكس سلبا على المؤسسات الاجتماعية التي قامت هذه الفئات بتكوينها والتبشير للمفاهيم المرتبطة بها كالمجتمع المدني والجمعيات. مؤسسات رغم تكاثرها العددي إلا أنها لم تتمكن من الإنغراس في الجسم الاجتماعي الوطني الشعبي الذي لازال ينظر إليها بريبة وتشكيك جراء قربها الكبير من مراكز القرار الرسمي وطرق عملها النخبوية بل وحتى أنانيتها.

الفئات الوسطى التي عول عليها النظام السياسي الجزائري لتكون القاعدة الاجتماعة الأساسية التي يعتمد عليها لإنجاح عملية الانتقال التي بادر القيام بها من نمط التسيير الاقتصادي والسياسي التقليدي الذي كان يعتمد على الاقتصاد المخطط والأحادية السياسية نحو اقتصاد السوق والتعددية، لم تفشل هذه الفئات فقط في القيام بهذا الدور، بل فشلت في الترويج له وحشد تأييد شعبي له مما زاد في تعميق أزمة النظام السياسي والدولة الوطنية. فشل لم يساعد كإطار عام على تحقيق أهداف هذه الحركات الاجتماعية على تنوعها وشموليتها، كما لم يحقق لها فعالية أكبر لها، مما جعلها تنتكس عن الكثير من خصائصها، لتبقى من دون فعالية كبيرة وتساهم في نوع من الابتذال للعنف الذي ميز الحالة الجزائرية منذ اكثر من عقد.

الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية في الـجزائر

أو الأب" الفاشـل" والابن" القافـز"

الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي عرفتها الجزائر منذ الثمانينات والتي أخذت عدة أشكال إقتصادية، سياسية دينية (1) ومرت بعدة مراحل من التأطير والقوة ، تشترك في عدة خصائص تميزها ، مثل دور الشباب الرئيسي فيها وتمركزها في المدن الكبرى وأحيائها الشعبية على وجه التحديد ، كما هو الحال بالنسبة لضعف تنظيمها وجذريتها الكبيرة في نقد الأوضاع السائدة من خلال نظرة شمولية وحتى محتواها الأخلاقي القيمي في النـقد ، دون نسيان دور القاعدة الأساسي داخلها على حساب"القيادات" ، كما هو حال سرعة ظهورها وخمودها مما يجعلنا أمام حالة حركة اجتماعية"شبه خام". (2).. الخ.

هذه الحركات الاجتماعية بكل خصائصها المذكورة أو أغلبيتها على الأقل، هل يمكن تفسيرها ، بعد أن تحولت هذه الحركات الاجتماعية إلى المحرك السياسي الفعلي لجزائر الثمانينات والتسعينات – ولو جزئيا بالأسطورة التي كونتها هذه الأجيال الشابة التي كانت عمليا المحرك الفعلي داخل لهذه الحركات، من خلال قراءتها لما حصل في ذات صيف من 1962 بعد استقلال البلاد مباشرة، أي عندما كان سن الأغلبية الساحقة من هؤلاء الشباب بعض الأشهر أو ربما لم يولدوا بعد. مع العلم أننا لا نتحدث هنا عن مفهوم الجيل البيولوجي الذي قد يختلف عن الجيل التاريخي الذي يتميز بنفس القراءة التاريخية ونفس التعامل مع الحدث من جراء معايشة نفس الأحداث التاريخية التي تميزه كجيل تعرض لنفس التنشئة الاجتماعية ، كما جاء عند كارل منها يم (3) بهذا المعنى يمكن الكلام عن جيل الثورة جيل الاستقلال وجيل أكتوبر فيها بعد.

فما هو محتوى هذه الأسطورة ؟ وكيف يمكن قبول هذه العلاقة التفسيرية بين هذه الأسطورة وبين الحركات الاجتماعية التي عرفتها الجزائر ثلاثين سنة بعد ذلك ؟ بالطبع وكأي أسطورة تاريخية فإن مسألة تطابقها الكلي مع الواقع التاريخي ليس واردا الدفاع عنه هنا، في نفس الوقت الذي لايمكن الادعاء فيه أنها فاقدة لأي علاقة مع الحدث الواقعي، خاصة وأننا نتكلم عن أسطورة مرتبطة بأحداث تاريخية قريبة نسبيا، وصلت إلى مسامع هذا الجيل عن طريق شهود لا زالوا في الغالب الأعم على قيد الحياة، باعتبار أن الشاهد الأساسي هنا هو الأب وجيله الذي تحول إلى أول الضحايا والمتهمين من قبل هذه القراءة الأسطورية التي يقوم بها المستمع الابن وجيله.

محتوى هذه الأسطورة له علاقة بما حصل من تحولات /ترقيات/استفادات، مادية ومعنوية رمزية سريعة وعميقة للكثير من الجزائريين الريفيين في الغالب والذين استفادوا منها بعد الاستقلال، مباشرة بعد دخولهم الجماعي والسريع للمدن التي غادرها سكانها الأوروبيين، قبيل الاستقلال (حوالي مليون ساكن أوروبي غادر الجزائر مباشرة بعد إمضاء اتفاقيات" إيفيان" ووقف إطلاق النار في مارس 1962 بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وفرنسا في وضع تميز بعنف كبير لجأ إليه غلاة المعمرين من خلال منظمة – المنظمة العسكرية السرية – oas لعرقلة الاتفاقية). هذه الهجرة الكثيفة والسريعة التي منحت هذا الطابع الريفي شبه الدائم للمدن الجزائرية وعلى رأسها العاصمة التي تعرضت إلى هجرة واسعة من قبل أبناء المناطق الريفية الفقيرة والأكثر محافظة، كأبناء منطقة القبائل والهضاب العليا الوسطى والشرقية وحتى سكان جبال الشمال القسنطيني الذين عانوا كثيرًا من ويلات حرب التحرير.

استولى الكثير من المهاجرين الجدد إلى المدن الكبرى، على فيلات فاخرة في حين « تواضع » الأخر للاستيلاء على شقة أو أكثر في حي راق، في حين أن البعض فضل الاستيلاء على الورشة وحتى المصنع الصغير الذي كان يشتغل فيه عاملا بسيطا بعد عملية شراء وتنازل شكلية من المالك الأوروبي الذي كان يشتغل عنده كأجير. تم هذا التحويل الواسع والسريع للملكية رغم التحذيرات الكثيرة التي واجهت بها السلطات الوطنية الجديدة هذه العمليات. في الوقت الذي اكتف فيه البعض بمحل تجاري تواضعا منه وخوفا، اختار الآخرون أن تكون استفادتهم من نوع آخر، لأنهم فضلوا الاستفادة من خلال الحصول على مواقع اجتماعية داخل هذه"هياكل الدولة الشاغرة »ربما زيادة على الاستفادة العقارية، فتحول الشرطي البسيط إلى محافظ شرطة، والعامل البسيط إلى مدير (4)... الخ وصولا إلى المناصب العليا في مختلف القطاعات، وهي حالة بعض الفئات ذات التعليم البسيط الذي لا يتعدى في الغالب السنوات الأولى من المرحلة الابتدائية.

بالطبع، هذه التحولات السريعة، كانت تتم تحت ضغط الأحداث التي يأتي على رأسها مغادرة المعمرين الجزائر في الظروف التي نعرفها، تاركين ورائهم فراغا رهيبا خاصة على

مستوى فئات التأطير، كان منتظرا منه حسب إستراتيجية خلق الفراغ هذه التي لجأ إليها المعمرون إلى تعطيل مشروع الاستقلال ذاته.

إن ما يهمنا في هذه الورقة ليس مناقشة هذه الأحداث كما حصلت فعلا أو تفسير أسبابها، أو نتائجها بقدر ما يهمنا مستوى آخر، يتعلق بالصورة التي التصقت في ذهن الأجيال التي عايشت هذه الفترة وكيف قامت بنقل هذه الأحداث والصورة إلى الأجيال الأصغر منها التي لم تعش مباشرة هذه الأحداث أو كانت صغيرة جدا وكيف وظفت هذه الصور من قبل هذه الأجيال الصغيرة، على شكل أسطورة سياسية ثلاثين سنة بعد ذلك، كانت لها نتائج عملية مباشرة على شكل مواقف وسلوكيات فردية وجماعية تميز جيل كامل في مجالات مختلفة سياسية واجتماعية بل وحتى اقتصادية في علاقاته مع أجيال أخرى أكبر منه سنا، ومع مؤسسات مختلفة تأتي على رأسها الدولة الوطنية، مؤسساتها ورموزها، نفس الشيء الذي طال حتى الفكرة السياسية الوطنية والأجيال التي ارتبطت بها أو دافعت عنها، كالمجاهدين وأبناء الشهداء، ناهيك عن الفئات المثقفة -كالصحفيين والمثقفين بصفة عامة - التي بدت قريبة من الدولة الوطنية الفاقدة للشرعية من منظار هذه القراءة (5).

الأسطورة، الابن والأخ

الخلاصة التي خرجت بها هذه الأجيال الصغيرة في السن - وهي التي تكون أغلبية المجتمع -أن كل هذه التحولات التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال وأدت إلى استفادة البعض دون الآخر، فاقدة لكل شرعية خاصة من وجهة نظر أبناء الطبقات الشعبية التي لم تستفد من هذه الانقلابات الاجتماعية والاقتصادية السريعة، مما جعلها في وضعية معارضة دائمة ليس للمؤسسات السياسية بنت تحالفات وميزان القوى الآني بل للأجيال، النخب والرموز االبتداء من الأب الذي يتهم بطريقة مباشرة في الغالب وشبه يومية تقريبا - أزمة السكن الخانقة للعائلة شاهد يومي على ذلك كفيلة بتذكيره إن هو حاول النسيان - أنه إنسان فاشل لم يعرف كيف يستفيد من الأوضاع"الثورية" التي عاشها، فخا ف من المغامرة أو لم"يقفز (6)" بالقدر الكافي مما يجعله في موقف دوني إزاء أبنائه، قد يصل لدرجة حرمانه حتى من التدخل في شؤون العائلة واحتلال مكانته الفعلية والرمزية المعروفة في الأسرة التقليدية الجزائرية.

كان التعامل مع الأخت وإناث العائلة بصفة عامة المعركة الأولى التي خاضها الابن ضد الأب المتهم، بعدم معرفته بالوسط الجديد الذي تعيش فيه العائلة، المدينة، التي هاجرت إليها العائلة الريفية الأصل. فالابن يصر على تجربة "قفازته" على أخته في صراعه مع الأب المتهم بأنه يجهل كل شيء عن المدينة ونوعية العلاقات السائدة فيها، فالأخت من هذه الزاوية تتحول إلى أول معركة بين الابن والأب لخلق ميزان قوى جديد داخل الفضاء الخاص/ العائلة / قبل الخروج إلى الفضاء العام من خلال الحركة الاجتماعية. ليكون تحجب البنت ومراقبة خروجها ودخولها أول معركة يكسبها الابن ضد هذا الأب"الفاشل" الذي لاحق له في

استعمال سلطاته الأبوية داخل هذه المدينة التي فشل فيها في احتلال مواقع اجتماعية مهمة، كما فعل الكثيرين من أفراد العائلة وأبناء القرية والجيران في ذات صيف من سنة 1962.

هذا الاتجاه والموقف من الأب الذي دعمه التيار السياسي – الديني الجذري وأوصله إلى مداه الأقصى، من خلال إضفاء طابع ديني وقيمي عام عليه، لم يكن يملكه في البداية لأنه لم يكن يتجاوز المستوى الاقتصادي في الغالب في البداية – تم التشكيك حتى في مدى وشكل تدينه وطقوسه الدينية المعروفة تقليديا (7) – ليحتل الأخ المناضل السياسي المكانة الرمزية للأب خارج وداخل المنزل في علاقاته مع الإناث من أفراد العائلة تحديدا والأخوات على وجه الخصوص، مكانة احتلها الأخ بعد المطالعات الدينية الموجهة والسطحية التي تمكن من القيام بها ضمن هذا الجو الثقافي – الديني الذي عرفته الجزائر ابتداء من الثمانينات والمتميز أساسا ببداية ظهور شروخ قوية على المشروع الوطني الذي تبنته الجزائر في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبروز التيارات المحافظة وطنيا ودوليا.

قبل التشكيك وإعادة النظر الذي تعرضت له مكانة الأب وقبل دخول هذه المعارضة إلى المنزل لتأخذ ذلك التوجه الأخلاقي السلوكي الموجه ضد المرأة في الغالب والذي يسلط على الأخت، خاصة إذا كانت متعلمة وتشتغل خارج المنزل، لابد من التذكير بالموقف من الدولة كمؤسسات وخطاب ورموز.

فقد عبر هذا الشاب من خلال عدة أشكال نقدية غلب عليها الطابع الفردي في البداية، قبل التحول إلى الجماعية والتي لم يكن المسجد هو مجال التعبير الأساسي لها في البداية بالضرورة، فقد مرت بالشارع والملعب وغيرها من الفضاءات الأخرى (8) تعبير تم في نفس الفترة الذي بدأت فيه علامات الإعياء على هذه الدولة الوطنية ومؤسساتها من جهة أداء مهامها الاقتصادية التوزيعية على وجه التحديد إزاء الفئات الأكثر هشاشة اقتصادية والتي تأتي على رأسها المدرسة التي بدأت في التوقف عن أداء أدوارها الاجتماعية المعروفة والتي قامت بها بقوة في العقدين الأولين من الاستقلال كوسيلة ترقية اجتماعية بالنسبة للكثير من الفئات الاجتماعية الشعبية التي لا تتوفر على قنوات ترقية اجتماعية بديلة أخرى، دون إهمال المؤسسة الاقتصادية العمومية التي كانت الدعامة الاقتصادية الأساسية للمشروع الاقتصادي الوطني والتي عرفت نفس التخبط في أداء مهامها التقليدية كمكان للتوزيع وفي نفس الفترة تحديدا.

في هذا الوقت الذي بدأت فيه الكثير من علامات الثراء والتمايز في البروز على فئات اجتماعية أخرى في بداية الثمانينات من جراء التحولات السياسية الجديدة في الجزائر التي حثت في خطابها السياسي الجديد على الاعتراف بالفروق الاجتماعية الاقتصادية بل والتعبير عنها بأشكال لم تخلوا من جانب افتزازي من وجهة نظر الثقافة السياسية الشعبوية

السائدة حتى الآن والمعتمدة أساسا على فكرة التجانس والمساواة ورفض الفروق الاجتماعية – الاقتصادية.

القراءة السياسية التي قامت بها هذه الأجيال الشابة لهذه التحولات الاقتصادية الاجتماعية لم تكن بعيدة عما حصل ذات صيف من 1962 أو ما أسنتجته من قراءتها الأسطورية له على الأقل، ثلاثين سنة بعد ذلك، فكل هذه المواقع الاجتماعية، خاصة تلك الايجابية التي أحتلها البعض حسب هذه القراءة، بعيدة عن كل شرعية، لأنها تمت في جو يتسم بالمغالطة والسرعة ربما ومن دون الاتفاق حول مقاييس واضحة ومقبولة مما جعل البعض فقط يستفيد منها، من دون وجه حق وعلى حساب الآخر – الآنا، فهي ترقيات /استفادات غير مقبولة بل وغير شرعية وبالتالي لابد من إعادة النظر فيها في أول فرصة ، وهو ما يتم التعبير عن ذلك بعدة طرق وأشكال، أعطاها التيار الديني في نهاية الثمانينات شرعية وقدسية لم تكن تحلم بها، فتحول كل مرتبط بالدولة ومهما كانت درجة ارتباطه واستفادته «طاغوتا» (9) رأسه مطلوبة، موظفا كبيرا كان أو ممرض في مستشفى عمومي.

الأسطورة والحركات الاجتماعية

أسطورة الخطإ الأصلي هذه، كانت المحرك الرئيسي للكثير من الممارسات السياسية الفردية والجماعية التي تزامنت مع بروز عدة خطابات سياسية – أخلاقية ذات منحى شعبوي واضح (كلنا «أولاد تسع أشهر»، كلنا لنا حق في هذه البلاد، .. الخ.) ساهمت في إعطاء شرعية كبيرة للكثير من الممارسات المطلبية ذات العلاقة بالمستوى الاقتصادي، لعل أحسن تعبير عنها كان عمليات الاقتحام التي تعرضت لها الكثير من الأحياء السكنية الحديثة في بداية الثمانينات، وقبل توزيعها الرسمي، من قبل مواطنين يشكون من أزمة السكن، دون أن تستطيع السلطات في بداية الأمر من إعادة إخراجهم وكأننا أمام حالات تجسيد مكررة لأسطورة الانطلاق/ ميني 1962/ ولو بطريقة مصغرة، لدرجة أن هذه الحركات الاحتجاجية الكثيرة التي عرفتها المدينة الجزائرية خلال هذه العقود ساهمت في تشكيل وعي جيلي كانت هذه القراءة القاعدة الأساسية له وهذه الحركات الاحتجاجية مجال تجربته الأساسية وشهادة انتمائه السياسي المتسم بعدة صفات، لعل أهمها معاداته للدولة الوطنية، رموزها وسياساتها.

لم تكتف هذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية بالجوانب المادية والاقتصادية فقط، بل كانت تهدف في الكثير من الأحيان إلى المطالبة بإعادة النظر في المواقع الاجتماعية المحتلة في الظروف والشروط التي تكلمنا عنها وكل الرموز المرتبطة بها، بعد أن طورت فكرا معاديا للتمايز الاجتماعي بين الجزائريين - يصل في بعض الأحيان إلى رفض التنافس حتى في أشكاله البسيطة والعادية الموجودة والمطلوبة في كل مجتمع مهما كانت بساطته – الذين

يفترض فيهم أنهم كانوا كلهم فقراء قبل الاستقلال وحتى أميين مما يجعل كل تمايز حصل بعد ذلك مرفوضا ومشكوكا فيه ولا يمكن تفسيره إلا بما حصل بعد الاستقلال وبطريقة غير شرعية (10).

فلا اعتراف إذن بهذه المواقع وما ارتبط بها من امتيازات فعلية أو متخيلة وهو ما يعبر عنه الجزائري في سلوكياته اليومية في الشارع ومكان العمل والدراسة والحياة اليومية بكل تفاصيلها، وقد يصل الأمر بالنسبة للحركات الاجتماعية شبه المنظمة ا إلى المطالبة برحيل الآلاف من المسيرين لقطاع العمومي تحديدا كما قامت بذلك أجزاء من الحركة العمالية في بداية التسعينات (11) وهو، نفس المصير الذي تعرض له الكثير من ممثلي السلطة على المستوى المحلي المنتخبين منهم والمعينين (رؤساء البلديات والدوائر وحتى الولاة ومختلف ممثلي السلطة السياسية المركزية).

كل هذا، قبل أن يعطي التيار الديني بعد ذلك أبعادا وطنية واسعة، معمما هذه الممارسات مانحا إياها بعدا سياسيا - دينيا وأخلاقيا إضافيين، فهدد الإطارات المسيرة بالترحيل والنفي خارج البلاد وطلب من الجزائريين التفكير جديا في تغيير سلوكياتهم المتعلقة باللباس والأكل والكلام (لا ننسى المشكل اللغوي في الجزائر أين يتعامل الإطار المسير والنخب عموما باللغة الفرنسية حتى الآن)، حتى تقترب أكثر من المقاييس الإسلامية ذات المحتوى الشعبي (12)، ليصل الوضع في نهاية الأمر إلى الاغتيال الذي ركز فيه على كل أشكال الاختلاف والفئات المرتبطة بالدولة الذي نزع عنها التيار الديني كل شرعية - مشككا حتى في وطنيتها - من قبل محتوى ديني - سياسي غير متجانس دائما وبحجج مختلفة ، فمرة بحجة أنها خانت ما أستشهد من أجله المجاهدون الذين تحولوا هم بدورهم لاحقا إلى هدف للاغتيالات بحجة دفاعهم عن الدولة أو لأنهم استفادوا كغيرهم من توزيع المغانم بعد 1962 (13)، ومرات عديدة لأنها انطلقت انطلاقة خاطئة بتبنيها لقيم وشعارات غير إسلامية، كالاشتراكية وغيرها وفي الغالب، أو لأنها كانت مصدر كل الشرور التي عرفها المجتمع الجزائري »كالحقرة" والتمايز وتشجيع الفجور والسلوكيات الغير أخلاقية خاصة تلك المرتبطة بالمرأة والسلوكيات الفردية عموما.... الخ.

القراءة الأسطورية التي تبنتها هذه الحركات الاجتماعية في مختلف مراحلها وأشكالها، فرضت الرؤية الانقلابية المرتبطة بالعنف في الكثير من الأحيان (نحطم ونكسر كل شيء لنبني من جديد على أسس أخرى غير تلك التي كونت الانطلاقة في 1962)، من هنا نفهم الطابع المتسرع والغير ناضج لهذه الحركات الاجتماعية الاحتجاجية، كما نفهم نفور هذه الفئات الشابة المتبنية لهذه الرؤية الأسطورية من كل عمل منظم طويل المدى كالعمل الحزبي أو النقابي أو الجمعوي الذي أعطاه هذا الجيل بعدا دينيا أو نقابيا مطلبيا واضحا في حالة القبول به كإطار عمل، لأن الشائع لدى هذه الفئات هو الحذر من المرجعيات الفكرية التي تبنت مفهوم

المجتمع المدني الذي استغلته على العكس وقبلت به الفئات البرجوازية الصغيرة الحضرية (المدينية) (14) في إطار التحولات التي يعرفها النظام السياسي الجزائري.

نفس الموقف اتخذته هذه الفئات الشابة من العمل النقابي في الوسط العمالي، ضمن عالم الشغل على سبيل المثال ، فزيادة على رفضها أصلا للمواقع الاجتماعية التي تحصلت عنها بعد الاستقلال – عمال – مقابل المواقع التي تحصلت عليها فئات أخرى ، فإن العمل النقابي (15) بما يفرضه من تنظيم وطول نفس وما يقتضيه من منطق التفاوض/القبول بالطرف الآخر وبالتالي التدرج في تحقيق المطالب، بعيد كل البعد عمّا تقتضيه هذه القراءة الأسطورية للتحولات الاجتماعية – الاقتصادية التي كان المجتمع الجزائري مسرحا لها بعد الاستقلال.

وهو نفس الموقف الذي يمكن تعميمه على علاقة هذه الفئات الشابة من العمل الحزبي (16) المنظم طويل المدى، الاندماجي في نهاية التحليل والذي ترفض القبول به، مقابل تفضيلها للفعل السياسي المباشر الذي استطاعت فرض منطقه في بعض الأحزاب السياسية الإسلامية دون الأخرى كالجبهة الإسلامية للإنقاذ – التي نشطت خلال المدة القصيرة التي عملت فيها أكثر كحركة اجتماعية منها كحزب سياسي، فلم تعقد أي مؤتمر على سبيل المثال. تنظيميا وداخل هذا الحزب – الحركة، فرض هذا الجيل موازين قوى جديدة فسيطرت القاعدة على القمة وساد منطق الفعل المباشر وأهملت الكثير من قواعد التنظيم المعروفة داخل كل الأحزاب السياسية.

لقد ركزت القراءة الأسطورية التي قام بها هؤلاء الشباب لتلك المرحلة التاريخية – صيف 1962 – ركزت على عامل انعدام المجهود لاستحقاق هذه الاستفادات المادية والرمزية التي قام بها البعض – زيادة على العوامل الأخرى كعدم الشرعية والمغالطة –، مما يجعلهم في موقف المطالب بالاستفادة من نفس «الظرف» وتكراره عندما تحين الفرصة، . فكان المطلوب من هذه الحركة الاجتماعية -الحزب أن يوفر شروط إنجاز هذه اللحظة التاريخية التي يصبح فيها كل شيء ممكنا.

إن هذه الملاحظة المرتبطة بالمستوى الأخلاقي لهذه القراءة التي قام بها هذه الجيل الشاب تجعلنا نقترح فكرة عامة في هذا المجال مفادها، أن هذا الجيل الشاب لا يقوم بعملية نقد أخلاقية للشروط التي تمت فيها الانطلاقة بعد 1962 وبالتالي للجيل الذي عايش هذه الأحداث لاقتراح «الأحسن» أخلاقيا، بقدر ما هو متذمر من عدم الاستفادة المادية كوسط اجتماعي من هذه التحولات التي تمت في غيابه كفرد ممثل لوسط اجتماعي، وهو المقتنع بأنه لو كان حاضرا – عكس الاب – لكانت استفادته مضمونة، فهو في الأصل قابل لقواعد اللعبة في حالة الاستفادة منها وبالتالي ليس له اعتراض أخلاقي مبدئي عليها، مما يجعلنا نفهم ولو جزئيا توجه هذا الجيل للنشاطات الاقتصادية الغير رسمية لاحقا مع كل ما تقتضيه

من ممارسات «لا أخلاقية» كالرشوة مثلا الذي كان أحد المتعاملين معها الرئيسيين وبنهم كبير في الحالتين تحت الإكراه – الذي يفرضه المنطق الاحتكاري والريعي الاقتصادي والسياسي الرسمي – والقبول وهو ما جعله «كمتعامل اقتصادي» يتقرب من هذه الفئات المنتقد لها في الكثير من مواصفاتها (17).

كما نفهم أحسن التحولات السريعة في سلوكيات هذه الفئات الشابة، ليس في المجال السياسي فقط، بل حتى في الميادين اليومية والسلوكية (استهلاك الخمور ، عدم مراعاة العبادات ، أنماط الاستهلاك الأخرى كاللباس والسيارة... الخ) خاصة بعد المأزق الذي وصلته الأوضاع السياسية والأمنية في الجزائر في نهاية التسعينات على وجه الخصوص. هذا الشاب الذي كان عشر سنوات فقط قبل ذلك (الثمانينات) موغل في سلفية فكرية وسلوكية حاول فرضها على الجميع وبالقوة في الكثير من الأحيان في الأوساط «الحضرية» التي يعيش فيها مركزا على خطاب قيمي – أخلاقي في انتقاده للأوضاع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية من خلال نظرة شمولية تتميز بالكثير من المغالاة (18)، فقراءته لما حدث ذات صيف أكدت له أن التشبث بالأخلاق واحترام القانون، ليس من شروط النجاح الفردي الذي تحول إلى هدف استراتيجي ، بل بالعكس تماما فحفظ الدرس جيدا ولن ينساه لا في معاملاته الخاصة ولا العامة حتى لا يكون مصيره كمصير الأب الفاشل (19).

هل ستعود الأسطورة للعمل من جديد ؟

من الأسئلة التي يمكن نختم بها هذه المحاولة، هل أن المأزق الذي وصلت إليه الحركات الإسلامية ومن ورائها الأجيال الشابة التي قامت بهذه القراءة الأسطورية للتاريخ السياسي لجزائر ما بعد الاستقلال، هل كان فشلا ضروريا ونكاد نقول"إيجابيا" لتخليص هذه الفئات الشابة من هذه الرؤية والقراءة الأسطوريتين؟، نقول ذلك رغم الثمن الباهظ المدفوع من كل الجهات والأطراف وعلى مختلف الأصعدة ؟أم إننا في مرحلة تأسيس لأسطورة جديدة، قد يكون بطلها الإيجابي في المستقبل القريب ولدى أجيال أخرى، لم تولد بعد على أغلب تقدير، هذا الإرهابي –التائب الذي استفاد من العفو السياسي، عن كل الأعمال المقترفة في حق الأبرياء بما فيها القتل والسبي وهتك الأعراض ؟

أسطورة أخرى لتكون الضحية دائما هي شرعية الدولة الوطنية، مؤسساتها ونخبها الحاكمة التي تقوم بإنجاز تحالفات سياسية مؤقتة وتحت ضغط الأحداث، في غياب الرؤية الاستراتيجية التي تجنب المجتمع والدولة التعرض لمثل هذه الامتحانات القاتلة و الناجمة عن القراءة السياسية التي فضلت التعامل فقط مع المستوى السياسي من ظاهرة معقدة مثل الإرهاب، ذات مستويات متشابكة كثيرة، في إهمال واضح للأبعاد الأخرى التي بينت التجربة التاريخية مدى أهميتها كالبعد الثقافي والرمزي على الخصوص، وهو نفس الخطإ حسب وجهة نظرنا الذي سقط فيه التيار الديني الجذري – عشر سنوات قبل– الذي أستعمل

هذه الحركات الاجتماعية"الخام" المعتمدة على قراءات أسطورية غير عقلانية لم يعمل التيار الديني السلفي في نهاية الأمر إلا على ركوبها والاستفادة من قوة حركتها الهائلة التي كادت أن توصله إلى السلطة، غير عابئ بأي عمل إصلاحي فكري بعيد المدى بين هذه القواعد الشابة التي قام بعملية تأطير سياسي لها، دون الاهتمام بالأبعاد الأخرى الدينية والفكرية... مما يجعل الكثير من الأسئلة تبقى مفتوحة ومن دون إجابات.

أسئلة مفتوحة فعلا، خاصة إذا راعينا أن أجيالا صغيرة في السن، قد تعيد إنتاج نفس الفكر الأسطوري في التعامل مع الظاهرة السياسية في المستقبل في غياب العمل الحزبي، الجمعوي والنقابي المنظم، فما هي الضمانات في ألا ينظر شباب بداية الألفية الجديدة إلى «النجاح» الذي حققه «الإرهابي التائب» عندما نزل من الجبل دون عقاب، ليجد في بعض الأحيان الكثير من الأموال والمدخرات في انتظاره. أموال جمعت في مرحلة من العمل الإرهابي عن طريق السطو على الأموال العمومية وحتى الخاصة، فالأسطورة ليست في حاجة إلى العدد الكبير المجسد لها، لكي يتم التشبث بها والانطلاق منها كقراءة سائدة، فبعض الحالات كافية لإعادة تشغيلها والرمي بها في وجه المجتمع، فالأسطورة لا تهتم بالأعداد الكبيرة من الشباب الذين قتلوا أو سجنوا أو رمي بهم في المحتشدات، فما يهمها كأسطورة للتحرك كواقع والقيام بعملها، هو في بعض الأحيان الاستثناء، والحالة وليس القاعدة والحالة موجودة ومتوفرة.

المجتمع المدنيُّ وأزمة الانتقال السياسي

الهدف الرئيسيُّ من هذا الفصل الأخير من المؤلف هو محاولة التعريف بكيفيات الاستعمال الكثيرة والمتنوعة، التي عرفها مفهوم المجتمع المدني في الجزائر، خلال الفترة الأولى التي ظهر فيها، فالدارسة إذن ليست تأصيلا نظريا للمفهوم، فهدفها أكثر تجريبية، علما بأن مفهوم "المجتمع المدني" لم يعرف في الجزائر هذا الشيوع إلا في المدة الأخيرة، وتحديدا في نهاية الثمانينات وبداية التسعينيات، لذا فإن ربط ظهور المفهوم بالأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر (أحداث أكتوبر 88 وما تبعها من تغيرات سياسية وقانونية وحتى اقتصادية - اجتماعية) هو ربط له أكثر من وجاهة, فالمفهوم يبدو من دون تاريخ في المجتمع الجزائر (1).

وتبدو السلطة في الجزائر أكثر استعمالا للمفهوم من بعض الفرق المعارضة، (كالمعارضة السياسية –الدينية) على عكس ما يمكن تسميته بالمعارضة الديمقراطية التي التحمت بالمفهوم، وكادت أن تذوب فيه أحيانًا. لدرجة أن الزيارات الرسمية للمسؤولين الداخلية أصبحت ناقصة من حيث طقوسها الجديدة، إذا لم يتم اللقاء فيها بين ممثلي المجتمع المدني والزائر الرسمي، مهما كان مستواه وقربه من السلطة - وزير، رئيس حكومة، والخ... (2).

كان الإعلام المفرنس وراء الانتشار لمفهوم «المجتمع المدني» زيادة على مفاهيم «السلطة الفعلية » و«المعارضة»، الديمقراطية»، لدرجة أصبح المفهوم من المقولات الإعلامية المركزية له. على عكس ذلك، تحَفُّظ الإعلام المعرّب، مثله مثل تحفظ جزء من المعارضة الدينية وحتى الوطنية والمجتمع عليه. وهو ما قد يخبرنا مرة ثانية بالاستعمال الذي عرفه المفهوم والأداتية التي وظف ضمنها.

فمدى استعمال المفهوم ودرجة التعامل معه، أصبحا من مؤشرات الشرخ الثقافي في التشكيلة الاجتماعية الجزائرية، وهي شروخ لها امتداداتها السياسية داخل كل من السلطة والمعارضة، ويعكسها هذا التعامل المختلف في درجة قربه أو ابتعاده من المفهوم.

فهل هذا التموقع المختلف، إزاء المفهوم، من قبل مختلف القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية، يعني أنها اكتشفت، أو على الأقل اشتمت رائحة الاستعمالات الفعلية للمفهوم ؟ كل الدلائل تشير إلى أن هذه القوى المختلفة قد اكتشفت «اللعبة» فعلا وهو ما يجعلنا نطرح هذه الاستعمالات المختلفة للمفهوم في شكل فرضيات للنقاش.

إن المرحلة التي ظهر فيها المفهوم تؤكد أن استحضاره كان من أجل وظيفة أووظائف معينة. إذا عرفنا القوى الاجتماعية أو السياسية - الثقافية التي قامت بعملية الاستحضار هذا، فإننا سنعرف مبتغاها النهائي من هذا الاستعمال. وإذا قلنا إن السلطة أكثر استعمالاً للمفهوم، وعرفنا أن هذه السلطة كانت في بداية أزمة خانقة على مختلفة الأصعدة، من حيث شرعيتها وعلاقاتها مع مختلف الفئات الاجتماعية الأخرى، وقاعدتها الاقتصادية، فسنكتشف بسهولة أن استحضار هذا المفهوم في هذا الوقت بالذات له علاقة مباشرة بهذه الأزمة التي يعرفها النظام السياسي الجزائري.

أزمة يمكن ملاحظتها بالعين المجردة؛ فالمفهوم استُعمل كوسيلة لإخراج النظام السياسي الجزائري من أزمته، سعيًا إلى مساعدته على التخلص من مرجعيته القديمة (الاشتراكية، التخطيط المركزي، الأحادية في مختلف أبعادها السياسية، الإعلامية والنقابية ...الخ.) نحو مرجعيات أخرى كالديمقراطية، واقتصاد السوق والتعددية ...الخ. كما أن من وظائف المفهوم، من خلال الفئات الاجتماعية المستعملة له، هو توسيع القاعدة الاجتماعية للنظام السياسي وإبعاد فئات اجتماعية الأخرى وتقليص حضورها السياسي الاجتماعي. بالطبع لا تتوقف وظائف المفهوم هنا، بل ينتظر منه المساهمة كذلك في تغيير أساليب تسيير النظام السياسي نفسه. فبدل الاعتماد على الأحادية الحزبية، أصبح المفهوم يهدف إلى أن يكون وسيلة لنقل النظام السياسي إلى التعددية.

وهنا نلاحظ كيف أن استعمالات المفهوم تتشابه مع تلك الاستعمالات التي تمت في دول المعسكر الاشتراكي (3) سابقا، وما يرتبط بها من ديمقراطية وحقوق إنسان... إلخ. وهي مفاهيم جديدة ضمن الخطاب السياسي الرسمي، وحتى المعارض منه.

فالمفهوم من هذه الزاوية، مرتبط أيضًا بعملية التحول الطويلة التي يعيشها النظام السياسي والاقتصادي الجزائري، بخصوصيات أكيدة، ليس أقلها طول مدة عملية الانتقال هذه ونتائجها المكلفة على المستوى البشري والسياسي، نظرًا لارتباطها بأزمة أمنية خانقة كادت أن تودي بالدولة الوطنية الجزائرية بنت الاستقلال.

لكل هذا، فإننا قد ارتأينا أن تتجه الدراسة إلى محاولة التأكد من هذه الفرضية العامة.

في المجتمع المدنيِّ والأزمة

إن أزمة النظام السياسي الجزائري المتمثلة في عدم قدرته على الحفاظ على شرعيته القديمة واكتساب شرعية جديدة، وفي توسيع قاعدته الاجتماعية أو حتى الحفاظ على تلك القديمة أو القيام بأدواره التقليدية، التي تميز بها باعتباره نظاما سياسيا يعتمد على تماهي كلي، بين السياسي والاقتصادي، تكمن في اعتبار الدولة هي الفاعل السياسي الرئيسي والوحيد بالنسبة للكثير من الفضاءات/المؤسسات والقوى الاجتماعية. كما أن الدولة كانت ولا زالت إلى حد بعيد هي رب العمل الرئيسي والموزع الريعي الأساسي.

تجلت أزمة الأدوار والوظائف هذه في التسعينيات، وأصبحت تُرى بالعين المجردة، ليظهر اتفاق على أنها أزمة متعددة الأوجه والأبعاد، رغم الاختلاف في تحديد الأولويات وأهميتها. هذه الأزمة رغم عمقها وقسوة نتائجها على المستوى البشري، من جراء العنف الذي ارتبط بها (4)، لم تظهر بهذه الحدة بالنسبة لكل الفئات الاجتماعية ولو أنها تميزت بالكلية والعنف ابتداءً من التسعينيات. فأزمة الدولة الجزائرية وعلاقتها بالمجتمع، من خلال أدوارها التقليدية، بدأت في البروز بطريقة لافتة للنظر ابتداء من عقد الثمانينيات (5)، نظرًا للاختيارات الاقتصادية التي تم تبنيها في هذه المرحلة، وهي خيارات أعادت النظر بطريقة واضحة في الدور الاقتصادي التوزيعي الذي كانت تقوم به الدولة بدرجات متفاوتة النجاح حتى الآن.

ما فهمته الأجيال الجديدة من الجزائريين... في أول احتكاك لها مع الكثير من المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (المدرسة، المصنع، الجامعة، المستشفى...)، هو أن عليها أن تتخلى عن طموحاتها في الترقية الاجتماعية، والازدهار والنجاح الفردي والجماعي، بعد أن كانت تعتمد كثيرًا على هذه المؤسسات والجو المتفائل الذي كانت تشتغل ضمنه في ترقيتها الاجتماعية، كانت الصدمة عنيفة جدًا بالنسبة لهذا الجيل، الذي رأى بأم عينيه كيف استفادت أجيال سابقة من هذا الدور التوزيعي الريعي، الذي قامت به الدولة حتى الآن، والذي تجسد في التحولات الهامة التي عرفتها المواقع الاجتماعية للأفراد داخل الأسرة في الحي والقرية، فالصعود والترقية والنجاح كانت مجسدة، وقد رأتها هذه الأجيال (6) من خلال مهنة الأخ الأكبر، ومنحة الأخت للدراسة في الخارج، وفيلا الجار، وسيارة الزميل ابن الإطار (7).

وستكون بالطبع لهذه الصدمة التي نجمت عن هذه العلاقة الجديدة مع الدولة المجسدة في مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نتائجه هامة جدًا، وستتحول إلى الأرضية الأساسية للمعارضة الشعبية السياسية السلمية أو للعنف الذي أصبح من الممارسات الأساسية، التي تربط المواطن بالدولة.

كانت هناك قبل العنف وشيوعه بوادر كثيرة في السلوكات واختيار الرموز والحركات لم تحسن السلطة قراءة دلالاتها، فيما عرفت كيف تستغلها التيارات الدينية والجذرية منها على وجه التحديد.

عرفت هذه الحركات الدينية كيف تستغل هذه الحركات الاجتماعية التي اعتمدت على الفئات الشابة في الأوساط الحضرية المتوسطة والكبيرة بإعطائها طابعًا دينيا وسلفيًا، ساعدها في ذلك الفراغ الثقافي القاتل للفضاءات الحضرية في الجزائر، زيادة على ذلك، هناك بالطبع الإنقسامية، التي تميز النخبة وإنتاجها الفكري والأدبي والفني الضعيف، من جراء الانقسام اللغوي القديم، الذي أعادت مؤسسات ما بعد الاستقلال إنتاجه الموسع، مع منحه شرعية لم يكن يملكها في السابق (8).

زاد الحركة الاجتماعية الشعبية بغلافها الديني القيمي والسلفي وقاعدتها البشرية الشابة (9)، مثلها مثل الحركات الاجتماعية التقليدية، قوةً وعنفوانًا تلك الجذريةُ التي تميز الثقافة السياسية، التي وجهتها في معاداة الدولة ورموزها، من مؤسسات أو فئات مسيطرة أو قريبة منها أو حتى تلك التي تبدو، رمزيا ومن خلال مهنها قريةٌ منها (10). فلم يعد نقدُ الدولة والنخب القريبة منها مرتكزًا على الجانب الاقتصادي والاجتماعي، الذي عرف تدهورًا كبيرًا يمكن تلمس آثاره في الحياة اليومية بكل سهولة ويُسر، بل تعدّاه إلى الجوانب القيمية والأخلاقية، الفردية منها والجماعية، كالقضايا المرتبطة بسلوكات المرأة (11) والتسيير والرشوة والاختلاس (12) والتبذير.

فمن هذه الزاوية، كان النقدُ شاملاً للنظام، في مختلف تجلياته السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، كما كان كليّا تجاه مختلف الفئات الاجتماعية المرتبطة به، وتعداه إلى العقائد السياسية وخطابها، وقد كان الوضع الثقافي واللغوي، الذي يميز الجزائر، بُعدًا إضافيًا أساسيًا في تعميق هذه النزعة النقدية إزاء الدولة ومؤسساتها ونُخبِها، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمؤسسات الإيديولوجية والثقافية والسياسية.

إن القطاعية التي تميز تسيير الدولة، كانت من العوامل التي تسببت في أزمة النظام، وفي النزعة النقدية الكبيرة ونوعيتها القيمية (13) والدينية والثقافية التي ميزتها. فزيادة على العوامل الاقتصادية والاجتماعية (خيارات، استراتيجيات، نتائج) التي تبرر رفض ومعاداة النظام السياسي، كانت هناك أبعاد ثقافية ودينية وأخلاقية مرتبطة بنمط السلوكات واللغة والمرجعيات. وهي معارضة جعلت أغلبية شعبية في معاداة النخبة بمختلف مكوناتها، رغم الأصول والمواقف والخيارات الشعبية للبعض منها (14).

حصل هذا الصراع المتعدد الأوجه والأشكال، الدفاعي والهجومي، الفردي والجماعي، في الوقت الذي بدأت فيه علامات إعياء واضحة على المشروع العام (النموذج الاقتصادي والاجتماعي) ابتداء من نهاية السبيعينيات (15)، واستمر في غياب إحدى ركائز النظام

الرئيسية، أي بموت الرئيس هواري بومدين المفاجئ في نهاية 1987. فالرئيس كان المحرك الأساسي للنظام على مختلف الأصعدة - الاقتصادية، السياسية، الإيديولوجية، لدرجة أن المؤسسات والأدوار بدأت تأخذ مَقاسَهُ، رغم الهزات السياسية الكثيرة التي عرفها النظام بسببه (16)، ورغم ظهور علامات إعياء جدية في نهاية مرحلة، بدأت في البروز بقوة على المستوى الاقتصادي-الاجتماعي، وعلى مستوى أداء المؤسسات بمختلف أنواعها.

الأهم من هذا أن النظام عرف تغييرات جوهرية على مستوى التوازنات التي تحكم المجموعات والمؤسسات والأفراد داخله. وهو ما بَرَز في بعض الأحيان على شكل أزمات ظاهرة، أو سوء أداء داخل أو بين المؤسسات، في حين بقي مستترًا وخفيًا، في الغالب، من جراء الخوف من سلطة الرئيس والأجهزة القريبة منه، أو خوفًا على النظام ككل، في انتظام فرص سانحة يسمح بها تغير المعطيات الأساسية أو الجزئية للنظام وتحالفاته الداخلية، أوحتى الخارجية. وكان غياب الرئيس المفاجئ من الفرص الثمينة المخلة بالتوازنات، التي عرفت بعض القوى كيف تستغلها لحسابها، على حساب مجموعات ومؤسسات أخرى.

لقد كانت الجزائر مشرفة على عقد مليئ بالإنجازات وخيبات الأمل، وعلى أبواب عقد جديد سيكون عقد القطيعة (17) في بعض جوانبه، لكنه سيكون عقد أبناء الغولة الذين سيحاولون التهام أمهم، فهم الذين ولدوا وتربوا خلال أحسن فترات العطاء التي وصلها النظام السياسي الجزائري بخصائصه البومدينية. لقد عاشوا وترعرعوا في تلك المدن الجزائرية، بأحيائها السكنية الجديدة التعيسة، التي يسيطر عليها الأطفال بضجيجهم وألعابهم وقيمهم المعادية للنساء (18) وكل مظاهر الاختلاف والتنوع. قيمُ سيطرت على السلوكات في المدينة الجزائرية، وقد فرضها سكانُها الجدد، ذوو الأصل الريفي وأعاد إنتاجها الموسع ومنحها عدائية وجماعية أبناؤهم المولودون فيها على الخصوص. وزادها عُقمًا سوءُ التسيير والتضخمُ المفاجئ الذي عرفته هذه الفضاءات الحضرية.

كما تعلّم هؤلاء الأبناء داخل المنظومة التربوية، بخصائصها المعروفة، وبعدم الإجماع الذي لازمها منذ بداية تشكيلها باعتبارها من المؤسسات الاجتماعية-الثقافية التي لم يحصل إجماع (19) حولها حتى الآن بين النخب، من حيث طرق أدائها وتسييرها وأهدافها (البرامج، اللغة...) والوضع الذي يؤهلها إلى عدم تكيّف شبه كلّيّ، من حيث منتوجها، مع المحيط الاقتصادي بالدرجة الأولى. فقد إشتغلت هذه المدرسة بالعربية لمؤسسة اقتصادية وإدارة مفرنسة لتتحول الى تخريج البطالين وغير المؤهلين من حملة الشهادات.

إضافة إلى ذلك، فإن عقد الثمانينات هذا تميز ببروز أزمة النظام السياسي الجزائري إلى السطح، خاصة في بعدها الاقتصادي-الاجتماعي، من جراء التدهور المفاجئ الذي عرفه سعر البترول. وتميز على المستوى الاجتماعي-السياسي ببروز بوادر غليان اجتماعي واسع، تقوده عدّة حركات اجتماعية ذات تأطير نخبوي واستراتيجيات مختلفة، لكنها قد تتفق في عدائها

للدولة، وخاصة بالنسبة للحركة الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الديني، التي لجأت إلى عنف كبير جدًا في عدائها للدولة والفئات الاجتماعية المرتبطة بها. ولا ننسى بالطبع الحركة الاجتماعية ذات الغطاء الثقافي البربري (20)، والحركة الاجتماعية الكلاسيكية الأخرى (الحركة العمالية كمثال) التي نجدها أكثر دفاعية واقتصادية، وبالتالي أكثر اندماجية وأقل عداء للدولة.

في بداية عقد الثمانيات، إذن، كان النقد اقتصادياً واجتماعيا ليتحول إلى نقد سياسي وثقافي في نهاية العقد، وتحولت المعارضة من حركات اجتماعية كلاسيكية (الحركة العمالية- الطلابية...) إلى حركة اجتماعية شعبية (21).

المجتمع المدنيُّ والانتقال/التحوُّل

من يتتبع جيّدا عملية الانتقال والتحول التي عرفتها أغلبية الأنظمة الاقتصادية والسياسية من الأحادية إلى التعددية، ومن الاقتصاد المخطط أو الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، قد يكتشف أن العملية في الجزائر كانت من أطول العمليات وأكثرها تكلفة وأقلها وضوحًا وشفافية. لقد استهلكت هذه العملية التي لم تنته حتى الآن كل فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد واستمرت بعد ذلك (22)، ومع ذلك فهي لا زالت قائمة، مع كل ما يرافقها من آلام وعنف، ولم تشهد لهما مثيلاً سوى بعض التجارب المحدودة، لدرجة كادت أن تؤدي بالدولة نفسها إلى الانحلال والتفكك، وبالمجتمع إلى الدخول في حرب أهلية حقيقية.

وقد دشن الرئيس الجديد الشاذلي بن جديد فترة حكمه بالعودة إلى استعمال كامل الأجهزة وهياكل النظام الأحادي، (مؤتمرات الحزب، انتخاب الهياكل ...إلخ)، وهو ما سمح للحزب والمجموعات المسيطرة عليه بالعودة بقوة إلى الساحة السياسية (23). وتزامنت هذه العودة القوية للأرثودكسية الحزبية بعملية إبعاد الكثير من الوجوه والقوى البومدينية.

تميزت هذه الفترة بالمحاولات الكثيرة للسيطرة السياسية على المجتمع، فقد كانت فترة «المادة 120» للحزب وقمع الحركة الاجتماعية الكلاسيكية (العمالية والطلابية) والمواجهة مع الحركة الثقافية البربرية (أبريل 1980).

كما تخوفت أغلب القوى السياسية والمجموعات، داخل النظام السياسي وخارجه، من هذه العودة المتأخرة لسيطرة حزبية أحادية لم تعد مقبولة ولا ممكنة بعد التحولات الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية. إن هذه العودة عملت داخل الجسم الاجتماعي الكلي، كعملية قسرية (24)، ظروفها غير متوفرة في الجزائر، كما هو الحال في بعض التجارب المشرقية البعثية أو المغربية، التي تتميز برسوخ أكبر لظاهرة الدولة وبانسجام أكثر داخل النخبة، وثقافة سياسية اجتماعية أقل جذرية ومساواتية رغم التشابه في الوضع الاقتصادي والاجتماعي العام بين الجزائر وبين هذه الأقطار.

قد يلاحظ القارئ أننا لم نتكلم عن المجتمع المدني وعلاقته بالأزمة أو حتى بعملية الانتقال لحد الآن، وسبب ذلك أن هذا المفهوم لم يتم استحضاره حتى هذه الفترة لدخول الساحة السياسية، لا من قبَل الحركات الاجتماعية التي ظهرت بقوة كمحور رئيس للحياة السياسية والاجتماعية، ولا من قبَل السلطة التي جربت -بالعكس - الحل الأحادي القسري (25).

بدل مفاهيم المجتمع المدني، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، التي أصبحت من مستلزمات الحديث السياسي والإعلامي في الجزائر التسعينيات، شجعت السلطة النقد الاقتصادي والاجتماعي (26)، ولم تصل بعد إلى النقد السياسي والإيديولوجي للنظام البومديني وتجربته التنموية، بالتركيز على نتائجها الاجتماعية خاصة. في نفس الوقت انطلق النظام السياسي الجديد في عملية رشوة اجتماعية - اقتصادية، ذات طابع استهلاكي، لم تعرفها الجزائر، وخاصة الأجيال الجديدة التي تربّت في ظل نظام اقتصادي تحركه الندرة. هذه العملية كانت محدودة زمنيا، لكنها كانت واسعة الآثار، من حيث نتائجها النفسية والسلوكية، وهي العملية التي ساعد على القيام بها الارتفاعُ الكبيرُ في أسعار البترول، وأسرع في توقيفها انخفاضُ نفس الأسعار، بحيث تمّ اللّجوء إلى قروض قصيرة المدى لتسديد الفواتير الأخيرة لعملية الرشوة الاجتماعية، الاستهلاكية هذه (27). «الانتفاضات» الاجتماعية التي قام بها شبان بعض المدن (مثل سطيف، قسنطينة، وهران، الجزائر العاصمة) كانت المؤشر، الذي لم يحسن النظام السياسي قراءته في النصف الثاني من الثمانينات. فقد كنا على أبواب عتبة مرحلة جديدة، تتميز بصعود للحركة الاجتماعية الشعبية التي لازالت حتى الآن بعيدة عن التيار الديني، ومن دون تأطير فكري أو سياسي نخبوي. حركة في حالتها الخام الأولى، تملك مؤشرات عنف قوية، بدأت تظهر في الأماكن المفضلة للتعبير، كالملاعب والشوارع (28).

أثناء ذلك، لم تتوقف الصراعات السياسية بين المجموعات والعُصَب والهياكل السياسية في هرم السلطة، بل ازدادت حدة، خاصة بين مجموعات الرئاسة والحزب وكل الهياكل السياسية التابعة له. وكان إثراء الميثاق سنة 1986 فرصة لظهور هذه الصراعات، التي عكست نية مجموعات وعُصَب من الرئاسة وبعض الهياكل التنفيذية في تنقيح الميثاق من أجل اتخاذ مواقف أكثر ليبيرالية. وهو الاتجاه الذي وقف ضده الحزب والقوى الاجتماعية المرتبطة به تحت شعار «عدم التراجع عن مكاسب الشعب».

ميزة هذه الصراعات وغيرها التي ميزت النظام السياسي في الجزائر، منذ الاستقلال وحتى قبلها هي أنها تتم في عدم شفافية شبه مطلقة. وأبقت القوى الاجتماعية المختلفة خارج اللعبة، حتى ولو كان التحدث يتم باسم مصالحها الفعلية أو المتوقعة (29).

كانت أول مبادرة تتعلق بأول شرخ في البناء السياسي الأحادي هي الاعتراف بجمعية حقوق الإنسان وجميعات أبناء الشهداء، وهما الفئتان اللتان كان الاتصال معهما وحثهما على التنظيم والمطالبة بشرعية التواجد قديمًا نسبيًا.

عملية تخدير واسعة، قامت بها التيارات والمجموعات المؤيدة للتغيير ضد تلك المعادية لها والمتواجدة بقوة داخل الهياكل والمؤسسات الرسمية بالقرب منها. فلم يعد الوعي لهذه القوى المحافظة إلا لحظة انتهاء جلسات المؤتمر السادس لحزب جبهة التحرير الوطني، الذي تم التطرق فيه إلى التعددية الحزبية، في حين كان أقصى ما هو مسموح به «حساسيات» كانت في تصورها قريبة من تجربة السادات - المنابر. مع العلم أن مهادنة هذه المجموعات والعُصَب المحافظة، كانت تجري في موازاة مع عملية استعمال واسعة للحركة الاجتماعية الشعبية للقيام بالهجوم على مواقع المحافظين داخل الحزب والهياكل السياسية الأخرى. وقد كان أحسن تعبير عن ذلك ما حدث في أكتوبر (30) 1988 الذي يمكن اعتباره قمة للاستعمال السياسي للحركات الاجتماعية، من خلال تمهيد الطريق لها ومنْحها أهدافًا لم تكن لديها في البدء.

هذه الديناميكية هي التي استغلها جزئيًا التيار الديني بمختلف مكوناته العقائدية والفكرية (السلفية، الجزأرة، الإخوان المسلمون...)، ولكنه فشل كليا في احتوائها لاحقًا رغم الدور الخاص الذي قام به التيار السلفي الجذري في توجيه هذه الحركات بعد ركوبها، على خلاف التيارات الدينية الإخوانية التي فشلت في ربط علاقات متينة مع هذه الحركات التي يغلب عليها الطابع الشعبي. وهو نفس الفشل الذي منيت به التيارات اليسارية في علاقاتها بهذه الحركات الشعبية.

بعد المصادقة على دستور فبراير 1989، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من تاريخها السياسي من خلال الاعتراف بالتعددية وبداية تغيير موازين القوى السياسية اعتمادًا على الآليات القانونية /السياسية الجديدة. تم ذلك في جو اتسم بأزمة اقتصادية حادة، وبعدم استقرار سياسي خطير (31). وهو الوضع الذي برز فيه بقوة استعمال مفهوم «المجتمع المدني» الذي أصبح يعني كل القوى الاجتماعية والسياسية التي ظهرت للوجود بقوة بعد أحداث أكتوبر مع استثناء واضح للقوى الدينية، وحتى تلك المرتبطة بالنظام السياسي الأحادي القديم (جبهة التحرير والمنظمات التابعة لها).

لقد كان المطلوب من هذه القوى الاجتماعية والسياسية أن تكون السندَ الشعبيَّ للنظام المتجدد، بعد أن يقوم بالتخلص من حلفائه القدماء وقاعدتهم الشعبية ومؤسساتهم السياسية. وهي العملية التي لم تتم حتى الآن رغم الأهوال التي رافقتها.

رغم التهويل الإعلامي الذي لجأت إليه هذه الأوساط، ورغم تكاثرها العددي الهيكلي اللافت للنظر، ورغم تأييد متعدد الأشكال تجده من بعض القوى السياسية داخل السلطة، فإن الانتخابات التعددية التي عرفتها الجزائر (1990 بالنسبة للانتخابات المحلية، و91 بالنسبة للانتخابات التشريعية في دورها الأول والانتخابات الرئاسية نوفمبر 1995 وغيرها من المحطات الإنتخابية اللاحقة الخ). (32)، بينت بما لا يدع مجالاً للشك عجزَ هذه الأوساط عن كسب قاعدة شعبية حقيقية تكون دعمًا فعليًا للنظام السياسي في عملية انتقاله. وهو

الوضع الذي أدى بهذه القوى إلى اتخاذ مواقف معادية للعملية الانتخابية ذاتها، كما حدث في ديسمبر 91 (33).

إن السيطرة الإعلامية التي تفرضها هذه القوى على وسائل الإعلام المفرنس خاصة، كانت وسيلة إضفاء هالة كبيرة وتضخيم لدور هذه القوى الاجتماعية-السياسية التي كذبتها عدّة مناسبات قبل وبعد الانتخابات، كالمسيرات وكل عمليات التجنيد الأخرى، حتى النسوية منها، ورغم العدد الكبير من الجمعيات النسوية التي نشطت في الفضاء الجديد، المسمى بالمجتمع المدني (34)، فالتيار الديني المقصيّ من هذا الفضاء استفاد كثيرا من هذه الآليات القانونية وأنشأ الآلاف من الجمعيات الدينية التي استطاعت تأطير المجتمع بسرعة هائلة، في انتظار ساعة الانقضاض على الدولة، عند اندلاع المواجهة معها.

فالحركة الدينية في الجزائر في عمومها وباستثناءات قليلة، لم تؤمن يومًا بقيم المجتمع المدني، القائمة على المواطنة والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان. وقد اتخذت مواقف معادية منها، في الواقع والخطاب، حتى وهي في مواقع قد تجعلها تقبل بها علنًا ومن باب التقية فقط (35).

وهي خاصية ميزت التيار الديني في الجزائر (الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحديدًا)، فقد اعتمد هذا التيار على استراتيجية مواجهة فعلية ولفظية، معتمدة على نقد كلي وجذري للنظام السياسي لكل مراحله ورجاله، فكسب من جراء ذلك قاعدةً شعبيةً لم يتَسنَّ مثلها لأي تيار سياسي آخر. لقد عرفت الجبهة الإسلامية كيف توظف الجذرية السياسية من خلال منحها بعدًا دينيًا - قيميًا في معركتها ضد نظام سياسي، فَقَد الكثير من شرعيته القديمة، كما فقد الكثير من حلفائه وقاعدته القديمة أثناء عملية الانتقال هذه، التي كان يقوم بها منذ مدةٌ طويلة، أهم ما يميزها صراع المجموعات والعصب المتواجدة داخل مؤسسات النظام السياسية والاقتصادية والإدارية وحتى العسكرية (36). ذلك ما أدى إلى إضعاف كبير لهذه المؤسسات إلى حدّ الشلل في بعض الأحيان. كما كانت عملية الانتقال هذه مكلفة على المستوى البشري، داخل النخبة المنقسمة على نفسها، إذ عرفت بعض مراحل الانتقال عمليات تصفية وإقصاء واسعين لمجموعات واسعة من النخبة الضعيفة، كميًا أصلاً، فيما هي تعرف انقسامات كثيرة ومتنوعة (37).

سوسيولوجية المجتمع المدني في الجزائر

تم استحضار مفهوم «المجتمع المدني» وما تبعه من مفاهيم مقاربه له كالديمقراطية وحقوق الإنسان، وتعميمها في وقت أصبح فيه الجزائري مهما كان منحدره الاجتماعي، غير آمن على أول حقوقه الأساسية، ألا هو الحق في الحياة، دون الكلام عن الحقوق الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية. وقد وجد مفهوم المجتمع المدني صدى كبيرًا لدى بعض

الفئات الوسطى الحضرية، المتمركزة مهنيًا في بعض الفضاءات، كالصحافة والجامعة والطب والتسيير في القطاع الاقتصادي، وبعض المهن الحرة كالمحاماة. وهي الفئات التي تكوّنت بفضل السياسة الاقتصادية والاجتماعية لفترة ما بعد الاستقلال، أي تلك التي تجاوزت مرحلة الشباب (معدل السن 50-40)، على العكس الحركة الاجتماعية الشعبية الأكثر شبابا.

علما بأن هذه الفئات الوسطى توجد في مواقع متميزة، على المستوى الاقتصادي العمومي والخاص، لدرجة نستطيع القول معها إنها تلك الفئات التي تتحكم في دواليب التسيير والتأطير العام للمجتمع، وهي بالتالي ذات تأهيل عال عمومًا، لدرجة أننا لا نجانب الحقيقة إذا قلنا إن مجتمع النخبة ينطبق عليها كثيرا، فهي تتحكم في تسيير المؤسسات الثقافية والعلمية، دون نسيان سيطرتها شبه الكلية على وسائل الإعلام، كما هو الشأن بالنسبة للإدارة.

هذه السيطرة التي سمحت لها بالضغط على القرار السياسي وتوجيهه مادامت بعيدة عن مركز القرار السياسي الذي لا زال في يد جيل آخر أكبر منها سنًّا (جيل حرب التحرير). لقد عاش الجيل الأول الذي لازال يقود العملية السياسية تجارب أخرى مختلفة، كما أنه مختلف من حيث منحدراته الاجتماعية الشعبية والريفية، التي أثرت كثيرًا على معتقداته، وتأهيله الضعيف نسبيًا، بالمقارنة مع الجيل الجديد المسير للاقتصاد الوطني، الذي منحه نوعًا من التفويض للتسيير باسمه، مع استفادة قصوى من هذا التسيير الريعي على المستوى الاقتصادي.

الفئات الوسطى التي نجدها مهنيًا في علاقة أوسع مع الفئات والطبقات الشعبية، كما أنها قريبة من هذه الطبقات الشعبية، بالنسبة للبعض منها على الأقل، من حيث الأصول الاجتماعية وحتى السكن، في هذه الأحياء الفاقدة لكل المرافق الأولية للحياة التي تم بناءها بعد الاستقلال في الكثير من المدن الكبرى والمتوسطة. علما بأن هذه الفئات الشعبية هي التي أعطت طابعها للمدينة الجزائرية بعد الاستقلال، بكل معاداتها للاختلاط والخشونة وأي شكل من أشكال الحياة الثقافية العادية، كما هو شائع في المدن العربية الكبيرة.

جزء كبير من الفئات الوسطى بخصائصها الجزائرية والمتعلمة على وجه التدقيق، تكون قد وجدت في مفهوم المجتمع المدني وما التصق به من مفاهيم أخرى كالديمقراطية والتسامح وحقوق الإنسان وحقوق المرأة، في هذه المرحلة بالذات والنظام السياسي الجزائري يعرف تحولاً في قاعدته الاجتماعية وطرق تسييره، وجدت فرصتها النادرة أو ضالتها لاحتلال موقع جديد، على المستوى السياسي، أي الاقتراب أكثر من مراكز القرار السياسي. إن ذلك هو ما كان يسمح لها بالتعبير اكثر عن طموحاتها وقيمها السياسية والثقافية، خاصة وأن النظام السياسي، أو على الأقل مراكز هامة منه (38)، تطلب منها وتساعدها على القيام بدور سياسي، كأفراد أو مجموعات منظمة، ضمن جمعيات وحتى أحزاب ونقابات. خاصة وإنها

فئات غير راضية عن النظام السياسي الجزائري حتى الآن، من حيث طرق تسييره وهياكله وعقائده واختياراته الثقافية على وجه الخصوص (39). عدم رضى مبني على معطيات ووقائع تستمدها هذه الفئات من تسييرها المباشر للشأن الاقتصادي والاجتماعي لكنها ترفض التعبير عنه جماعيا حتى الآن، مكتفية بما يوفره لها تقسيم المهام بينها وبين الفئات صاحبة القرار السياسي، فقد ارتاحت هذه الفئات الى موقع «المتعاون التقني « في بلدها ومجتمعها.

كان هناك إذن التقاء مصالح، بين مجموعات اجتماعية وسياسية مختلفة داخل السلطة وخارجها، كان له تأثير على إحداث تغيير جزئي في أساليب تسيير النظام السياسي، بالاتجاه نحو تعددية أكثر، وإعطاء شرعية جديدة للنظام، تعتمد أطرًا مرجعية ومفاهيم حديثة من بينها المجتمع المدني. وما قد يثير إعجاب المجموعات والعصب المكونة للسلطة السياسية أن هذا التحالف، الاجتماعي- السياسي، غير مكلف كثيرًا، ويمكن فضه بسهولة، إذا عرفنا هشاشة الطرف المقابل للسلطة الفعلية المكون لهذه الفئات الوسطى غير المتجانسة والمنقسمة على ذاتها. فالطرف الرسمي الجزائري بمؤسساته المختلفة يجيد التعامل بل يصل الى مرحلة البراعة، عندما يكون الأمر متعلقًا ب»تسيير « مجموعات بشرية صغيرة على شكل أفراد أو مجموعات محدودة العدد، و كم كبير من التنظيمات التي لا تملك عداءا جدّيًا للنظام، بل تريد إصلاحه الجزئي والتقرب منه في نهاية الأمر في الوقت الذي تشكوا فيه عدم تواصل مع قواعد بشرية مهمة، يمكن أن تستعملها كقوة دفع وتجنيد.

كان يمكن لهذه الفئات الاجتماعية بمواقعها الاجتماعية، المهنية وتأهيلها وقربها الاجتماعي الشعبي خاصة أن تكون البديل الأمثل لأجهزة وهياكل النظام السياسي القديم، فنكون أمام حالة انتقال ناجحة تملك الحد الأدنى من التأييد الشعبي. كما كان يمكنها أن تكون جسرًا اجتماعيًا للاتصال مع الفئات الشعبية، التي تملك علاقات مهنية واجتماعية واسعة معها، لولا وجود حاجزين كبيرين، قد يصعب القفز عليهما، وهما اللذان يكونان إحدى الخصوصيات الأساسية للمجتمع الجزائر ثقافيا وسياسيًا 40.

فالحاجز الأول الذي يخلط الأوراق ويضبب الرؤية، يمكن تسميته بالحاجز الثقافي اللغوي، جراء الانقسام الذي تعرفه النخبة بين معرب ومفرنس، وهو وضع له بعده التاريخي الأكيد، الذي أعيد إنتاجه بعد الاستقلال، ومُنحتْ له شرعية لم يكن يكتسبها. فقد أصبح هذا الانقسام اللغوي وسيلة تسيير أساسي للمجتمع والدولة، وهو ما أعطى للدولة تلك القطاعية التي تميز تسييرها.

ضمن هذا التقسيم، هناك النخب المفرنسة التي تحتل مواقع متميزة، بالمقارنة مع النخبة المعربة من جراء أهمية القطاعات التي منحت لها بعد الاستقلال، وحتى قبل، ضمن هياكل الحكومة المؤقتة. هذه النخب التي تبنت مفاهيمَ مثل المجتمع المدني، عجزت عن أن تكون

ذلك الجسر والوسيط بين المجتمع والدولة، أو تساعد هذه الأخير على كسب قاعدة اجتماعية جديدة نتيجة الحصار اللغوي خاصة، والثقافي عمومًا الذي تعيش داخله وتريد إعادة إنتاجه في بعض الأحيان.

فقد عجزت هذه الفئات الوسطى عن التواصل، رغم علاقاتها المتنوعة مع الفئات الشعبية. وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت هذه الفئات الاجتماعية الشعبية تنقاد بهذه السهولة واليسر وراء النخبة الدينية، رغم ضعف وضحالة ثقافتها الدينية وسلفيتها المفرطة.

هذا الوضع الذي كان عاملاً مساعدًا على بروز مواقف نقدية، وعدائية عنيفة لدى هذه الفئات الشعبية، فيما بعد عندما وجدت من يستغلها إزاء هذه الفئات الاجتماعية الوسطى المتهمة بالأنانية والتواطؤ مع النظام السياسي بل وحتى واغترابها، وبالتالي بعدها عن الفئات الشعبية مصالحها وهمومها. من هنا يمكن فهم ظهور بوادر الانغلاق على الذات والتقوقع بل والتطرف لدى هذه الفئات الاجتماعية الشعبية، في هذا الظرف الاقتصادي الصعب وبروز التناقضات الاجتماعية إلى السطح وسيطرة العنف.

لا ننسى هنا أن الصراع الثقافي/السياسي بين النخب داخل المؤسسات وخارجها، ساعد على بروز هذه الرؤية النقدية والعدائية، إزاء النخبة المفرنسة. وهو العداء الذي عبرت عنه بعض المستويات الرمزية والثقافية كالفضاءات الإعلامية والإبداعية المعربة، فمفاهيم مثل المجتمع المدني والديمقراطية والتعددية لم يقبلها هذا الفضاء بفاعليه الرئيسيين إلا جزئيًا وفي المدة الأخيرة، كأحد محاور خطاب السلطة السياسية الجديدة، فالرسمية التي تعيشها مثل هذه المفاهيم وتبني الخطاب الرسمي لها هو الذي جعلها تقبل ويعاد إنتاجها سنوات بعد ظهورها، فبعد مرحلة الريبة والشك تعيش مثل هذه المفاهيم مرحلة إعادة الإنتاج الموسع والابتذال ليس لدى الفئات المتبناة والمستعملة لها بل حتى لدى من رفضها وعاداها وشكك فيها.

لا يتوقف هذا الانقسام العمودي، الذي يميز التشكيلة الاجتماعية الجزائرية بالطبع عند الفئات الوسطى، بل يتعداها إلى كل المجتمع ولو بدرجات وعمق اقل، مما نتج عنه تلك الحركة الاجتماعية، ذات البعد الثقافي الجهوي المتمثل في الحركة البربرية. وهي جزء فاعل ضمن حالة الغليان التي ميزت الوضعية الجزائرية(41) منذ الثمانينيات، كما أنها فاعل مركزي، ضمن الفضاءات المسماة بالمجتمع المدني. وقد ساهمت هذه الحركة في إنتاج زعامات جسدت المفهوم إعلاميًا واجتماعيا، تم تسويقها على هذا الاساس.

الحاجز الثاني الهام في إبطال هذا الدور الوسيط-الجسر، الذي كان يمكن أن تقوم به هذه الفئات الاجتماعية النخبوية، تمثل في ظهور تلك الحركة الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الديني وقوتها، لدرجة تهديدها للأوضاع القائمة، في مرحلة الانتقال التي تميزت بهشاشة

دور المؤسسات الرسمية وسوء أدائها. فالسيناريو الأمثل الذي كان مطلوبًا لمساعدة النظام السياسي، في إنجاح عملية الانتقال هو ظهور حركة اجتماعية تقوم بعملية خلخلة من الخارج محسوبة العواقب، مادام قد استعصى التغيير من الداخل. سيناريو لم يكتب له النجاح والتوفيق في الحالة الجزائرية.

بروز الحركة الاجتماعية الشعبية بغطائها الديني المتطرف ومطالبها الجذرية، وأساليبها الثورية أفسد الحسابات لدرجة أصبحت تهدد فيه النظام السياسي نفسه، وتطالب برأسه علانية. وهو الوضع الذي جعل هذه الفئات الوسطى، وبمستوى تجنيدية شعاراتها، عالة على النظام السياسي والدولة نفسها. فقد وصلت التناقضات الاجتماعية إلى درجة من الحدة، جعلت الفئات الوسطى المنتظر منها أن تكون وسيطًا اجتماعيًا وسياسيًا، تقترب أكثر من الدولة ومن المؤسسات الأكثر قمعية فيها، بل تذوب فيها لدرجة الاندماج الكلي وتتبنى أساليب عملها، فانعدمت الاستقلالية حتى النسبية المطلوبة في مثل هذه الحالات من هذه الفئات.

إن الوضع الأمني كان له دور كبير في هذا التماهي الكلي بين هذه الفئات الوسطى والمؤسسات التي كان يفترض فيها إصلاحها، لكنه لا يفسر كل شيء. فهناك أسباب قبلية، مثل انعدام ثقافة وقيم سياسية تعددية، وديمقراطية فعلية لدى هذه الفئات نفسها، التي هي جزء من المجتمع الجزائري ومن ثقافته الكلية الهيمنة بنفس الشكل في كل المجتمعات العربية الأخرى.

فهذه القيم لم تتحول بعد إلى ممارسة يومية، فردية وجماعية مؤسسة، في المقابل لم يجد فيه هذا الاتجاه التشجيع من قبل وضع اقتصادي-سياسي وأمني متدهور. جيل المجتمع المدني وثقافته من الفئات الشابة أبناء الاستقلال، لم يكن بوسعهم أن يطوروا هذه القيم والممارسات، قد تربوا في وسط اجتماعي، وحتى عائلي لم تكن هذه القيم هي السائدة فيه، بل قيم مستهجنة ومنبوذة. فالأحادية والتهجم على التعددية المرادفة للغرب الاستعماري والبرجوازية، بل وحتى الانحلال الخلقي في بعض الحالات، كانت من المكونات الرئيسية للخطاب الرسمي السياسي والثقافي السائد لوقت قريب، خطاب أعطته برنامج المنظومة التربوية بعدًا «تربويًا» واسع الانتشار.

إن فكرة المجتمع المدني وتجسيداتها الهيكلية وممارساتها قد وجدت حواجز في وجهها منذ انطلاقها في بداية التسعينيات لم تساعدها على تطوير أدائها.

الوضع الأمني، وحتى الإقتصادي حتى نهاية التسعينيات كان من الحواجز التي لم تؤثر سلبا في أداء منظمات المجتمع المدني، بل أداء كل النظام السياسي الجزائري الذي تعرض إلى هزات جدية خلال أكثر من عقد.

العودة إلى بعض من الهدوء الأمني والسياسي، من طرف تحسن، تميزت به مداخيل الدولة المالية، كلها شروط يمكن أن تساعد على فعالية وحضور أكبر المؤسسات المجتمع المدني.

فرضية لم تحقق تمامًا على أرض الواقع رغم بروز قوى نسبيّا لبعض الجمعيات التي تنشط في الميادين الاجتماعية، الثقافية والرياضة، فقد ساد منطق التبعية السياسية والرسمية الذي برز أكثر بمناسبات الإنتخابات السياسية التي عرفتها العودة إلى المسار الانتخابي بعد 1995 والكثير من المواعيد والمواقف الأخرى.

عدم الاستقلالية الذي ساد كمنط عام في العلاقة بالرسمي، قابله الكثير من الجمود فيالممارسة الديمقراطية داخل المؤسسة الجهوية نفسها.

فرضه جيل الرواد الذي كان وراء تأسس هذه الجمعات من بداية التسعينات. إن التحدي المركزي الذي تعيشه مؤسسات المجتمع المدني يرتبط بعلاقاته بالسياسي الرسمي ومدى الاستقلالية عنه، وبالديموغرافية داخل المؤسسة ومدى فعاليتها كفضاء جمعوي مستقل.

تحديات لا زالت مطروحة أمام مؤسسات المجتمع المدني، رغم تحسن الوضع الأمني وسيولة الدولة المالية.

الـــــهـــــوامـــــش

المسألة اللغوية في الجزائر، بين انقسامية النخبة وقطاعية الدولة

1 - يمكن العودة إلى دراسات تاريخية كثيرة لمعرفة الدور المتواضع جدا للاستعمار في ميدان التعليم بالجزائر. من بين هذه المراج.

Guy Pervillé.— Les étudiants Algeriens de l'université française : 1880 /1962.— Alger, Casbah Editions, 1997.

2 - وظائف الوساطة التي كانت تتطلب متعلم بمواصافات معينة منها المستوى المتواضع والمتوسط عموما وبكمية محدودة انظر في هذا الصدد كتابات فاني كولونا من بينها

Fanny Colonna، Instituteurs Algeriens : 1883 /1939. — ALGER : OPU, 1975.

3 - انظر لتفاصيل أكثر اطروحة عيسى قادري لنيل شهادة الدكتوراة التي يتكلم في اجزائها الاولى عن تاريخ المنظومة التعليمية في الجزائر والادوار المنوطة بها.

Aissa Kadri.— Le droit à l'enseignement et l'enseignement du droit. Contribution à une analyse des fonctions du système de l'enseignement superieur algérien.— Thèse de doctorat EHESS, Paris, 1992. 2 tomes.

4 - يمكن العودة لمزيد من التفاصيل حول المدرسيين إلى دراسة عمار لرجان تحت عنوان "لمدرسية فئة في الوساطة" المنشورة ضمن المؤلف الجماعي "النخب الاجتماعية، مقارنة مصرية - جزائرية. دار النشر مدبولي، القاهرة، 2004.

5 - انظر في هذا الصدد كتابات محمد حربي المعروفة مثل جبهة التحرير بين الاسطورة والواقع.

Mohamed Harbi.— Le FLN, mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir, 1945--.1962. Alger : Enal-Naqd, 1993

6 - كتعبير عن هذه الحالة النفسية انظر ما قاله عباس فرحات عن الصورة التي كانت تروج عليه داخل حزب الشعب -حركة الانتصاروالتي حمله له العقيد اوعمران

Abbas Ferhat, L'Indépendance confisquée. Paris : Flammarion, 1984.

7 – لمزيد من التفاصيل عن الحياة الثقافية والسياسية لتلك الفترة في مدينة ندرومة انظر
Gilbert Grandguillaume، Nedroma, l' évolution d' une Medina. Ed Leiden Ej, Brill, 1976

8 – حالة عمر اوزقان الامين العام السابق للحزب الشيوعي المعروفة ليست الوحيدة

9 – عادة ما ينسى الكثير من التلاميذ الجزائريين حتى ابجديات اللغة العربية، كما ينسون في الغالب ما حفظوه من قرآن بعد الاحتكاك الواسع والطويل مع المنظومة التعليمية الفرنسية ودخول عالم الشغل والحياة المهنية بعد ذلك.

10 – الكثير من الكتابات الصحفية المعربة التي ظهرت بعد السماح بالتعددية الاعلامية، ركزت على فشل المؤسسة الصناعية المسيرة بالفرنسية، في حين ربطت الكتابات بالفرنسية بين اللغة العربية وفشل المدرسة التي اتهمت بانتاج الارهاب والترويج لايدولوجيته.

11 – الرئيس الذي خلف بومدين -الشاذلي بن جديد – لم يكن في مقدوره على المستوى الشخصي لعب نفس الادوار التي لعبها بومدين، زيادة بالطبع على اختلاف الظرف السياسي والاقتصادي.

12 – الفضاء الاعلامي التعددي الذي ظهر بعد 1990، رسخ في جزء كبير منه هذه النظرة للغات والقوى الاجتماعية المرتبطة بها، فالكتابة في الصحافة المفرنسة تتوجه عموما إلى النخبة، عكس الكتابة باللغة العربية التي تتوجه إلى العامة.

13 – تميزت السنوات الاولى من حكم الرئيس بوتفليقة بعدم احترامه الجزئي لهذه القطاعية في بعض اشكالها فعين على رأس الثقافة والاعلام السيدة خليدة تومي بكل ماضيها السياسي وتوجهاتها على رأس قطاع عرف في السابق أنه من نصيب النخب المعربة.

14 – تجربة تسيير عبد الحميد مهري يمكن عدها من اقوى فترات المعارضة والاستقلالية النسبية التي عاشتها جبهة التحرير. علي بن فليس حاول هو الاخر القيام بنفس التجربة عندما استقال من رئاسة الحكومة في ربيع 2003 لكن الاوضاع عادت بسرعة إلى اتجاهاتها القديمة بعد المؤتمر الثامن جانفي 2005

15 – منعت الاحزاب السياسية قانونا /1997/ من استعمال ما سمي بالثوابت -الاسلام، العربية، الاسلام - ضمن شعاراتها وتسمياتها.

الجزائر: الفئات الوسطى من تشوهات الماضي إلى تحديات المستقبل

1 - Charles -Robert Ageron، Les Algériens musulmans et la France 1871/ 1919, tome 1. Ed PUF.

2-Les classes moyennes dans l'Algérie coloniale، origines، formation et évaluation quantitative, in "Les classes moyennes au Maghreb". Ed CNRS, Paris, 1980.

2 – مراجع كثيرة تتحدث عن التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر يمكن العودة لها مثل مؤلفات سمير أمين وعبد اللطيف بن اشنهو المعروفة.

3 – رغم سيطرة الاوروربيين على المواقع العليا ضمن الحالة الاستعمارية المعروفة، فقد كانت هناك بعض

الفئات العمالية المؤهلة عموما التي تمثل ادنى الفئات الاجتماعية الاوروبية في الحالة الاسنعمارية، علما بان اغلبية هؤلاء العمال من اصول اسبانية، ايطالية وماطية مما يعنيهنا كذلك اننا امام تمايزا اجتماعيا حتى داخل الاوروبيين لصالح الفرنسيين بالطبع.

4 – انظر في هذا الصدد كتابات جيلالي صاري المعروفة مثل :
Djilali Sari,، Le désastre démographique، Ed SNED, Alger, 1982. P، 260

5 – مرحلة الحرب العالمية الاولى عرفت بداية الهجرة نحو المدن وحتىالهجرة إلى اوروبا وفرنسا تحديدا.

6 – الخماس هو الشخص الذي يبيع قوة عمله مقابل خمس الانتاج، الخماسة ظاهرة شائعة في الريف الجزائري ضمن منطق القلاحة التقليدية.

7 - Guy Perville، Les étudiants Algériens de l'université française, 1880/ 1962. Alger : Casbah .Editions, 1997

8 – الدور الذي نوهت به كل مواثيق الجزائر المستقلة بدءا من ميثاق طرابلس 1962،مرورا بميثاق الجزائر 1964 وحتى الميثاق الوطني 1976

9 – للتعرف على من الداخل على نظام التعليم التقليدي الذي لجأت جمعية العلماء إلى خلقه يمكن العودة إلى مؤلف التالي :
Merad Ali, Le reformisme musulman en Algerie de 1925/ 1940 : esssai d'histoire religieuse et social، Paris : Ed mouton, 1967.

10 – لمزيد من التعرف على الوضع الثقافي وابعاده السياسية يمكن العودة إلى هذا المرجع المخصص للحديث عن سياسات العريب وملابساتها في دول المغرب عموما والجزائر على وجه الخصوص.
Grandguillaume Gilbert، arabisation et politique linghuistique au Maghreb, Paris، Ed Maisonneuve –Larose, 1985.

11 – منذ الاعلان عن التعددية، ظهرت الكثير من الكتب والمذكرا ت التاريخية للعديد من الشخصيات كعلي كافي وعلي هارون ومحمد حربي التي يمكن العودة لها لمعرفة تفاصيل أكثر حول مكانة وادوار المتعلمين خلال مرحلة الثورة والمعاناة التي لاقوها في الوية الثالة والرابعة على سبيل المثال.

12 – لمزيد من التفاصيل حول القطاع الخاص يمكن العودة إلى اعمال جيلالي اليابس الذي كان احد ضحايا الارهاب في 1993.

13 – يمكن العودة إلى مؤلفنا حول الانتخابات لمعرفة دور المعلمين مثلا داخل العملية الانتخابية لدى مختلف العائلات السياسية

عبد الناصر جابي، الانتخابات الدولة والمجتمع، دار القصبة للنشر، الجزائر 1999

عبد اللة حمودي (تحرير) وعي المجتمع بذاته، دار توبقال للنشر، الدار البضاء، المغرب 1999

14 – من أكثر النقابات نشاطا وحيوية حتى الان على مستوى الساحة الجزائرية هي نقابات الفئات الوسطى والشرائح العليا المؤهلة الاجيرة، لمزيد من التفاصيل انظر مؤلفنا

عبد الناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية النقابية إلى الحركات الاجتماعية، نشر المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001

15 – يمكن العودة لدرسات تاريخية كثيرة لمعرفة الدور المتواضع جدا للاستعمار في ميدان التعليم بالجزائر.

من بين هذه المراج.
Guy Perville، Les étudiants Algériens de l'université française, 1880/ 1962. Alger : Casbah Editions, 1997

16 – وظائف الوساطة التي كانت تتطلب متعلم بمواصافات معينة منها المستوى المتواضع والمتوسط عموما وبكمية محدودة انظر في هذا الصدد كتابات فاني كولونا من بينها

Les instalgériens 1883/1939. Ed OPU, Alger, 1975.

17 – انظر لتفاصيل اكثر اطروحة عيسى قادري لنيل شهادة الدكتوراة التي يتكلم في اجزائها الاولى عن تاريخ المنظومة التعليمية في الجزائر والادوار المنوطة بها.
Aissa Kadri.— Le droit à l'enseignement et l'enseignement du droit. Contribution à une analyse des fonctions du système de l'enseignement superieur algérien.— Thèse de doctorat EHESS, Paris, 1992

18 – الملاحظات التي قمنا بها حول الظاهرة الانتخابية لمدة طويلة تؤكد ان هناك ارتباط واضح بين نتائج هذين الحزبين وانتشار المتحدين باللغة القبائليةتحديدا بحيث فشل الحزبان في الانتشار الفعلي لدى الفئات الوسطى خارج المنطقة وحتى داخل المدن، رغم القوة التي ظهرا بها في بعض المحطات السياسية عندما وسعا من دائرة اهتماماتهاما الاصلية من خلال موضوع الارهاب او المرأة او الديموقراطية وحرية التعبير.

19 – تشابه كبير يمكن ملاحظاته بين الجزائر وتونس في هذه النقطة بالذات، فالمجتمعان يعرفان بروز شرائح من الفئات الوسطى الحضرية المفرنسة في الغالب والتي تلعب فيها المرأة والحركة النسوية دورا اساسيا، مجتمع صغير ينادي بالكثير من القيم العصرية، لكنه يبقى في الغالب دون سند شعبي واضح مما يجعله تحت رحمة الدولة، مؤسساتها واستراتاتيجيتها الفوقية

20 – على سبيل المثال، فان عباس مدني نفسه كان على رأس قائمة انتخابية محلية في الجزائر العاصمة في منتصف السبعينيات ضمن قوائم جبهة التحرير.

سوسيولوجيا رؤساء الحكومات أو... رجال مرحلة الانتقال المعطلة

1 – انظر مواد الدستور الجزائري المعدل 1996 من المادة 81/75 التي تتكلم عن صلاحيات رئيس الحكومة.

2 – للمقارنة يمكن العودة لمؤلف وليام كواندت. الثورة والقيادة السياسية الجزائرية 1968/1954 مركز الدراسات والأبحاث العسكرية دمشق 1981. رغم الترجمة الركيكة للكتاب.

3 – ارجع الى المسألة اللغوية بين انقسامية النخبة وقطاعية الدولة في الجزء الأول من هذا المؤلف.

4 – نتبنى في هذه الدراسة مفهوم الجيل كما جاء في دراسة كارل منها يم...

Karl Mannheim. Le Problème des générations - ، Nathan Edition، Paris, 1991.

5 – من المؤلفات المنشورة حول النخبة السياسية يمكن العودة إلى :

La classe politique algérienne de 1900 à nos jours : dictionnaire biographique, Casbah Editions, 2001.

6 – تجربة مغادرة قيادة الثورة إلى الخارج كونت محطة هامة للكثير من العلاقات والتجارب بين الافراد والجماعات لمزيد من التفاصيل يمكن العودة لمؤلفات محمد حربي المعروفة وعلى رأسها مؤلفه جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع ضمن قائمة المراجع.

7 – انظر عاشور شرفي ص 193

8 – علي كافي قائد الولاية الثانية ورئيس الدولة فيما بعد 1995/1992، تكلم عن بعض تفاصيل هذه الأحداث ضمن مذكراته :

علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري، 1962/1946. منشورات القصبة، الجزائر، 1999.

9 – انظر كيف يقدم عبد السلام بلعيد نفسه في المؤلف التالي لعلي الكنز ومحفوظ بنون
Mahfoud Benoune, Ali El Kenz : Le Hasard et l'Histoire : entretiens avec Belaid Abdesselem. Enag Editions, Alger 1990. 2 tomes،

10 – عائلة حمروش تتداول كذلك أن أصل العائلة البعيد قد يكون من جهة برج بوعريريج.

11 – يمكن العودة لمؤلف جيلبار غرنقيوم حول مدينة ندرومة : Gilbert Grandguillaume، Nedroma, l' évolution d' une Medina. Ed Leiden Ej, Brill, 1976

12 – لمزيد من التفاصيل حول الانتخابات السياسية في الجزائر يمكن العودة الى مؤلفنا الانتخابات الدولة والمجتمع دار القصبة للنشر، 1999.

13 – يمكن إضافة علي بن فليس ومقداد سيفي – شاوية – إلى المجموعة ليكون أغلبية رؤساء الحكومات من أصول أمازيغية.

14 – على سبيل المثال الرئيسين الجزائريين منذ الاستقلال أحمد بن بلة وعبد العزيز بوتفليقة من ولاية تلمسان وقد مثل تلمسان في حكومة اويحي الثانية/2003/ ثماني وزراء على الأقل من مجموع 37 وزير ونائب وزير سيطروا على المواقع الحساسة التالية مثل الداخلية، العدالة، الطاقة، الاقتصاد. . . الخ.

15 – انظر ضمن هذا المؤلف الفصول المخصصة لانقسامية النخبة وقطاعية الدولة.

16 – يمكن العودة الى ما كتبه أحد ضباط هذا الجهاز محمد لمقامي في مذكراته التي جاءت تحت عنوان :

Lamkami Mohamed, Les Hommes de l'ombre, Ed. ANEP, Alger, 2004.

17 – انظر مولود شرفي المرجع المذكور ص 266.

18 – كان من الشخصيات الفاعلة التي دعت إلى إضراب عام نفذته الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد تراجع المجموعة التي دعت له في الأصل.

19 – تفاصيل كثيرة متناقضة يتم الكلام عنها حول تاريخ الاستقالة /الإقالة أكان ذلك يوم 2 أو 3 جوان. خاصة وان ذلك صادف إضراب الجبهة الإسلامية. لمزيد من التفاصيل يمكن العودة الى شهادات بعض وزراء حكومة مولود حمروش مثل إسماعيل قومزيان وغازي حيدوسي

Goumeziane Smail، fils de novembre، Ed. Edif 2000, Alger, 2004.
Ghazi Hidouci، Algérie، la Libération achevée, Ed، La Découverte ; Paris ; 1995

20 – التحق بهذه الحكومة التي عدلت في فيفري 1992 سعيد قشي بعد انشقاقه عن الجبهة الاسلامية للإنقاذ والهاشمي نايت جودي المنشق عن جبهة القوى الاشتراكية، زيادة على الساسي العموري القريب من التيار الإسلامي .

الأحـــزاب السياسيـــة في الـــجـزائـر... تجربة الماضي وأفاق المستقبل

1 – انظر في هذا الصدد الدراسات التاريخية المعروفة لشارل روبير اجرون وجيلالي صاري
Djilali Sari,، Le désastre démographique، Ed SNED, Alger, 1982. P، 260.
Charles -Robert Ageron، Les Algériens musulmans et la France 1871/ 1919, tome 1. Ed PUF, Paris.

2 – من الدراسات التاريخية التي يمكن العودة لها مؤلفات محفوظ قداش

Mahfoud Kaddache، Histoire du nationalisme algérien ; 2 t Ed ENAL, Alger.

3 – حول المسألة التربوية خلال الفترة الاستعمارية يمكن العودة إلى مؤلف فاني كولونا المعروف.
Fanny Colonna، Instituteurs Algeriens : 1883 /1939. — ALGER : OPU, 1975.

4 – العودة في هذا الصدد إلى مؤلف محمد حربي وجزئه 19 على وجه التحديد تحت عنوان ظهور بيروقراطية من ص 314/293
Mohamed Harbi.— Le FLN, mirage et réalité : des origines à la prise du pouvoir, 1945--1962. Alger : Enal-Naqd, 1993.

5 – على سبيل المثال يمكن العودة بما كتبه الرئيس فرحات عن تجربته من خلال كتبه المعروفة

Abbas Ferhat, Autopsie d'une guerre، Ed Garnier، Paris, 1980.

Abbas Ferhat، L'Independance confisquée. Paris : Flammarion, 1984.

6 – عرفت ظاهرة كتابة المذكرات من قبل عسكريين وسياسيين قدامى انتشارا كبير في السنوات الأخيرة. ضمن هذا الإطار يمكن التذكير بما كتبه الجنرال خالد نزار وزير الدفاع الأسبق

خالد نزار ' مذكرات اللواء، منشورات الخبر، الجزائر 1999

7 – حول شخصية عبان رمضان نقترح المؤلف التالي
Khalfa Mameri، Abane Ramdane، héros de la guerre d'Algérie ، Ed Rahma, Alger, 1988.

8 – من المؤلفات القليلة الموجودة حول الظاهرة الحزبية في الجزائر والخاصة بتلك الفترة نذكر
Ramdane Redjala، l'opposition en Algerie depuis 1962 ، le PRS –CNDR ، le FFS ، Ed Rahma, Alger, 1988.

9 – شهادات كثيرة ظهرت بعد الإعلان عن التعددية للحديث عن تجربة الحزب الواحد من بينها :

علي بن محمد، جبهة التحرير بعد بومدين، حقائق ووثائق. دار الامة، الجزائر، 1998.

Kamel Bouchama، le FLN a-t-il jamais eu le pouvoir 1962 / 1992, El Maarifa édition, Alger, 1995.

10 – حزب التجمع من اجل الثقافة والديموقراطية نظم مؤتمره التأسيسي في 15 فيفري 1989 أسبوع قبل المصادقة على دستور 23 فيفري 1989 الذي يعترف بالتعددية الحزبية.

11 – هذا ما صرح به للباحث زعماء أحزاب وطنية كبرى، فقد نقلت وثائق الأحزاب إلى أماكن سرية خوفا من سقوطها في يد جماعات إرهابية. كما رفض المناضلون منح صورهم ووثائق خاصة بهم للأحزاب التي ينتمون لها.

12 – لم يتجاوز عمر حكومات هذه الفترة المضطربة إلا بعض الأشهر (عشرة اشهر كمعدل)، انظر القسم المخصص لسوسيولوجية رؤساء الحكومات المنشورة ضمن هذا المؤلف.

13 – حصلت اغتيالات كثيرة لرموز فكرية وطنية شيوعية أو محسوبة على التيارات اليسارية المختلفة، كما كان نفس المصير في انتظار رموز التيار الإسلامي المعتدل.

14 – رغم انتشار الأمازيغية كلغة بين سكان مناطق أخرى كالشاوية بالشرق والهقار وغرداية بالجنوب.. الخ إلا أن هذه الأحزاب غير ممثلة فيها إلا نادرا مما يجعلها أحزاب أبناء منطقة القبائل على وجه الحصر.

15 – أحداث منطقة القبائل التي انطلقت في ربيع 1980 كانت في الأصل بسبب منع مولود معمري من إلقاء محاضرة في جامعة تيزي وزو حول الشاعر الأمازيغي محند اومحد.

16 – من بعض الجوانب يمكن أن نقول أن هذا التيار السلفي قد فرض حضورا رمزيا كبيرا من خلال هذه اللغة السلفية التي عادت مع شخصياتها إلى الراهن الجزائري، كمشروع هيمنة لهذا الفاعل الجماعي.

18 – كما حصل ذلك في قسنطينة، سطيف- نوفمبر –1986 وهران –1982– والجزائر العاصمة -أبريل 1985.

19 –«الحڤرة» مفهوم سياسي جزائري غير قابل للترجمة فهو يعني أكثر من الظلم والاحتقار. وسائل الإعلام والكتابات المتخصصة باللغات الأجنبية لم تحاول ترجمته مكتفية باستعماله كما هو. علما بان هذه الحركات الاجتماعية قد أنتجت لغاتها الخاصة بها مثل طاغوت، حيطيست وحڤرة... الخ

20 – هذا ما جعل بعض الملاحظين يلمحون في إمكانيات استعمال لهذه الحركات من قبل 5 – على سبيل المثال يمكن العودة بما كتبه الرئيس فرحات عن تجربته من خلال كتبه المعروفة

Abbas Ferhat, Autopsie d'une guerre، Ed Garnier، Paris, 1980.
Abbas Ferhat، L'Independance confisquée. Paris : Flammarion, 1984.

الانتخابات السياسية في الجزائر : هل تعكس انقسامية النخبة الحزبية ؟

1 – على سبيل المثال فقط يمكن الرجوع إلى المؤلف الجماعي التالي حول الانقسامية : ليليا بن سالم، إرنست كلنير، عبد الله حمودي، الانثربولوجيا والتاريخ حالة المغرب العربي. دار توبقال للنشر، 1988، الدار البيضاء.

2 – لمزيد من التفاصيل حول الظاهرة الانتخابية في الجزائر يمكن الرجوع لمؤلفنا : عبد الناصر جابي : الانتخابات الدولة والمجتمع دار ا الجزائر أبريل 1999

3 – كمثال يمكن العودة لمعرفة اكثر تفصيلية حول المنظومة التعليمية في الجزائر قبل وبعد الاستعمار من خلال حالة القانون إلى أطروحة نيل دكتوراة الدولة :

Aissa Kadri.— Le droit à l'enseignement et l'enseignement du droit. Contribution à une analyse des fonctions du système de l'enseignement superieur algérien.— Thèse de doctorat EHESS, Paris, 1992. 2 tomes. Paris, 1992.

4 – حتى على مستوى الحركات الإسلامية الجذرية والتي لجأت بقوة إلى الإرهاب في السنوات الأخيرة نجد دورا"عمليا" للحركات الاسلامية الجزائرية في الوقت الذي يتم" التنظير"فيه للتجربة من الخارج من قبل رؤوس الإرهاب الدولي انظر في هذا الصدد

Gilles Kepel : Le GIA à travers ses publications, In "Pouvoirs" Revue française d'études politique, n° 86 pp. 67/ 84.

5 – القطاعية هذه التي أعيد إنتاجها بقوة بعد الاستقلال بدأت علاماتها الأولى قبله داخل أجهزة الحكومة المؤقتة وحتى جيش التحرير – صراعات بين الضباط الفارين من الجيش الفرنسي والمكونين في الكليات العربية – من خلال تخصيص المتعلمين بالعربية مثلا في مناصب إيديولوجية – دينية ومنحهم المناصب الديبلوماسية في الدول العربية والإسلامية.

6 – أنظر على سبيل المثال مؤلفات الدكتور العربي الزبيري التي تدافع بقوة عن وجهة نظر الطرف المعرب الذي يبدوا من خلال هذه الكتابات في مواقع دفاعية واضحة: المؤامرة الكبرى أو إجهاض ثورة – من دون دار نشر – الجزائر مارس 1989 : الغزو الثقافي في الجزائر 82/62 منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة الجزائر 1986.

7 – يمكن العودة لتفاصيل أكثر حول انتخابات هذه المرحلة من خلال المقالة التالية التي تحتوي على بعض المعطيات المتعلقة بسن ومهنة المرشحين.

I. W. Zartman. Les élections départementales algériennes du 25 mal 1969, IN "AAN" CNRS, 1969. PP 311/ 328.

8 – يمكن العودة إلى ما جاء في المقابلات التي أجراها سيد أحمد سمان حول أحداث أكتوبر في مؤلفه الذي صدر بمناسبة الذكرى العاشرة للأحداث أكتوبر عن دار نشر جريدة لوماتان:

9 – استغلت هذه الحملة العدد الكبير للإضرابات العمالية خاصة للربط بين الإصلاحات والفوضى الاجتماعية انظر لمزيد من التفاصيل مؤلفنا حول الإضرابات العمالية. عبد الناصر جابي، الجزائر تتحرك دراسة سوسيو – سياسية للإضرابات العمالية دار الحكمة الجزائر 1994

10 – محمد بوضياف، أحمد بن بلة وعلي هارون عبروا عن هذا الرأي بمناسبات مختلفة وهو موقف لا يفرق بين ما يمكن تسميته بالأفالان الأسطوري المتخيل لفترة ما قبل الاستقلال وأفلان الأحادية الذي قام بوظائف وأدى أدوار مختلفة لصالح فئات معينة.

11 – ليس غريبا أن يكون وراء هذه الاستهانة بالحركات الاجتماعية خاصة تلك التي تلبست بالإسلام ذلك الموقف التقليدي السلبي عموما الذي تملكه النخب"العصرية" لرجل الدين التقليدي في المجتمع الجزائري

والذي قامت بإسقاطه على كل الحركة بكل تعقيداتها لتدفع الثمن غاليا.

12 – لمزيد من التفاصيل حول نتائج الانتخابات يمكن العودة إلى المجلة الفرنسية التي خصصت عددا خاصا لتحليل النتائج LES CAHIERS DE L ORIENT N 23 / 199 خاصة منها مقالة أرون كابيل.

13 – من الدراسات القليلة ذات الطابع الجغرافي التي تطرقت بالتفصيل لنتائج هذه الانتخابات مؤكدة خصائص جبهة التحرير هذه الدراسة.

CHERRAD SALAH EDDINE élections municipales et législatives du 12 /juin 90 et du 26 dec 1991 in espace rural publication du laboratoire de géographie rural de l université Paul Valery oct. 92

14 – هذا ما لاحظه منذ بداية الانتخابات في نهاية الستينيات الباحث الأمريكي وليام زرتمان في مقالته المذكورة ص 316،

15 – وهو ما فرض على المجلس الوطني الشعبي تنصيب لجنة تحقيق، تحول تقريرها الذي لم تعرف نتائجه رسميا بعد، إلى وسيلة للضغط والابتزاز السياسي بين المجموعات والمؤسسات الرسمية

16 – بطالة الجامعيين في الجزائر بدأت في التحول إلى ظاهرة ابتداء من النصف الثاني للثمانينات لتصبح أزمة فعلية بعد ذلك بعد وصول نسبة البطالة العامة إلى 30%. خلال مرحلة التسعينات.

17 – لا ننسى الحجم الديموغرافي الكبير لفئة المعلمين بكل أطوارهم على المستوى المهني والتي تجاوز 300 ألف معلم وأستاذ في المراحل التعليمية المختلفة خلال هذه الفترة.

18 – نفس الظاهرة لاحظناها بمناسبة البحوث التي أجريناها على مستوى عالم الشغل فيما يخص القيادات النقابية التي تنتقل بسهولة بين مراكز المسؤولية التي تحتلها داخل هذا القطاع ومهامها النقابية الانتخابية.

19 – تميزت هذه الانتخابات التي نظمتها حكومة مولود حمروش (91/89) بإبعاد الكثير من"الشخصيات" السياسية مما فرض عليها الترشح الحر من دون نجاحات كثيرة حتى في قلاعها الجهوية التي غادرتها منذ مدة طويلة بالنسبة للبعض أو حتى تلك التي بقت على اتصال بها.

20 – الجبهة الاسلامية للإنقاذ حصلت على أكثر من نصف البلديات على المستوى الوطني بما فيها المدن الكبرى في 1990. نفس النتائج حققتها في الانتخابات التشريعية الملغاة في 1991، ومع ذلك لم تعقد أيّ مؤتمر لها لانتخاب قيادة أو المصادقة على برنامج سياسي مفضلة، لأسباب كثيرة داخلية خاصة "بالحزب" وعامة مرتبطة بالمحيط العام، الحركة على التنظيم.

21 – وجود الجامعي بقوة داخل الجبهة الاسلامية لايعني بالضرورة أنّ له دورًا كبيرًا نظرا لخصوصيات الجبهة إيديولوجيا – سيطرة التيارات السلفية – وتنظيميا من خلال إعطاء دور أكبر للقاعدة والحركة على حساب الهيكل الذي قد يسيطر من ورائه المثقف والمتعلم.

22 – للمقارنة مع الانتخابات التشريعية الملغاة (1991) يمكن العودة للمعلومات الإحصائية حول المترشحين الانتخابات التشريعية حسب الأحزاب في هذه المقالة لفوزي رزيق

Fawzi Rouzeik, L'Algerie 1990/ 1993 : la démocratie confisquée, In "Revue du monde musulman et de la méditerranée" / n° 65, pp 29 /60.

23 – لمزيد من التفاصيل عن النخبة النقابية وتوجهاتها الفكرية والعقائدية أنظر الدراسة التي خصصناها

للنخبة النقابية في مجلة نقد العدد الرابع 1994 تحت عنوان "مساهمة في دراسة النخبة النقابية /حالة الاتحاد العام للعمال الجزائريين."

24 – حتى على مستوى الحركة العمالية والنقابية فإن عمال القطاع الخاص تقلص دورهم كثيرا وتحولت منذ نهاية السبعينيات قيادة الحركة العمالية إلى عمال وأجراء القطاع العام الذين منحوا بعدا سياسيا لحركاتهم الاحتجاجية والمطلبية.

25 – لابد من التحفظ إزاء هذه النقطة إذا عرفنا مثلا أن"تجار" الجبهة الاسلامية قد يتواجدون أكثر على مستوى القطاع الغير رسمي. مما يفقدهم صفة التاجر بالتعريف الرسمي. الذين منحوا بعدا سياسيا لحركاتهم الاحتجاجية والمطلبية.

الحركات الاجتماعية في الجزائر : أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع

1 – انظر في هذا الصدد الدراسات التاريخية للمؤرخ الفرنسي شارل روبير اجرون.
Charle s -Robert Ageron، Les Algériens musulmans et la France 1871/ 1919, tome 1. Ed PUF.

2 – من المؤلفات الكلاسيكية حول هذه الفترة يمكن الرجوع إلى : عبد اللطيف بن اشنهو، تكوين التخلف في الجزائر. الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.

3 – Erik Neveu, Sociologie des mouvements sociaux ; Ed La Découverte, coll. repères ، Paris 2002 p 114

4 – المصاهرات العائلية كانت إحدى هذه الاستراتيجيات وهو ا ما أكدته دراسات جيلالي اليابس الكثيرة حول القطاع الخاص الجزائري، من بينها أطروحة الدكتوراه :

Enterprise, entrepreneurs et éléments d'une sociologie de l'entreprendre.

5 – لمزيد من التفاصيل يمكن العودة إلى كتابنا حول الإضرابات العمالية التي عرفتها هذه الفترة.

عبد الناصر جابي، الجزائر تتحرك : دراسة سوسيو سياسية للإضرابات العمالية. دار الحكمة، الجزائر، 1994.

6 – يمكن العودة إلى المؤلف الجماعي التالي حول المسألة اللغوية وعلاقاتها بسوق العمل.
Benguerna, M. et Kadri, A., Mondialisation et enjeux linguistiques : quelles langues pour le marché du travail en Algérie, Ed. CREAD, 2001.

7 – كان هذا حال يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة مع مجموعة أخرى من الشخصيات السياسية الوطنية في ربيع 1976. فقد اصدروا بيان للتنديد بالحكم الشخصي لـ-بومدين -واتخاذ موقف لغير صالح أطروحات النظام حول قضية الصحراء الغربية.

8 – أول ظهور جماهيري للحركة الاسلامية في الجزائر كان في 12 نوفمبر 1982 بمناسبة التجمع الذي دعيت قيادات الحركة له بجامعة الجزائر.

9 – استعملت بعض هذه الحركات الاحتجاجية التي برزت على شكل اضرابات، في الصراعات الدائرة بين

مختلف الاجنحة في السلطة والمعارضة، فاستغلت بعض الاضرابات ضد الجناح الليبرالي لتهديده بتأميم مصالحه الاقتصادية، كما وظفت بعض الاضرابات لتصفية بعض الحسابات السياسية داخل السلطة نفسها. انظر في هذا الصدد المؤلف التالي.

10 – انظر ما جاء في العدد الخاص من مجلة نقد الجزائرية الذي خصص لأعمال الدكتور سعيد شيخي حول الحركة العمالية خلال هذه الفترة :

Mouvement social et modernité, hommage à Said Chikhi, naqd /sarp, 2001.

11 – لمزيد من التفاصيل حول الحركة العمالية المطلبية يمكن العودة إلى مؤلفنا : جابي عبد الناصر، الجزائر تتحرك، دراسة سوسيو -سياسية للاضرابات العمالية، دار الحكمة، الجزائر 1995.

12 – لم تتورع النقابة الاسلامية للعمل في تقديم عنوان الجبهة الاسلامية للانقاذ كمقر رسمي لها عند المطالبة بالاعتماد في اول اتصال لها بمصالح وزارة العمل المؤهلة رسميا لمنح الاعتماد القانوني.

13 – لمزيد من التفاصيل حول الظاهرة النقابية في الجزائر انظر مؤلفنا :

عبد الناصر جابي، الجزائر من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر 2001.

14 – من الغريب أن تنعدم الدراسات عن الحركة الطلابية في الجزائر رغم العدد الكبير من الصحفيين والكتاب والمؤلفين الذين نشطوا الحركة الطلابية وقادوها لعدة أجيال. كاستثناء يمكن العودة إلى مذكرات هواري موفق أول أمين عام للاتحاد العام للطلبة الجزائريين :

Haouari Moufak, Parcours d'un étudiant algérien, Ed. Bouchène, 1999.

15 – من التنظيمات الطلابية الاتحاد العام الطلابي الحر ugel القريب على الأقل في بداياته من حركة حمس والرابطة الوطنية للطلبة الجزائريين التي تملك نفس العلاقة مع حركة النهضة-الإصلاح.

16 – رشحت الجبهة الإسلامية للإنقاذ نسبة أعلى من الجامعيين للانتخابات المحلية التي فازت بها في 1990 من أي حزب آخر بما فيها الأحزاب الأمازيغية والوطنية.

17 – رغم التضارب في الارقام المسجل في السنوات الاخيرة لم تتجاوز حتى الآن نسبة اليد العاملة النسوية حوالي % 17 من مجموع الأجراء.

18 – هذا ما منح تأهيلا عاليا لليد العاملة النسوية -طبيبات -محاميات- صحافيات - فالجزائر من هذه الزاوية تشبه كثيرا دول الخليج وليبيا اكثر من دول المغرب العربي الأخرى.

19 – بدأت في السنوات الاخيرة 2007 / 2008 بعض علامات الاهتمام بانخراط المرأة العاملة داخل هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، فتم انشاء هيكل نقابي خاص بالمرأة :

.Francois weiss, Doctrine et action syndicale en Algérie، Ed. cujas, Paris 1970

20 – بدأت في السنوات الاخيرة 2004/2003 بعض علامات الاهتمام بانخراط المرأة العاملة داخل هياكل الاتحاد العام للعمال الجزائريين ، فتم انشاء هيكل نقابي خاص بالمرأة ونظمت العديد من اللقاءات طرحت فيه مسألة التحرش الجنسي الذي تتعرض له المرأة في ميدان العمل ...اهتمام تحت اشراف قيادة النقابة المركزية التي تظم امرأة واحدة هي التي تقوم بالاشراف على هذا العمل النقابي الموجه نحو النساء العاملات.

21 – دخلت المرأة كوزيرةللحكومة ابتداء من 1982 وتجاوز عدد الوزيرات اكثر من عشر نساء .رغم حضورها الضعيف في البرلمان فان المرأة احتلت رمزيا مناصب هامة كمترشحة للانتخابات الرئاسية وزعيمة حزب ووالية -محافظة وسفيرة وضابطة شرطة ...الخ

22 – هدف العنف كان في الغالب مراكز السلطة ومظاهر الأزمة الفعلية والرمزية كأسواق الفلاح ومقرات الحزب والشرطة.

23 – اكثر61 % من الجزائريين يعيشون حاليا 2005 في المدن الكبرى والمتوسطة على الشريط الساحلي لتصل هذه النسبة الى 85 % حسب تقديرات رسمية.

24 – نتائج الانتخابات والنتائج التي حققتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في المدن الكبرى على سبيل المثال لا يمكن فهمها دون هذه الأبعاد انظر في هذا الصدد مؤلفنا حول ظاهرة الانتخابات في الجزائر .عبد الناصر جابي ,الانتخابات الدولة والمجتمع دار القصبة للنشر الجزائر 1999.

25 – الحقرة hogra بمعنى الظلم والتعسف مفهوم شعبي رفعته الكثير من الحركات الاحتجاجية في الجزائر اصبح من المفاهيم المستعملة بالعربية والفرنسية دون حاجة للترجمة.

26 – جاءت أغنية الراي بحرية كبيرة في الكلام عن العلاقة الإنسانية بين الرجل والمرأة جعلها تجد معارضة قوية من الفكر الرسمي المحافظ ومؤسساته الإعلامية.

27 – انظر في هذا الصدد التحليل الذي يقترحه امانويل تود عندما يربط بين انتشار التعليم في الكثير من المجتمعات العربية -الاسلامية وبين التحولات الديموغرافية من جهة وبين بروز الحركات الاسلامية.

Emmanuel Todd, Après l'empire ; Ed. Guallimard ; Paris 2002.

28 – حركة مجتمع السلم لم تحصل على أي مقعد نيابي في الدور الأول للانتخابات التشريعية الملغاة 1991 التي فازت بها الجبهة الإسلامية بقوة.

29 – انظر المحاولة التفسيرية التي قمنا بها في الربط بين بين الاسطورة السياسية والشباب من خلال الدور الخاص الذي يقومن به في الحركات الاجتماعية ضمن هذا المؤلف.

30 – نظمت جمعيات الكشف عن مصير المفقودين تجمعات اسبوعية منتظمة بالقرب من لجنة حقوق الانسان الرسمية كما نظمت جمعيات الدفاع عن ضحيا الارهاب عدة مسيرات احتجاجية كما فرضت هذه الجمعيات نقاشا وطنيا حول موضوع حقوق الانسان بمناسبة الانتخابات الرئاسية 2004/1999.

31 – اكثر من ربع رؤساء المجالس الشعبية البلدية أحيلوا على القضاء بتهم متعددة كالفساد والرشوة وتبذير الأموال العمومية .وهو ما اكده رئيس الجمهورية نفسه في خطابه عند تنصيب اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات المحلية 27 أوت 2002.

32 – انظر ما كتبه محمد حربي حول الموضوع في كتابه المعروف .جبهة التحرير بين الأسطورة والواقع.

33 – Fanny Colonna، Instituteurs Algeriens : 1883 /1939. — ALGER : OPU, 1975

34 – مظاهرات أبريل 80 انطلقت في الأصل بعد منع محاضرة حول الشعر القبائلي كان ينوي إلقائها بجامعة تيزي وزو الروائي مولود معمري.

35 – يمكن العودة الى المرجع التالي لمقارنة بعض هذه الخصائص التي تميز الحركة الاجتماعية الثقافية مع تجارب دولية اخرى خاصة تلك التي عرفت بها دول المركز الاوروبي.

Eric Neveu ; sociologie des mouvements sociaux, Ed. La découverte, Paris 2002.

36 – حزب التجمع من اجل الثقافة والديموقراطية من الاحزاب القليلة المنادية بوضوح بالعلمانية.

37 – ترشح وفاز بمقعد النيابة اول امين عام للنقابة الوطنية لعمال التربية والثقافية إلى الانتخابات التشريعية في 1997 ضمن قوائم جبهة القوى الاشتراكية.

38 – انظر في هذا الصدد الدراسة التي قدمها ابراهيم صالحي لملتقى النخبة والمجتمع حالة الجزائر ومصر المنظم بتميمون الجزائرمن قبل مركز الدراسات العربية والإفريقية ومركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية

Brahim Salhi, Elites entre modernisationet retraditionalisation, les acteurs de la contestation Politique et identitaire en kabylie 1980 /2001.

39 – لم تسجل أي ضحية بشرية بمناسبة مظاهرات 1980 وطول سنة 1995 التي عرفت إضراب عن الدراسة في كل مراحلها بالمنطقة في حين سجل عشرات القتلى خلال أحداث سنة 2001 /2002 بالإضافة إلى أشكال العنف الأخرى كالحرق والتخريب..

40 – الفئات الوسطى التي تتميز في الجزائر بخصوصياتها الثقافية واللغوية القيمية المعروفة كاستعمال الفرنسية. انظر ضمن هذا المؤلف الدراسة المخصصة لهذه الفئات.

41 – الكثير من الجمعيات ولسهولة الحصول على الطابع الوطني تقوم بذلك دون أن تملك الإشعاع الوطني المطلوب.نفس الشيء بالنسبة للأهداف فالسائد هو تعدد الأهداف والاهتمامات دون تحديد الأولويات كأن تهتم جمعية بالبيئة والطفولة والمرأة في نفس الوقت.

انظر دراسات بن نفيسة صارة من بينها تلك المنشورة في رقم 135 Magreb-Machrek

تحت عنوان : Le mouvement associatif égyptien et l'islam : elements d'une problématique

---

الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية في الـجزائر

1 – على سبيل المثال الحركات الاحتجاجية والمطلبية التي عرفتها الكثير من المدن الجزائرية كقسنطينة – 1986 –سطيف وهران – 1982 – الجزائر العاصمة كما يمكن إضافة الحركات المطلبية الأخرى وعلى رأسها ما حصل في أكتوبر 1988 وبعد ذلك مع التيار الديني.

2 – تاريخ الجزائر الاجتماعي السياسي يزخر بالكثير من الحركات الاجتماعية – السياسية التي تتشابه في الكثير من الخصائص كطابع ضعف التنظيم وضعف التأطير التنظيمي وظهور أشكال الاستعمال وعدم وضوح الأهداف، بل وتضارب المقاصد بين المشاركين في المراحل المختلفة للحركة... الخ فأحداث ماي 1945

و11 ديسمبر 1961 على سبيل المثال لا تخلو من بعض هذه الخصائص، رغم محاولات «العقلنة» اللتان عرفتهما الحركتان بعد الاستقلال من قبل الخطاب الوطني – الرسمي

3 – Karl Mannheim, Le Probleme des générations, Nathan Edition، Paris, 1991

4 – انظر دراسة جان بينف Peneff Jean, Les industriels algériens / Ed CNRS, Paris 1981 التي يبين فيها النسبة العالية للرأسماليين الخواص ذوي الأصول الشعبية والعمالية كما يمكن العودة إلى أطروحة الدكتور اليابس الجيلالي حول نفس الموضوع.

5 – الأهداف الرسمية العمومية حتى ذات الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية كأسواق الفلاح في الثمانينيات كانت هدفا مباشرا للكثير من الحركات الاحتجاجية، ناهيك عن الأهداف السياسية كالمقرات والمباني ليصل الأمر في التسعينيات إلى تعيين المجاهدين كهدف لحملات انتقلت بسرعة إلى الاغتيال من قبل الإرهاب

6 –"القفازة" أو الشطارة تأتي على رأس القيم التي تركز عليها العائلة الجزائرية في تربية أبنائها حتى وإن اقتربت هذه القيم في الواقع والممارسة اليومية كثيرا من السلوكيات الغير شرعية وكالسرقة التي تنتشر كثير في الجزائر حتى داخل أماكن العبادة بطريقة ملفتة للانتباه.

7 – وصل الأمر إلى إعادة النظر في بعض طقوس الصلاة المتعارف عليها تقليديا في المذهب المالكي السائد في الجزائر، دون الحديث عن الممنوعات الأخرى كالاستماع إلى الموسيقى أوالتلفزيون – التي فرضها الأخ على كل أفراد العائلة بما فيهم الأب المسكين الذي وجد نفسه بين سندان الطرد التقليدي من المنزل – لا يوجد فضاء مخصص للشيخ في المنزل الجزائري من جراء التقاليد المحافظة للعائلة الجزائرية مضافا أليها نتائج أزمة السكن – ومطرقة العنف الذي تعرفه الفضاءات المخصصة له كالمسجد والحديقة العمومية وحتى الشارع.

8 – انظر في هذا الصدد الأعمال المنشورة للسعيد شيخي في مجلة نقد رقم 6 لسنة 1994 حول خصائص الحركة الاجتماعية في الجزائر خلال هذه الفترة. كما يمكن العودة إلى المؤلف الجماعي التالي حول الحركات الاجتماعية في الجزائر.

Didier Le Saout et Marguerite Rollinde, émeutes et mouvements sociaux au Maghreb, Ed khartala. – IME, Paris, 1999.

9 – تحولت أغلبية الفئات الاجتماعية الأجيرة والمرتبطة بالدولة بطريقة أو أخرى – لا ننسى أننا لازلنا نعيش مرحلة اقتصادية الدولة هي رب العمل الأول والمستثمر الأول الخ.... – إلى طاغوت صدرت عدة فتاوى تحلل ذبحه وهو ما يفسر ضخامة الضحايا البشرية وتنوعها الاجتماعي.

10 – في الكثير من الأحيان يمتد هذا التشكيك إلى فترة ما قبل الاستقلال كذلك، خاصة بالنسبة للترقية المرتبطة بالتعليم (نحن كنا نحارب في حين كانوا هم يدرسون)

11 – انظر كتابنا الذي خصصناه للحركة العمالية، عبد الناصر جابي. الجزائر تتحرك، دار الحكمة ، الجزائر 1994

12 – كان ذلك واضحا أثناء الحملة الانتخابية التي قادتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمناسبة انتخابات 1991 التشريعية الملغاة

13 – ربطت القراءة الأسطورية هذه في غطائها الديني على نوع من الإستفادات التي ضخمتها بالطبع،

يكون المجاهدون قد استفادوا منها: تراخيص لتسيير الحانات التي غادرها مالكيها من الاوروبين.

14 – الكثير من الملاحظات السوسيولوجية تؤكد ذلك النفور الذي تقابل به القاعدة العمالية الشابة العمل النقابي الرسمي منه على وجه الخصوص – الاتحاد العام للعمال الجزائريين –

15 – للتأكد من ذلك يكفي القيام بالمقارنة بين معدل سن المشاركين في المظاهرات الحزبية والمظاهرات بنت الحركات الاجتماعية الاحتجاجية والأشكال الاحتجاجية الأخرى.

16 – الملاحظ للحياة الليلية في الجزائر التي نشطت بقوة في السنوات الأخيرة يلاحظ من دون صعوبة الصداقات الكثير ة بل التداخل بين هذه الفئات و"النخب" السياسية والاقتصادية الرسمية المتواجدة في مؤسسات وأجهزة الدولة.

17 – رفض"الحڤرة" كان من القيم الأساسية لهذا الجيل في بداية الثمانينات.

18 – الشاب الناجح في الميدان الاقتصادي الحر والغير رسمي لم يبخل على عائلته في الغالب وقد يصل ذلك في الكثير من الأحيان إلى المساعدة على حل أزمة السكن التي تعيشها العائلة وهي الأزمة– العقدة وراء هذه القراءة الأسطورية لدى هذا الجيل الذي ساهم في فرض موازين جديدة داخل الأسرة الجزائرية في المواقع والرموز المرتبطة بها.

المجتمع المدنيُّ وأزمة الانتقال السياسي

1 – إنها ظاهرة لا تاريخية تشترك فيها الجزائر مع كل الوطن العربي تقريبا، أنظر أشغال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، يناير 1992 وصدرت على شكل كتاب جماعي: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، سبتمبر 1992، أنظر بالخصوص دراسة الأستاذ الطاهر لبيب تحت عنوان، «هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي»، 339-367.

2 – أثناء الأزمة الأمنية "المجتمع المدني " هو الذي اصبح يتنقل الى العاصمة للقاء المسؤولين الذين منعت عنهم الزيارات الميدانية لأسباب أمنية مبررة.

3 – التجربة البولندية القديمة نسبيا (80/70) وحتى تجربة الاتحاد السوفيتي مع غورباتشيف (80)، كما يكون مفيدا ربط ذلك بالاهتمام العربي الذي عكسته الندوات الكثيرة حول المفهوم.

4 – عنف مس كل الفئات الاجتماعية، مس الأفراد والمؤسسات. فقد صرح مسئولو الأمن للإعلام، يناير 1996 رمضان بمناسبة رفع حظر التجول في الولايات العشر التي كان يمسها منذ 1992، أن الوضع الأمني في تحسن مستمر، والدليل على ذلك أننا أمام ثلاث اغتيالات يوميا فقط وقد تقلص عدد البلديات التي كانت تشكو من الإرهاب من حوالي ثلاثين بلدية إلى حوالي 16 فقط من مجموع 1500 بلدية، تصريح يدل على فظاعة الأحداث التي لا زالت تعرفها الجزائر.

رقم آخر يتعلق بالخسائر الاقتصادية، فقد قدرت الصحافة -جريدة الوطن ليوم 95/08/29، عدد العمال الذين فقدوا مناصب عملهم بحوالي 45 ألف من جراء حرق الوحدات الإنتاجية، كما قدرت نفس المصادر الخسائر

حتى ذلك التاريخ بأكثر من 5 ملايير دولار أمريكي وعشرات الآلات من القتلى من كل الأعمار والجنسين، على مستوى قطاع التعليم تم حرق 815 مدرسة و7 مراكز بحث و3 مراكز جامعية، كما اغتيل أكثر من 100 معلم لعام 1995 فقط.

5 – على سبيل المثال فقط، عرفت نسبة البطالة انخفاضا من 33 في سنة 1967 إلى 16,9 في سنة 1985، لكن هذه النسبة عادت للارتفاع بفضل السياسات الاقتصادية لتلك الفترة، فقد ارتفعت نسبة البطالة إلى 17,4 في سنة 1986، إلى 19 من سنة 1989، و21,27 في 1992 وأخيرا إلى 24,4 في سنة 1994.

6 – حتى على المستوى الرمزي، فقد تغير الكثير من الأمور، فصفة "الأخ الرئيس" التي كانت تطلق على الرئيس هواري بومدين، عوضت بـ " السيد الرئيس" في عهد الشاذلي بن جديد وهي الفترة التي عرفت عملية استعراض لم يعرفها المجتمع الجزائري من قبل، خاصة إذا كانت مصادر هذه الثورة مشكوكًا فيها.

7 – قامت المدرسة بدور أساسي في هذه الترقية التي استفادت منها الفئات الشعبية، أنظر على سبيل المثال المجلة الجزائرية للتربية الصادرة عن وزارة التربية الوطنية - نوفمبر 1994 في عددها الأول خاصة للدراسة التاليللأستاذ فروخي جمال :
Feroukhi, «Démocratisation de l'éducation : les acquis et le chemin à parcourir», pp 346-.

كما يمكن الرجوع لأطروحة عيسى قادري تحت عنوان:
Aissa Kadri.— Le droit à l'enseignement et l'enseignement du droit. Contribution à une analyse des fonctions du système de l'enseignement superieur algérien.— Thèse de doctorat EHESS, Paris, 1992

8 – لهذا السبب نجد أن العائلة الجزائرية، كبقية المؤسسات الاجتماعية الأخرى، تعرف صراع أجيال حادًا جدا، قد يصل إلى العنف إذا توفرت بعض الظروف، كما حصل في التسعينيات، فداخل نفس العائلة نجد المهندس والطبيب والأستاذة الجامعية والعاطل، بالنسبة للأجيال الصغيرة.

9 – بعد الاستقلال انتشرت الفرنسية أكثر في الجزائر، كما أصبح التعامل بها ضمن أغلبية المؤسسات الاقتصادية والإدارية من الأمور العادية، نفس الشيء في وسائل الإعلام والمنظومة التعليمية، والأهم من ذلك أنه تم على أيدي جزائريين وداخل مؤسسات الدولة الجزائرية المستقلة، وليس الإدارة الفرنسية قبل الاستقلال.

10 – عنصر الشباب لا يسيطر فقط على القاعدة بل هو كذلك مسيطر على تأطير القيادات من ذلك مثلا الجبهة الإسلامية للإنقاذ قدمت أصغر مترشحين للانتخابات البلدية (يونيو 90) بالمقارنة مع الأحزاب الأخرى ومن بينها جبهة التحرير، الذي تحول إلى حزب الشيوخ والريف مقابل الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تبدو وكأنها تحولت إلى حزب الشباب والمدن، لمزيد من التفاصيل أنظر دراستنا "الانتخابات، الدولة والمجتمع" الصادرة على شكل كتاب عن دار القصبة للنشر 1999.

11 – اختيار الصحفيين كهدف للإرهاب يعود لعدّة أسباب، منها لكونهم قريبين من النظام أو هكذا يبدون على الأقل، بغض النظر عن مواقفهم الشخصية وأصولهم الاجتماعية المتواضعة، كما أن اختيارهم كأهداف للعنف تم كوسيلة إعلامية، فموت الصحفي لا يمكن السكوت عنه إعلاميا ثم بالطبع لسهولتهم كهدف، فهم يسكنون في الغالب أحياء شعبية وبدون حماية خاصة.

12 – تحولت المرأة إلى موضوع اختلاف كبير في المجتمع الجزائري في لباسها وعملها وخروجها أو عدمه

من المنزل، خاصة من قبل الحركة الدينية التي استغلت التعاسة الجنسية التي يعيشها الشباب الجزائري حتى بالمقارنة مع الفئات الأكبر سنا، فالشباب الجزائري، ابن ما بعد الاستقلال يعيش قحطًا جنسيًا قل نظيره، وقد تجسد ذلك في عداوة المرأة، عرف التيار الديني كيف يمنحها صبغة دينية أخلاقية.

13 – كانت قضية 26 مليار التي فجرها الوزير الأول الأسبق عبد الحميد إبراهيمي وقضية بنك التجارة الخارجية، التي ذكر فيها اسم أحد أبناء الرئيس الشاذلي، من القضايا التي زادت في تعميق الشعور بقضايا الرشوة والاختلاسات ومدى ضخامة الأرقام المتداولة، قبل أكتوبر 1988 وبعده.

14 – تمترس النخب المختلفة داخل هياكل ومؤسسات الدولة أدى إلى إشعال حروب داخلية داخل مؤسسات الدولة، فالنخب المتصارعة تستعمل مؤسسات نفس الدولة في صراعاتها، بل وتحاول أن تؤلب قوى خارج النظام ضد الجزء الآخر من السلطة المتصارعة معه. والأمثلة كثيرة على ذلك، فمن أقدم هذه الممارسات المرتبطة بالصراع الثقافي واللغوي، ذلك الاستعمال الذي قامت به قيادات داخل جبهة التحرير لجزء من الحركة الطلابية المنادية بالتعريب، ابتداء من السبعينيات ضد نخب منافسة ومؤسسات سياسية داخل الدولة. كما حاولت نخب «عصرية» بما فيها بومدين شخصيا استعمال جزء من حركة التطوع الطلابي ضد الحزب وبعض قياداته المتهمة بالرجعية... الخ

15 – عرفت الجزائر هذا الصراع في مراحل تاريخية أخرى، كفترة ما قبل الاستقلال. بل عرفت الحركة الوطنية وحرب التحرير هذا النوع من العداء الذي تبديه الفئات الشعبية للنخبة ذات الثقافة العصرية، رغم بساطة تعليمها وأصولها الاجتماعية المتواضعة بالمقارنة مع نخب أخرى في العالم العربي، أنظر في هذا الصدد كتابات السيد محمد حربي المشهور مثل :

Mohamed Harbi, le FLN, mirage et réalité, des origines à la prise du pouvoir, 4562-, Naqd /enal, Alger, 1993.

كما يمكن العودة إلى بعض ما كتبه ضحايا هذه الرؤية الشعبية السائدة، مثل فرحات عباس التي أعطاها حسب رأيه بعدً سياسيًا حزبُ الشعب وقياداته التي لا تتورع عن استعمال الكذب والمغالطات لدرجة أنهم أصبحوا يصدقون كذبهم على أنفسهم. فقد ذكر السيد فرحات عباس بذلك اللقاء الذي جمعه في سنة 1956 بالعقيد أوعمران الذي قال للسيّد فرحات عباس في أحد الأيام «أنت تثير استغرابي فعلا، لأنك لا تدخن ولا تشرب الخمر وتحترم الدين، في حين أن زعماءنا قالوا لنا عنك إنك مطروني «تأكل لحم الخنزير ولا تصوم رمضان وتشرب الخمور وتكذب».

Abbas Ferhat، L'Independance confisquée. Paris : Flammarion, 1984. P. 4.

والمطروني، ربما كان مشتقا من طوراني ويعني، جزائريا، من تخلى عن دينه، وأصبح فرنسيا قريبا من مرتد.

16 – موجة إضرابات وطنية واسعة برزت لأول مرة في سنة 1975 وصيف 1977، جعلت الرئيس هواري بومدين يفقد هدوءه في الاجتماع الذي قام به مع الأمانة الوطنية للاتحاد العام للعمال الجزائريين في سبتمبر 1977. أنظر تطور الإضرابات العمالية ابتداء من هذه الفترة من خلال مؤلفنا، الجزائر تتحرك، دراسة سوسيو سياسية للإضرابات العمالية (69-92)، دار الحكمة، الجزائر، 1995.

17 – عرف نظام حكم الرئيس هواري بومدين (65-78) الكثير من الهزات، فقد تصدعت المجموعة الحاكمة (مجموعة وجدة) في نهاية المرحلة (74-75)، كما حصلت محاولة انقلاب (الطاهر زبيري 1969)، بالإضافة

إلى عمليات الاغتيالات والتصفيات الجسدية المشبوهة.

18 – في بداية التسعينيات نظر بعض أقطاب البومدينية لفكرة "العشرية السوداء" التي تطلق على فترة حكم الشاذلي، وقد استعملت هذه الصفة حتى من قبل الأشخاص الذين كانوا من ركائز نظام الشاذلي فيما بعد. الغرض من هذه الصفة تغليب الطرح الشخصي بدل الطرح الموضوعي التاريخي، رغم أهمية الشخص في النظام السياسي الجزائري الذي فقد الكثير من جراء غياب الزعيم في 1978، ممّا رفع بالمجموعات المكونة للسلطة في ذلك الوقت إلى تفضيل الحل من خارج المجموعات القوية. وهو ما أدى بالشاذلي بن جديد إلى الوصول إلى السلطة، عاكسًا بذلك الحل الانتحاري الذي اختارته العصب والمجموعات.

19 – أتذكر هنا أن بعض "الألعاب" الصبيانية، كان يلجأ إليها بعض الأطفال، ونحن صغار في المدرسة الابتدائية (الستينات)، الهجوم على الفتيات والنساء السافرات (من دون الحايك التقليدي)، لأنهن يلبسن "سيفليزي" civilisé أي اللباس العصري من دون الحايك التقليدي، وبالطبع فإن أبناءهن وأخواتهن الذين يدرسون معنا لم يكونوا محل احترام كبير بيننا، وكنا نعبر لهم عن ذلك بعدة طرق غير ودية.

20 – كتعبير عن عدم الإجماع، ذلك المصير الذي لقيه السيد مصطفى لشرف عندما عين في سنة 1977 على رأس وزارة التربية، فرغم التأييد الذي كان يجده من طرف الرئيس هواري بومدين، إلا أن تعيينه كمفرنس (لا يهم هنا مدى معرفة السيد لشرف العربية، فالنظرة السائدة له هي أنه مفرنس، وهي الأهم) على وزارة منحت في إطار القطاعية إلى النخب المعربة، جعله لا يستمر طويلا في منصبه، ثم أعلنت حملة عامة شارك فيها الإعلام المعرب لتنحيته من منصبه، وهو ما حصل بعد أن رضخ له الرئيس.

21 – في سنة 1982 كان ذلك التجمع الكبير في الجامعة المركزية الذي دعت إليه القيادات الدينية، وهي الفترة التي عرفت ظهور إضرابات عمالية ذات أداتية كبيرة، مما أدى بقوات الأمن، وحتى قوات الجيش للتدخل ضدها، كما أن سنة 1980 عرفت بروزا قويا للحركة البربرية (أبريل 1980) التي فرضت تدخلاً قويا لأجهزة الأمن.

22 – نقد شجعته المجموعات التي احتلت السلطة في هذه الفترة. وكمثال، أنظر ما صدر عن وزارة التخطيط من وثائق ودراسات نقدية للتجربة البومدينية الاقتصادية في فترة عبد الحميد إبراهيمي، الذي استمر في نفس النهج النقدي في الميدان، هذه المرة بعد أن استطاع الوصول إلى منصب الوزير الأول، كمثال عن هذه الوثائق:

M. P. T. : L'Algérie du bilan économique et social de la décennie 1970, (370 pages), mai 1980.

23 – من أهم المؤلفات التي يمكن أن تفيدنا في فهم تسيير النظام السياسي الجزائري من الداخل والعلاقات بين المجموعات، العصب والمؤسسات لهذه المرحلة كتاب السيد غازي حيدوسي، الذي كان وزيرا للاقتصاد في حكومة حمروش، ومستشارا للرئاسة، فترة الشاذلي. كما احتل المؤلف مناصب هامة على مستوى وزارة التخطيط، مدة أكثر من ربع قرن، وهو بعنوان:

Ghazi Hiddouci, L'Algérie, la libération inachevée, Ed. La Découverte, Paris 1995.

24 – زيادة على عودة المؤسسات المركزية (المؤتمر، انتخاب لجنة مركزية ومكتب سياسي...) فإن برامج الحكومة أصبحت تستمد شرعيتها من دورات اللجنة المركزية، نظريا على الأقل. كما أن الحزب حاول أن

يسيطر من خلال مناضليه على هياكل تسيير الدولة، وهو دور أكبر للمحافظة والقسمات على المستوى القاعدي.

25 – شرع حزب جبهة التحرير خلال هذه الفترة من التفكير في إنشاء "لجان أحياء" لمراقبة كاملة للمجتمع، وقد أثارت هذه الفكرة الكثير من المخاوف، لأنها ذكرت البعض بميليشيا الحزب التي تبناها نظام الرئيس بن بلة (64-64)، وكانت أحد أسباب الصراع الرئيسي بين بن بلة والجيش (بومدين) ربما الذي أخاف أكثر بعض القوى السياسية هو أن هذه التجربة التي بدأت في الثمانينات، لم تكن بعيدة عن التأثر بتجربة اللّجان الشعبية في الجماهيرية الليبية، وهي المرحلة التي أعلن فيها عن مشاريع وحدة سريعة بين الجزائر وليبيا.

26 – كمثال فقط، يمكن العودة إلى ما كتبة في هذه الفترة أحد المنظرين الجامعيين لجبهة التحرير الوطني ضمن مجموعة من المقالات صدرت على شكل كتاب تحت العنوان التالي:

د. محمد العربي الزبيري : الغزو الثقافي في الجزائر (1962-1982) المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1986.

فعند كلامه عن الارتفاع الفاحش في الأسعار، يرى أنه في مرحلة أولى يجب على الأجهزة التنفيذية، والأمنية منها على وجه الخصوص أن تستعمل نوعًا من العنف الثوري لغرض الانضباط، كتقليد إيجابي في حياتنا اليومية. (ص 98)، نفس العنف لا بد أن يحصل عندما يتعلق الأمر بالجامعة :

"إن مراكز التعليم العالي تخضع اليوم من قريب أو بعيد إلى ضغوطات وتأثيرات أجنبية صادرة عن اليسار واليمين على حد سواء. وعليه فإن من واجب حزب جبهة التحرير الوطني في الوقت الحالي أن يتدخل بعنف، خاصة لوضع برامج التعليم والتوجيه السياسي، أقول ذلك بدون أدنى عقدة. " ص. 34.

نفس العنف لا بد أن يتدخل عندما يتعلق الأمر بالإنتاج الفكري والأدبي، غير المتلائم مع أيديولوجية حزب جبهة التحرير، الذي تم الترويج له ونشر لأسباب. بالإضافة إلى أن الأمية السياسية وغياب العنف الثوري والنقد العلمي الإيجابي المتواصل كلها عوامل متجمعة ساهمت في نشر هذه الظاهرة وترويجها، ص. 118.

27 – شمل هذا التشجيع حتى "المعارضة" حيث سمح للسيد بوكروح مثلا بنشر مقالات نقدية في المجاهد اليومي خلال هذه الفترة وقد لاقت رواجًا كبيرًا.

28 – انخفض معدل سعر البترول من 30 إلى 14,5 دولارًا بين سنتين 85 و1986. نفس الشيء بالنسبة للغاز خلال نفس الفترة من 3,70 إلى 2,85 دولار. كما أن نسبة خدمات الديون ارتفعت من 26 في سنة 1960 إلى 36 في سنة 1984 إلى 58 في سنة 1986. وهي الوضعية التي تفاقمت وأدت بالجزائر إلى الإعلان عن عدم إمكانية التسديد، وبالتالي التوقف عن تسديد ديونها في 1993 في أوج الأزمة السياسية والأمنية. للمزيد من المعلومات حول الوضع الاقتصادي خلال هذه الفترة قبل أكتوبر 1988، يمكن الرجوع إلى مقالة للسيد رابح عبدون تحت عنوان : "اختلالات الاقتصاد الجزائري"،

«Les déséquilibres de l'économie algérienne», p. 133149-.

ضمن المؤلف الجماعي: L'Algérie et la modernité, Ali Eikenz (Direction), série des livres .du Codésria, Dakar, 1989

29 – كانت التيارات الدينية في الجزائر بعيدة عن الاهتمام بالحركات الاجتماعية التي كانت رغم ذلك قريبة جدا منها سوسيولوجيا، فالتيار الديني السلفي كان يتكلم عن حركات «دهماء» و«رعاع» وكان غارقًا

في نقاشات سلفية بعيدة عن المادية والسوقية التي تميز هذه الحركات الاجتماعية حسب وجهة نظره، لدرجة نستطيع القول معها إن ظهور الحركات الاجتماعية الشعبية بعد أكتوبر هو الذي جعل بعض قيادات هذا التيار، على رأسهم علي بلحاج يهتم بركوب هذه الحركة. نفس الشيء قام به التيار الديني أثناء حرب الخليج الأولى 90، فقد اتخذ مواقف معاكسة للشارع، ولم يركب موجات الشارع الجزائري إلا بعد حين لاستغلالها سياسيا وتوجيهها ضد النظام السياسي، لدرجة أن الرئيس العراقي كان يوصف أثناء خطب قيادات التيار الإسلامي بعدام حسين، بدل صدام حسين.

30 – يشبه النظام السياسي الجزائري في ذلك الأنظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي والصين، فعلى المهتم بالحياة السياسية أن يقرأ بين السطور ويفسر غياب المسؤول الفلاني من المناسبة الاجتماعية (س)، وحضوره الإعلامي في مرحلة أخرى ووقوفه بالقرب من الرئيس في المناسبة (ص) إلخ، وهي من أساليب فك الألغاز التي برع فيها الجزائريون خلال هذه الفترة وأصبحت المادة الأولية للإشاعة والنكت.

31 – هناك شبه إجماع في المدة الأخيرة أن الأحداث التي عرفتها الجزائر في أكتوبر 1988 لم تكن كلها عفوية، بل إن مؤشرات كثيرة أثناء الأحداث والنتائج التي ترتبت عنها فيما يتعلق خاصة بالتحولات التي عرفها النظام السياسي والتصفيات التي مست بعض المجموعات السياسية داخل حزب جبهة التحرير والأجهزة الأمنية، تركد أن العفوية لم تكن هي سيدة الموقف.

32 – هناك من بين الأحزاب "التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية" الذي لم ينتظر حتى المصادقة على الدستور ليعلن عن نفسه، وهو مؤشر آخر يدل على أن البعض–داخل وخارج السلطة– أراد من ذلك عدم تمكين النظام من العودة إلى الوراء وفرض التعددية في الواقع.

33 – شخصيات تحسب على هذا التيار الديمقراطي داخل السلطة، مثل رضا مالك رئيس الحكومة الأسبق، لم تستطع جمع التوقيعات المطلوبة (75 000) للترشح، وممثل التيار الديمقراطي، سعيد سعدي لم يتجاوز نسبة 10 من الأصوات التي حصل عليها كلها في بعض الولايات المتواجدة في وسط البلاد (المتحدثة جزئيا أو كليا الأمازيغية)، ويبين للمرة التالية بعد الانتخابات البلدية 90، والتشريعية 91 طابعه الجهوي المحدود.

34 – الفئات الاجتماعية وتعبيراتها السياسية الحزبية لن تكون مؤيدة للعملية الانتخابية إلاّ إذا تأكدت من إبعاد ممثلي الحركات الشعبية، بمختلف ألوانهم السياسية، وبالتالي تحكم النظام السياسي في العملية الانتخابية كما يحصل عادة في التجارب العربية "الديمقراطية".

35 – الغريب مثلا أن الحركة النسوية المسماة ديمقراطية لا تملك قاعدة نسوية حتى في الجامعة أو عالم الشغل، وهي فضاءات تمثل البعد الشعبي الموضوعي لمثل هذه التنظيمات النسوية، لكن نخبويتها وبعدها عن العمل الجماهيري وصراعاتها السياسية الداخلية جعلتها بعيدة عن الطالبات والموظفات وعالم الشغل عمومًا، وهي الأوساط –خاصة الطلابية منها– التي بدأ التيار الديني الإخواني "حماس" يجد فيها بعدًا أكيدًا، من المحتمل أن يتطور أكثر في المستقبل إذا بقيت الأمور على حالها ومن دون تغير.

36 – لا داعي للتذكير بشعارات التيار الديني السلفي المسيطر في الحركة الدينية السياسية في الجزائر -لا ميثاق، لا دستور قاله، قال الرسول"، لا داعي كذلك للتذكير بمواقف علي بلحاج من الديمقراطية والانتخابات

الذي كان عليه أن يدخل في حوار طويل مع بعض التيارات المتطرفة لاقتناعها بها، أنظر بهذا الصدد مجلة المنقذ، لسان حال الجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل توقيفها.

37 – أنظر التحليل الذي يقوم به السيد مولود حمروش، رئيس الحكومة الأسبق، للنظام السياسي الجزائري باعتباره نظام عصب، خلال الحول المطول معه، في أسبوعية

14/La Nation, n°107, du 8 Août 1995 الذي عنونته الجريدة : العصب، السلطة، الجيش والأزمة

.Les clans, le pouvoir, l'armée et la crise

38 – ميزة الصراعات التي وصلها النظام السياسي الجزائري في التسعينيات، أنها لم تقتصر على القمة والمراكز، بل تعدى ذلك إلى مستويات أدنى ومس كل القطاعات الإدارية–الاقتصادية البسيطة التي كانت بمنأى عن مثل هذه التصفيات في السابق. وهو ما خلق وضعية عدم استقرار شبه كلي في هرم الدولة بكامله.

39 – عبر عنها سياسيا الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين UNEP الذي كان من المؤسسين الرئيسسين للجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر (CNSA)

(Comité National pour la Sauvegarde de l'Algérie) والتي كانت أول من نادى بإلغاء الدور الثاني للانتخابات التشريعية في جانفي 1992.

40 – من الشخصيات السياسية التي قامت بهذا الدور بطريقة رسمية وغير رسمية، الوزير المكلف بالعلاقات مع المجلس الوطني والأحزاب، ضمن حكومة غزالي، السيد بلقايد أبو بكر، الذي اغتيل في سبتمبر 1995، فقد كان مشهورًا عن السيد بلقايد علاقاته الوطيدة مع الكثير من زعماء وزعيمات المجتمع المدني، وهو الذي كان معارضا سياسيا للنظام في بداية الاستقلال، لكنه فضل بعد ذلك مهادنة النظام والعمل ضمنه لدرجة أنه احتل ست مرات منصب وزير في حكومات مختلفة

41 – يملك التيار البربري جهويا حركته الطلابية والنسوية والنقابية، كما يحاول أن يكوّن أطرًا مرجعية تاريخية وثقافية تتميز بخصوصية أكيدة. وهو ما يجعله يقوم بإنتاج حركة اجتماعية ذات منطق جهوي، لا تكون دائما في تناسق مع الحركة الاجتماعية الكلية، وهي الخصوصية التي تجعلها غير فاعلة وطنيا.

الفهرس

- تقديم الدكتور برهان غليون 5
- مقدمة 9
- المسألة اللغوية في الجزائر، بين انقسامية النخبة وقطاعية الدولة..... 13
- الجزائر : الفئات الوسطى من تشوهات الماضي إلى تحديات المستقبل 23
- سوسيولوجيا رؤساء الحكومات أو.. رجال مرحلة الانتقال المعطلة..... 39
- الأحزاب السياسية في الجزائر... تجربة الماضي وأفاق المستقبل..... 61
- الانتخابات السياسية في الجزائر : هل تعكس انقسامية النخبة الحزبية 75
- الحركات الاجتماعية في الجزائر : أزمة الدولة الوطنية وشروخ المجتمع 95
- الأسطورة، الجيل والحركات الاجتماعية في الجزائر 115
- المجتمع المدنيُّ وأزمة الانتقال السياسي 125
- الهوامش 138

أنجز طبعه على مطابع الشهاب - باتنة